كنائس و مساجد

والهوية الوطنية للدولة

محمود سلطان

الكتاب : كنائس و مساجد / والهوية الوطنية للدولة

المؤلف : محمود سلطان

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٢٢

رقم الإيداع : ٣٨٢٤٧ / ٢٠٢٢

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978 – 977 – 493 – 843 – 6

الناشر

شمس للنشر و الإعلام

ت / فاكس : ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥ (٠٢)

www.shams-group.net



كنائس و مساجد

والهوية الوطنية للدولة

محمود سلطان

تزامنَ التحضيرُ لهذا الكتاب، مع وفاةِ أصغر أشقائي:

النبيل الخرافي «مصطفى»

الذي كان امتدادًا ـ في كلِّ مناقبه ـ لأبي العارف بالله الشيخ «فؤاد»، رضى الله تعالى عنه

ولعله القدر الذي شاء بهذا التزامن، أن يكون الكتاب إهداءً له وصدقةً جاريةً لروحه الشفيفة، ولكلِّ مَنْ يعي أن الأمة أن تكون على الحق ولو كُنتَ وحدَكَ... وأن لا تستوحش الطريقَ لقلةِ السالكين.

وإلى الأقلية الجريئة التي تستنطقُ الصَّوَامت والمسْكوتَ عنهُ بشجاعةٍ، مَهما كَانت التضحياتْ.

أهدي إليهم جميعًا:

(مساجد وكنائس.. والهوية الوطنية للدولة)

محمود سلطان

.

تمهيد

منذ بداية التسعينيات، بدأتُ الكتابة في جريدة «الحياة اللندنية»، وهي جريدة النُّخبة في العالم العربي، وشُغلت كما شُغل الآخرون، بظاهرة الإسلام السياسي، إذ كانت تلك الفترة تمثِّل ذروة الصدام بين الإسلاميين (خاصة الجماعة الإسلامية والجهاد) والسُّلطة في مصر... وبالتزامن لم تخلُ دولة عربية أو إسلامية، من وجود الدين، كتحدٍّ جديد للحداثة على تنوعها واتساعها.

لم تشغلني أخطاء الإسلاميين في ذلك الوقت، رغم أنها مثَّلتْ عبئًا ثقيلاً على الوعي العام، وعلى أية جهود حقيقية للتحول الديمقراطي، وأحالت الإسلام كـ«دين» إلى مشروع سياسي «الخلافة» يبدو وكأنه مُعادٍ للعالم وللنظام الدولي، عزَّز من التوقعات التي استشرفتْ صدامًا كونيًا محتملاً بين الحضارتين المسيحية والإسلام.

لم يعد الإسلام موضوعًا للنقاش العام في العالم العربي وحسب، بل بات أكثر القضايا جدلاً داخل مراكز الأبحاث في العالم الغربي. وتقاطع المساران العربي والغربي عند نقطة إدانة التدخل الديني في صوغ الحياة بشقيها الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي... والذي تبجح لاحقًا، بإدانة الإسلام ذاته، بوصفه مُعاديًا للحداثة.

كان الخطاب المُعادي للإسلام شديد الاستفزاز، وكان يقدِّم خطابًا ذا نزعة استعلائية، تُشعر المسلمين بالدونية وأنهم بدينهم صنعوا التخلف بأيديهم.

أصابني كمسلم حظٌ من هذا الاستفزاز، ما حملني على البحث عما إذا كان لا يزال للدين «المسيحية» دور سياسي في أوروبا أو في العالم المسيحي الغربي في عمومه.

ونشرتُ بعدها سلسلة من الدراسات في الحياة اللندنية تحت عنوان «المكبوت الديني في أوروبا»، استخدمتُ فيها المنهج «الأركيولوجي ـ الحفري» على ذات المنهج الذي اتبعه المفكر الراحل «محمد عابد الجابري» في موسوعته الكبيرة «نقد العقل العربي».

توصلتُ إلى نتيجة استقرت في ضميري، بأن المسيحية تمَّ قمعها بقسوة في عصور التنوير، ولكنها لم تختفِ، وإنما أُحيلت إلى اللاوعي الجمعي «اللاشعور» الغربي، واستقرت مختفية بين تلابيبه... ولكنه ـ أي المسيحية ـ يُستدعى وقت الأزمات، والمواجهات مع الآخر؛ المخالف ثقافيًا وحضاريًا ودينيًا... خاصةً إذا بلغت الأزمة مبلغ الصدام العسكري أو الثقافي العنيف.

تلك المقالات التي نُشرت في منتصف تسعينيات القرن الماضي، نالت استحسان كثير من المثقفين والمفكرين بمن فيهم العلمانيون الذين جلدوا الإسلاميين بألسنة حِداد.

فوجئتُ في تلك الأيام بالدكتور جلال أمين يتصل بي، وكنت حينها صحفيًا في قسم التحقيقات بجريدة الشعب (إبراهيم

شكري ـ عادل حسين)، وجرى بيننا نقاش جميل بشأن ما كتبتُه في دراسات «المكبوت الديني في أوروبا»، ونصحني أن أجمعها في كتاب حتى لا تضيع وتُنسى بمضي الوقت والسنين.

وعملتُ بنصيحته، ونُشر الكتاب عام ١٩٩٧، وحاز حينها على أفضل كتاب في ذلك العام... وبعد كل هذه السنين، لا يُذكر اسم هذا الكتاب إلا وتذكرتُ معه مفكرنا الكبير الأستاذ الدكتور جلال أمين رحمه الله تعالى.

كانت الرسالة التي شِئتُ إبراقها، إنه إذا كان الدين عندنا في الشرق مُشهَّرًا في الواجهة وحاضرًا في تفاصيل كل شيء... فإنه عندكم في الغرب أُحيل إلى ما وراء الجدار متخفيًا مقموعًا، خلف واجهات «ميك أب» الحداثة والتنوير والحريات وحقوق المرأة وما شابه... ولكنه يُستدعى مع كل مواجهة مع الآخر المخالف ثقافيًّا ودينيًّا وحضاريًّا!

والحال أن هذا كان هو الرأي الذي توصلت إليه عام ١٩٩٧، وما قبله... وكما قلت تحت تأثير الاستفزاز ومن قبيل الدفاع الغريزي عما اعتقدت بأنه استعلاء دينيّ غربيّ على الإسلام كمكوِّن أساسي لقوام حياة الإنسان العربي.

ولكن بمضي الوقت، وبمتابعة رد فعل عدد من العواصم الغربية، على تنامي انتشار الإسلام الرمزي «المساجد، الحجاب، النقاب... وغير ذلك»، تبيَّن لي أن القضية في الغرب، تتجاوز ما يعتقد بأنه تمرس بالمسيحية كدين ضد الإسلام أيضًا كدين... القضية أكبر وأعمق وأبعد من هذا التفسير البسيط والساذج، الناتج إما عن الكسل المهني والتثاؤب في التأمل والبحث، وإما

رغبة خفية للتوظيف الدعائي للدين، كمصدر لتغذية الغوغائية وتغييب الوعي وحشد العامة وغيرهم، خلف دُعاة ومشايخ وحركات وتنظيمات، تعيد رسم العالم في إطار ردة حضارية إلى العصور القديمة، وتقسيمه إلى «دار حرب» و«دار سلام»!

اللطيف أن الحالة الطائفية في مصر، لم تكن بعيدة عني، كأداة للمقاربة، وولوج الحالة الغربية وتفسيرها وفهمها بعيدًا عن ديماجوجية الإسلام السياسي التي شوشرت ولعقود على أية محاولة محايدة لفهم مكانة المسيحية في أوروبا ووظيفتها الثقافية وعلاقتها بالإسلام في طبعته الجديدة.

اكتشفتُ في ذلك الوقت، أنه مثلما لكل دولة هوية حضارية، فإنها أيضًا لها هويتها المعمارية ولها أيضًا هويتها الثقافية، وأنه أي عبث بهذه الهويات يعتبر تهديدًا لأمنها القومي، يمتد في تفاصيله ليمسي تهديدًا لوجودها ذاته ولتمايزها الثقافي والحضاري، ويعكس تغيرًا في الأوزان النسبية للطوائف والتي بدورها ستنعكس على هوية الدولة، وقد يحيلها إلى أثر تاريخي لا مكان له إلا في متاحف الآثار... كيف ذلك؟!

(١)

في هذا السياق يتعين أن أشير إلى التجربة اللبنانية كنموذج لفهم معنى الهوية المعمارية لأية دولة، في إطار البحث عن مقاربة لأزمة المسلمين مع أوروبا:

في زيارة لي لبيروت، زرتُ مسجد «محمد الأمين»، وذلك بعد أن أعاد بناءه، الراحل رفيق الحريري (اُغتيل ٢٠٠٥)، وصمَّمه على الهيئة العثمانية، والمسجد تحفة معمارية، وإذا كنا نذكر المسجد الأموي في دمشق، والأزهر في القاهرة، والزيتونة في تونس، والقيروان في المغرب، فإنه لا يمكن أن نتجاهل في السياق، مسجد محمد الأمين في بيروت. المسجد تم بناؤه في ساحة الشهداء، عند خطوط جبهة الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، التي تفصل شرق بيروت المسيحي وغربها المسلم.

وأنا كصحفي وباحث في علم الاجتماع السياسي لم يشغلني الأُبهة التي كان عليها مسجد محمد الأمين ـ دُفِن بجواره مجدده رفيق الحريري ـ ولكن ما شغلني هو دلالته على مستوى الهوية المعمارية لدولة تقوم على المحاصصة الطائفية.

قبل الحرب الأهلية، كان المسجد، مجرد زاوية أثرية صغيرة، ويهيمن على المشهد المعماري في المنطقة مجموعة من الكنائس أبرزها على واجهة المشهد، كاتدرائية «سانت جورج»، التي بُنيت عام ١٨٩٤، وتوارت خلفه سلسلة من المساجد الصغيرة، بما فيها مسجد محمد الأمين ذاته، في مشهد يعكس

الأوزان النسبية للطوائف ونفوذها السياسي، إلى ما قبل ١٩٩٠.

مَن زار بيروت قبل عام ٢٠١٦، سيكتشف أن هذه المنطقة الأشهر في وسط المدينة، قد تغيرت هويتها المعمارية تمامًا، إذ تحول «محمد الأمين» إلى مسجد عملاق، شغل واجهة ساحة الشهداء بالكامل، مساحةً ومعمارًا وفنونًا هندسية وجمالية وتراثية شديدة الإبهار، ولا تكاد ترى كاتدرائية «سانت جورج» إلا بشق الأنفس.

المشهد الجديد عكس تبدل الأوضاع، وتفوق قوى طائفية وتراجع أخرى، وكانت المبارزة بين مسجد الأمين وكاتدرائية سانت جورج أبرز تجلياته التي لا تخفي على أي مراقب مدقق... كان المشهد معماريًا، أحد مخرجات هزيمة الموارنة سياسيًا بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وبدت بيروت بعدها أقرب إلى «الأسلمة» منها إلى «النصرنة».

غير أن الواقع على الأرض، كان خطيرًا، فالشعور بالانكسار الطائفي، بين طوائف متقاربة في أوزانها النسبية، لم يكن في صالح لبنان الذي تأسست هويته من المكونين الدينيين الكبيرين: المسيحية والإسلام، وأي تلاعب في هذه الهوية ولو حتى على مستوى «المعمار ـ المساجد ـ الكنائس»، سيعيد البلد إلى مربع التساؤل بشأن التعايش السلمي وقبول الآخر في ظل هوية وطنية تقوم على التوافق والتراضي وليس على إدعاء التفوق الطائفي والاستعلاء وتغيير هوية الدولة المعمارية لصالح طائفة بعينها.

مسجد «محمد الأمين» بعد تجديده وعملقته، اعتبره المسيحيون «الموارنة» إهانة لطائفتهم، فأُعيد ترميم كنيسة سانت جورج، على نحو يستعيد هوية لبنان مجددًا، التي تشوهت نسبيًا بعد عام ١٩٩٠، وذلك ببناء برج لأجراس الكاتدرائية، طوله ٧٢ مترًا ليتساوى مع علو مآذن مسجد محمد الأمين، وتم افتتاحه عام ٢٠١٦.

قد يعتقد البعض أن بناء المساجد والكنائس والمعابد عمومًا، مسألة سهلة وتتعلق بحُرية العبادة التي يكفلها الدستور، والحال أنها ليست بهذه السهولة بل شديدة التعقيد وتخضع لحسابات الأمن القومي في أية دولة سواء في الشرق «المتخلف» أو في الغرب المتحضر والديمقراطي، لأنها تمس في العمق قوام هوية الدولة حتى لو كانت علمانية أو ملحدة أو دولة دينية.

(٢)

إذا انتقلنا من بيروت إلى إسطنبول، ستجد المشهد مختلفًا: الأولى حيث الهوية المشتركة، المساجد والكنائس متجاورة ولا تعلو إحداهما الأخرى، في إشارة إلى هوية لبنان «المسيحية والمسلمة»... في الثانية «إسطنبول» فإنه بمجرد الخروج من مطار أتاتورك، تعرف على الفور إنه بلد مسلم وحسب، ففي إسطنبول وحدها ٣٢٠٠ مسجد، والمساجد هناك على الفن والمعمار العثماني القلاعي، والمآذن تشق عنان السماء، تراها من على بُعد عشرات الكيلومترات.

تركيا بلد علماني، ولكي يتزوج مواطن ثانيةً عليه تطليق الأولى وتوثيق الطلاق، أي التعدد ممنوع، والميراث لا يوزع على الشريعة الإسلامية ولكن على القانون المدني السويسري منذ سقوط أخر سلاطين الدولة العثمانية.

المفارقة هنا أن علمنة التشريعات بما فيها المواريث والزواج، لم تؤثر على هوية تركيا، لأن هويتها المعمارية «المساجد»، احتفظت بإسلاميتها، رغم مرور ما يقرب من مائة عام على العلمنة المنظمة والمدعومة من المؤسسات الصلبة بالدولة.

إشارتي إلى لبنان آنفًا ثم استكماله بالإشارة إلى إسطنبول تاليًا، كان استهلالاً أو مقدمة لتفهم وتفسير هادئ وعقلاني، لموقف العالم الغربي من الإسلام الرمزي المتنامي وتغلغله لكسب مساحات من هويته المسيحية.

لكل دولة ـ كما قلت آنفًا ـ هويتها المعمارية، لا تقبل التنازل عنها، بغض النظر عما إذا كانت دولة دينية أو علمانية أو لا دين لها أصلاً. والمسألة لا تتعلق بالدين أو بالعقيدة، وإنما بالهوية، فالمسيحية في أوروبا تحولت بمضي الوقت وتراكم الخبرات، من «دين ـ عقيدة» إلى «هوية»... الأوروبيون لا تعنيهم المسيحية كدين، ولا المسيح «يسوع» كنبي أو كـ«إله» كما يعتقد المؤمنون بـ«ألوهيته»... الأوروبيون تعنيهم هوية بلدانهم المسيحية وحسب، ولن يقبلوا بأي ثقافة أو هوية أخرى تخصم من حضورها التاريخي في الضمير الوطني العام.

هذه هي مشكلة الغرب المسيحي مع تنامي ظاهرة الحجاب أو المساجد في أوروبا، يعتبرونه تعديًا على هوية بلدانهم المسيحية... تخيلوا مثلاً لو انتشرت المساجد والمآذن في باريس على النحو الذي تتلاشى معه الكنائس وتراجعها خلف هذا المشهد... إنه تغيير في هويتها... لن تكون إذن بلدًا مسيحيًا وإنما بلد مسلم... وهذا لن يقبله الفرنسيون.

«أنجيلا ميركل» قالت أمام حزبها «الديمقراطي المسيحي»، إن ألمانيا لن تسمح بأن تعلو مآذن المساجد أبراج الكنائس، وأن هوية ألمانيا مسيحية ـ يهودية.

والكلام نفسه قاله أكثر من مسئول أوروبي في أكثر من بلد غربي... فأزمة الغرب مع الإسلام في طبعته الأوروبية، ليس دينيًا ولا هي حروب دينية كما يريد تصويرها المزايدون على الإسلام من دُعاة الفتن وأمراء الحروب الدينية... وإنما هو صراع على الهوية.

(٣)

الكلام عن هوية أي بلد في العالم، من قِبل أهله وأصحابه، سيكون من العبث تصنيفه باعتباره نشاطا ثقافيًا، من قبيل الترويح عن العقول وملء فراغ النُّخبة بالثرثرة في موضوع قد يثير جدلاً ينعش العقول الكسولة.

هوية أية أمة هي في واقع الحال قضية أمن قومي، وتقتضي الحصافة أن نتعامل معها بمسئولية تقدِّر خطورة التلاعب بها أو اتخاذها أداة في تصفية الخصومات والثارات السياسية والإيديولوجية بين الفرقاء في الوطن الواحد.

عندما تكلم الأمريكي «دانيال بايبس» أو الإيطالية «أوريانا فالاتشي» عن مستقبل أوروبا في ظل التمدد الإسلامي، كانا - بغض النظر عن دوافعهما الطائفية - يتكلمان في ملف يتجاوز في خطورته أمن العالم الغربي، إلى ما هو أكثر كارثية بالنسبة له هو: هويته ومستقبل وجوده من أصله.

«بايبس» و«رالف بيتر» و«مايك ستاين» مفكرون أمريكيون ولكنهم يعتبرون سقوط أوروبا في يد المسلمين، كارثة أمنية على أمريكا نفسها، سيما وأن ثمة وعيًّا بأن السقوط سيكون سلميًا من خلال التغيير التراكمي لهوية أوروبا المسيحية، إذ يخشى الأمريكيون استنساخ نموذج أسلمة الغرب في بلادهم التي بات الإسلام النضالي والحضاري أحد أكبر همومها الداخلية.

هناك قلق حقيقي وهاجس بلغ مبلغ الهوس على هذه الهوية، يبدو واضحًا في السيناريوهات المبالغ فيها من قبل المفكرين الغربيين بشأن مستقبل الهوية المسيحية لبلادهم، بلغت حد التحريض الصريح بإثارة الفزع بين الأوربيين أنفسهم كما يفعل «بايبس» بتوقعه أن تخضع أوروبا للحكم الإسلامي، أو إلى «ولاية إسلامية» على حد تعبير «أوريانا فالاتشي»، أو تخويف المسلمين الغربيين من تعرضهم لعملية تطهير ديني واسع النطاق كما توقع «رالف بيتر» والذي يعتبر أوروبا «أفضل مكان للإبادة الجماعية والتطهير العرقي»، ويرى أن مسلمي أوروبا سوف يكونون «محظوظين إذا تمَّ طردهم ولم يُقتلوا».

الغرب لا يمزح في مسألة هويته المسيحية، ليس من منطلق ديني محض، ولكن من قلق جاد على مستقبل القارة الأوربية وقدرتها على الحفاظ على خصوصيتها وتمايزها الحضاري والثقافي المهدد بالانقراض بل والاختفاء في المستقبل البعيد. هذا القلق، بدأ يتحول من مجرد آراء مثقفين إلى أن بات حركة سياسية واجتماعية تعبِّر عن نفسها من خلال أحزاب سياسية، مثل الحزب «الوطني البريطاني»، وحزب «فالميس بيلانج» البلجيكي.

في تصريحاته لصحيفة «صنداي تايمز» البريطانية يوم ٦ يناير ٢٠٠٨، حذَّر الأسقف البريطاني الشهير «مايكل نذير» من أن (موقع كنيسة إنجلترا يتآكل حاليًا) وأعرب عن خشيته من (ألا يبقى من الديانة المسيحية في نهاية المطاف سوى ذكراها).

«نذير» هنا يختلف عن المثقفين والسياسيين الغربيين، فهو رجل دين يرى في اختفاء الكنائس اختفاء للمسيحية كدين، فيما يرى السياسيون والمثقفون الغربيون أن اختفاءها يعني اختفاء هوية أوروبا المسيحية، ولعلَّ ذلك ما يفسِّر قلق المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» من علو قباب المساجد على أبراج الكنائس، إذ اعتبرته اعتداءً إسلاميًا على هوية ألمانيا المسيحية... إنها مسألة أمن قومي ألماني.

(٤)

في أوائل عام ٢٠٠٨، نظَّم حزب «فلامز بلانج» اليميني البلجيكي، مؤتمرًا في مدينة «أنتويرب» البلجيكية، تحت عنوان (مُدن ضد أسلمة أوروبا)!

في المؤتمر تمَّ الإعلان عن تدشين أول تحالف غربي يعارض ما يسمونه بـ«أسلمة أوروبا» ضمَّ عددًا من الأحزاب والمنظمات اليمينية الأوروبية المتشددة!

مؤتمر أنتويرب خُصِّص لقضية واحدة وهي مناهضة انتشار المساجد في أوروبا الغربية... وعلى هامش المؤتمر قال زعيم الحزب اليميني البلجيكي «فيليب ديونتر»: (لدينا أكثر من ٦٠٠٠ مسجد في أوروبا، وهي ليست دورًا للعبادة فحسب، بل رمزًا للتطرف)!... مشيرًا إلى مسجد ضخم كان يجري آنذاك تشييده في ميناء «روتردام» الهولندي يبلغ ارتفاع منارته ستة طوابق وأعلى من أبراج إضاءة ملعب «فينورد» لكرة القدم... وقال: (مثل هذه الرموز يجب إيقافها)!

في مارس عام ٢٠٠٩ طرح «ديونتر» كتابًا بعنوان «إن شاء الله» انتقد فيه الإسلام، مستخدمًا لغة فضفاضة ومجموعة من الإفيهات والاتهامات الجاهزة والمعلبة، مثل قوله: (لا يوجد سوى إسلام واحد يدعو إلى العنصرية والتمييز والقتل، خاصة قتل المرتدين عن الإسلام)... وإن (المرأة مضطهدة في الإسلام)، وإن (الإسلام عقيدة خطيرة) و(القرآن يعطي

تصريحًا أو رخصة بالقتل)!... معلنًا أنه يستهدف من كتابه تحذير الغربيين من «أسلمة أوروبا»!

واللافت هنا أن غالبية من كتبوا في ذلك الشأن، لم تكن مخاوفهم من أسلمة أوروبا عقديًا أو دينيًا، بل من أسلمتها رمزيًا من خلال انتشار الحجاب، وارتفاع قباب المآذن، وانتشار الذبح على الطريقة الإسلامية!

في مؤتمر «أنتويرب» عام ٢٠٠٨، قال «فيليب ديونتر»: إنه (لا يمكننا أن نقبل بغطاء الرأس في مدارسنا، ولا نقبل بالزواج الإجباري والذبح الديني للحيوانات)!

وعشية الانتخابات الألمانية في يوليو من عام ٢٠٠٧، قالت رئيسة الوزراء الألمانية «أنجيلا ميركل» في مؤتمر لحزبها الديمقراطي المسيحي: (يتعين أن ننتبه إلى عدم بناء قباب للمساجد أعلى بشكل واضح من أبراج الكنائس)!

صحيح أن «ميركل» هي ابنة كاهن «لوثري» نشأت في ألمانيا الشرقية في العهد الشيوعي، غير أنها قالت هذا الكلام في سياق سياسي، تزلّفًا للرأي العام في عدد من المدن الألمانية مثل برلين وميونيخ وكولونيا، حين أثارت -وقتذاك- خططٌ لبناء المساجد، حفيظةَ السكان المحليين، فضلاً عن زملاء «ميركل» المحافظين في ولاية «بافاريا».

السياسيون يتكلمون عن «الأسلمة الرمزية» خاصةً بعد أن انتعشت بورصة بيع الكنائس، والتي بلغت في إنجلترا وحدها نسبة ١٠٪ من تعدادها، وتوقف القُدَّاس في أكثر من ١٠٠ كنيسة

في ألمانيا، ولعلّ البعض كتب عن واحدة من أشهر الحفلات الماجنة التي أحيتها مطربة البورنو «مادونا» في إحدى كنائس الفاتيكان التاريخية، بعد أن تحولت إلى «ملهى ليلي»... فيما يرى البعض الآخر من خارج دائرة الفعل السياسي، أن البُعد «الديمغرافي ـ السكاني» ربما يكون حاسمًا في إنهاء «مسيحية القارة العجوز»، مثل الفاتيكان الذي سبق و أن أطلق تحذيرًا من تزايد هجرة المسلمين وتأثيرها على الهوية المسيحية لأوروبا، فيما وضع «دانيال بايبس» ثلاثة أسباب تدفع إلى أسلمة أوروبا، من بينها «الديمجرافيا السكانية»، فيما وضع «العقيدة» في مقدمة هذه الأسباب.

الخوف من أسلمة أوروبا، حمل البعض من كبار المثقفين الغربيين، إلى توقع السيناريو الأسوأ، لمجابهة المد الإسلامي في الدول الأوروبية، من بينها اضطرار الغرب إلى ترجيح خيار «التطهير العرقي» و«الإبادة الجماعية» للمسلمين!

على أية حال فإن المجابهات الحالية، تتمحور في سياق مجابهة التمدد الرمزي للإسلام، وهي نظريات تتسق وطبيعة العلاقة التي تربط الإنسان الغربي بالمسيحية كدين، فالأخيرة بالنسبة له محض طقوس للثقافة وتأكيد الهوية والتميز الحضاري، وبالتالي فهو لا يرى في الإسلام إلا رمزيته التي تواجه المسيحية الرمزية الممثلة في الوجود الأسمنتي للكنائس، و عدد المتردّدين عليها، وهي الحالة التي تعكس فراغًا معرفيًا هائلاً ينبغي أن يلتفت إليه المسلمون، حال شاءوا مناهضة هذه الأجواء المعادية لهم في الغرب، بطريقة سمحة وهادئة، وبعيدة

عن تشنج الإسلاميين وعنف بعضهم وتوترهم، أو استخدام خطاب ساخط أو صاخب أو زاعق، ومعادٍ للغرب بوصفه «دار كُفر».

(٥)

كان لافتًا أن تصدر نظريتا «صدام الحضارات» و«نهاية التاريخ» من الحواضن الثقافية بالولايات المتحدة، وليس من أوروبا، رغم أن الأخيرة هي التي تستعر في بعض بلدانها ظاهرة الإساءة للإسلام أو التضييق على تجليات وجوده في نسخته الغربية...هذه المفارقة، في ذاتها، حاملة للتباين بينهما، فيما يتعلق بالوظيفة السياسية والاجتماعية والثقافية للدين.

في أوروبا، لم يعد للمسيحية إلا قيمتها الثقافية فقط، إذ تحولت بمضي الوقت من دين إلى هوية، فإذا أُسيئ للمسيح في ذاته لا تغضب أوروبا، وإذا شعرت بأنها مهددة في هويتها تُقيم الدنيا ولا تقعدها! وهذه هي أصل مشكلة أوروبا مع الإسلام في أوروبا... ولذا فإن الأخيرة لا تبحث عن الصدام، ولكن عن التعايش مع إسلام خاص متصالح مع هويتها المسيحية، لا يهدِّدها بأسلمة الشكل من خلال انتشار الحجاب والمساجد أو ارتفاع مآذنها على أبراج الكنائس مثلاً. ومن ثم سيظل جدل الأسلمة والنصرنة في أوروبا في حدود البحث عن صيغة لهذا التعايش، بعيدًا عن الصدام الديني أو الحضاري المباشر والعنيف مع الشرق الإسلامي.

الدين في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف اختلافًا حادًا عن وظيفته في أوروبا، فإذا كان في الأخيرة - وكما أسلفتُ - محض عاصم من الذوبان والاختفاء التدريجي، فإنه في الأولى

جزء خفي من العقيدة السياسة والأمنية الأمريكية، والتي تتمتع بحضور أساسي ومحوري، في وضع الأجندات والسياسات وإدارة الأزمات الدولية.

لقد كتب الأمريكي الشهير «مارك ستاين» في كتابه «أمريكا وحدها... نهاية العالم كما نعرفها» عن الوظيفة الدينية للولايات المتحدة الأمريكية، مُبينًا أنها الوحيدة التي ستحمي المسيحية من الإسلام، بعد أن تختفي أوروبا بالتدرج وتحولها إلى ولايات إسلامية.

لقد بيَّن «برنارد لويس» أكثر بأن حروب الولايات المتحدة في العام الإسلامي تأتي في سياق الكراهية التي أفرزها التنافس الألفي بين الديانتين العالميتين المسيحية والإسلام.

(٦)

في مايو عام ٢٠١٣ تحدثت تقارير غربية، عن تراجع المسيحية أمام الإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عزى مركز «بيو» الأمريكي ـ الذي أعدَّ الدراسة ونقلتها عنه مجلة «الأيكونوميست» البريطانية ـ التراجع إلى تغيير الأصول القومية للمهاجرين، بمعنى أن المسألة لا تتعلق بحِراك ديني داخلي مستقل، إنما تغيير في التركيبة السُّكانية بسبب الهجرات القادمة من دول تدين بالإسلام.

ويبدو لي أن الدراسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، وربما تكون مُقدِمة لفهم علاقة الغرب بـ«الإسلام الأوروبي» إذا جاز التعبير.

والحقيقة التي لازالت غائبة عن الوعي العام، أن ثمة فارقًا كبيرًا، بين منزلة الإسلام في ضمير الشرق الذي يدين به، ومنزلة المسيحية في الوعي الجمعي الغربي.

الإسلام ـ هنا في الشرق ـ عقيدة، والمسيحية هناك ـ في الغرب ـ هوية... الشرق المسلم لن يتنازل عن إسلامه لأنه دين، والغرب المسيحي لن يتخلى عن مسيحيته. صحيح أنها فقدت ـ في الغرب ـ قداستها كدين، إلا أنها تحولت إلى هوية لا يمكن المساس بها لأنها مناط التميز الثقافي والحضاري عن الآخرين.

هذا الافتراض ـ الذي أقتنعُ به ـ يحيلنا إلى السؤال الذي ما انفكَّ يُستخدم في تعزيز مشاعر الكراهية للغرب في العالم

الإسلامي:

- لماذا تتشدد العواصم الغربية إزاء تنامي انتشار الإسلام الرمزي مثل الحجاب والمساجد ؟!

الإجابة الكسولة والمتسرعة، ستقول على الفورإنه التعصب الديني المسيحي!... فيما تظل أوروبا تمثِّل مركز الثقل العلماني في العالم، والتي من المفترض أن تكون فيها الدولة محايدة إزاء الأديان!

والحال أن الغرب ليس قلقًا على المسيحية من الإسلام، وإنما هو يكابد آلام قلق ثقافي من التمدد الإسلامي الرمزي. فالغرب تخلَّى عن المسيحية الدينية، ولكنه شديد التمسك بالمسيحية الحضارية كهوية أمام عالم جديد يتحول من الصدام العسكري إلى صِدام الحضارات أو صدام الهويات.

الغرب يخشى من انتشار المساجد في مُدنه، خوفًا على هويته المعمارية التي تُستقى من الموروث الثقافي والحضاري المسيحي واليهودي... ويخشى من انتشار الحجاب وتفوقه على التبرج، ليس كراهيةً للعفة ودفاعًا عن الانحلال، ولكن يخشى تحول المجتمع من النصرنة إلى الأسلمة، فيفقد بالتدرج هويته الحضارية.

من هذا الوعي يمكننا فهم خطاب رئيسة الوزراء الألمانية «أنجيلا ميركل» أمام الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني حين قالت إنها لن تسمح بأن تعلو قباب المساجد أبراج الكنائس... وتعهد الرئيس الفرنسي عشية انتخابه أمام بابا

الفاتيكان، بأنه سيحافظ على الهوية المسيحية واليهودية لدولة فرنسا.

يوجد ـ هنا في العالم الإسلامي ـ مبالغة كبيرة في فهم موقف الغرب «العلماني» من الإسلام، تتجاوز كثيرًا إلى حد إعادة إنتاج مفردات عصر الحروب الدينية، وإهدار طاقة العرب والمسلمين في استعداء العالم عليهم، فيما تستغل بعض النُّخب الدينية في العالم العربي هذا الوعي العاطفي استغلالاً يبلغ حد الحض على ارتكاب الجرائم باسم الإسلام.

(٧)

يخلط البعض بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بظاهرة الحضور الديني في الحِراك السياسي الداخلي في كلتيهما، بصفته قاسمًا مشتركًا في التجربتين السياسيتين الغربيتين، من حيث مكانة الدين في إدارة الصراع السياسي الداخلي من جهة، ومع الآخر الإسلامي المخالف دينيًا من جهة أخرى.

والحال أن الدين في الخبرة الأمريكية يأخذ منحى وظيفيًا مخالفًا لما هو عليه الحال في أوروبا، ففي الأولى يُستدعى الدين كعقيدة أيديولوجية وكأداة لقراءة التاريخ واستشراف المستقبل، وفي الثانية يتمترس به السياسيون والمجتمع عمومًا كهوية وخصوصية ثقافية للتمايز الحضاري عن الآخر.

المسيحية كدين في الولايات المتحدة الأمريكية تسجِّل حضورها في إطار التطرف الديني المحض، بينما في أوروبا يُستقوى بها في دعم التطرف السياسي خارج دائرة الفعل السياسي الرسمي الذي يظل محتفظًا باعتداله إلى حد بعيد... وثمة فارق جوهري ومهم بين الحالتين.

الحضور الطاغي للدين في الجدل السياسي الغربي عمومًا ـ بشقيه الأوروبي والأمريكي ـ أفرز إحساسًا لدى النُّخبة الغربية بضرورة إدراج الدين في الحسابات السياسية الرسمية، حتى في البلدان الأكثر تشددًا في علمانيتها، وبلغ الحد أن طالب الصحفي

الأمريكي «جيم هوكلاند» في عموده بـ»واشنطن بوست» يوم ٣ يناير ٢٠٠٨؟ بضرورة توسيع دائرة النقاش حول الدين والسياسة خلال موسم السباق الرئاسي آنذاك في الولايات المتحدة؛ لأن الدين ـ بحسب رأيه ـ أصبح «مجددًا قوة دافعة بارزة في ساحة الشؤون الدولية»، ويستدل بكتاب الأستاذ بجامعة واشنطن الكاثوليكية «جورج ويغل» المُسمى (Faith, Reason and the War Against Jihadism)، وبرأيه في أن (الغرب إذا لم يتعامل بصورة جدية مع الأفكار الدينية كقوة فاعلة في الأحداث والتطورات، فإنه سيكون بمثابة مَن ينزع سلاحه وهو يخوض حربًا)، وأن (ثمة إمكانية لصياغة قيم مسيحية ضمن أيديولوجية كونية مضادة لمحاربة القاعدة وشركائها).

ربما لا يختلف الأمريكيون عن الأوروبيين في هذا الانطباع، غير أن ثمة فارقًا كبيرًا في ذلك الشأن يمكن ملاحظته وتسجيله كمرتكز لفهم الفارق بين علاقة الأوروبي ونظيره الأمريكي بالإسلام والمسلمين. ففي حين بات العقل السياسي الأمريكي ـ وكما سجَّلتْ ذلك «بربارا فيكتور» في كتابها الشهير (الحرب الصليبية الأخيرة) ـ فريسة للتطرف الديني الذي لا يقبل التجاور مع الآخر المخالف دينيًا، ولكن نفيه أو التوصية بالتخلص منه من خلال «الإبادة الجماعية» على نحو ما قرَّر «رالف بيتر»، فإن المشهد في أوروبا يأخذ منحى القلق الثقافي على الهوية الغربية وقدرتها على الحفاظ على تمايزها الحضاري.

فالمسيحية في أوروبا لم تعد مستقرة في الوجدان العام أو في العقل السياسي كدين، ولكن تمَّتْ إعادة اكتشافها ـ مع

الحضور الإسلامي المتنامي في أوروبا ـ كهوية للتحصُّن بها ضد الوافد الثقافي الجديد، لاسيما أنه ذو مضمون نضالي ورسالي لم تُخطئه الدراسات الاجتماعية الغربية الحديثة.

أزمة الحجاب في فرنسا (١٩٨٩ـ٢٠٠٣) ـ على سبيل المثال ـ لم تكن لأسباب دينية ولكن لأسباب ثقافية، فالحجاب ذو حمولة ثقافية وحضارية مخالفة لثقافة فرنسا المسيحية، والأزمة كانت في حقيقتها أزمة حول تهديد حقيقي لهوية فرنسا. ولعلَّ ذلك لم يتضح صراحة في الخطاب السياسي الرسمي في فرنسا إلا مع تصريحات الرئيس الفرنسي الأسبق «نيكولا ساركوزي» أثناء زيارته للفاتيكان في أواخر عام ٢٠٠٧، حين قال صراحةً وبوضوح: (إن الكاثوليكية تشكِّل واحدًا من مصادر الحضارة الفرنسية)، وقال في أحد تعليقاته: (إن جذور المجتمع الفرنسي مسيحية في الأصل)... وبالمثل فإن تصريحات المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» بشأن المآذن ورفضها أن تكون أعلى من أبراج الكنائس، تأتي في هذا السياق.

في مؤتمر لـ«دافوس»، وردًا على ظهور جماعات تناهض بناء المساجد في أوروبا، قال النائب البرلماني السويسري السابق «أولريخ شلور» رئيس لجنة مبادرة حظر بناء المآذن في سويسرا: (لا علاقة للمئذنة بالإيمان، وحرية الدين لا تُمسّ من قِبل المبادرة، فالمئذنة رمز لإرادة تولي السلطة من قِبل من يدافعون عن مفاهيم القانون، تلك الشريعة التي تتعارض مع تصورنا نحن).

هذه هي مشكلة أوروبا الحقيقية مع الإسـلام، إنه القلق الثقافي على هويتها، وهو قلق مشروع يمكن تفهمه ويختلف كثيرًا عما هو عليه الحال في أمريكا، حيث بات التطرف الديني حاضرًا داخل النُّخبة الحاكمة ذاتها، مقابل تنامي القلق الثقافي داخل مؤسسات السيادة وصناعة القرار في أوروبا، ولذا فإن الأولى تؤطِّر علاقاتها بالأخر «المخالف» الرغبة في النفي والإقصاء، فيما تظل علاقة الثانية بالمخالف الديني والثقافي تحت سقف البحث عن وسيلة للتعايش معه.

(٨)

قبل أكثر من عشرة أعوام؛ كان يوجد في أوروبا نحو (٧٠) مليون مسلم من أصل (٧٥٠) مليون أوروبي، أي ما يمثِّل نحو ٦ أو ٧٪ من تعداد السكان، والمتوقع بحسب تقرير نشرته صحيفة (الصنداي تليغراف) البريطانية في أغسطس عام ٢٠٠٩، أن يمثِّل المسلمون في عام ٢٠٥٠ نحو ٢٠٪ من تعداد السكان.

أوروبا ـ اليوم ـ تعيش أكبر مشكلة على مستوى الهوية، لم تصادف مثلها عبْر تاريخها كله، وكما يقول «إيفان أوزنوس» في «شيكاغو تريبون» إنه لأول مرة يشارك الإسلام في إعادة السؤال مجددًا حول هوية أوروبا، وبعدما كانت الأخيرة تستقي هويتها من اليهودية والمسيحية فقط، بات الإسلام أحد أهم روافدها، والذي لا يمكن تجاوزه بحال... بل إن الإسلام فرض على أوروبا أن تعيد النظر مجددًا في مُثلها العُليا مثل العلمانية والعلاقة بين الكنيسة أو الدين والدولة، وبات الحجاب والمآذن في مركز الجدل العام، وعلى رأس الأسباب التي تعمِّق من الاستقطاب المتنامي اليوم بين النُّخبة والرأي العام والأحزاب السياسية بشكل مدهش، مما فرض نمطًا من أنماط الفوبيا التي تتساءل عن هذا الوافد الجديد، والذي بات جزءًا منها يشاطرها الأرض، والثقافة، والحضارة، وتفاصيل الحياة اليومية جُلّها ودقها.

مقتضى الحال هنا يحيلنا إلى الميل نحو عدم استخدام المفردات التي تعزِّز من هذه الفوبيا المتنامية؛ فليس من

المناسب أن نضع الإسلام ـ كما يذهب الخطاب الإسلاموي الطائش والمتهور ـ باعتباره تحديًّا للمسيحية الغربية؛ لأن المصطلح قد يفضى إلى نقيض ما هو مستهدف منه، ولذا اهتم السلف من علماء الأصول بما يُسمّى «تحرير المصطلح» وضبطه، وفي حالة «الإسلام الأوروبي» ينبغي أن يتحرى هذا المنهج بشكل يراعي دقة وحساسية وضع المسلمين في أوروبا، لاسيما وأن الأحداث أفرزت جيلاً يرى في الإسلام بديلاً ليس على مستوى المنطق والفلسفة، وإنما على مستوى الأزمات التي خلّفتها الرأسمالية المتطرفة في السنوات العشر الأخيرة... إذ لم تعد كتابات المفكر الألماني المسلم «مراد هومان» عن «الإسلام البديل» محض طرح نظري، وإنما واقع اقتنعت به أوروبا مؤخرًا بعد الأزمة المالية العالمية الكبرى (أزمة عام ٢٠٠٨) عندما احتكمت إلى العقل في اختبار الإسلام أمام أزمة تتعلق بصُلب مصالحها الحيوية.

فلأول مرة يضع الصحفيون والمفكرون الغربيون أوروبا أمام خيارين: إما «البابا وإما القرآن»، وكما جاء في افتتاحية مجلة «تشالينجز» على لسان رئيس تحريرها «بوفيس فانسون»... ولأول مرة يطالب خُبراء غربيون بقراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لاكتشاف دور المسيحية الكاثوليكية في تبرير انتهازية الليبرالية المتوحشة، والتي أدَّت إلى وضع الغرب أمام أسوأ أزمة مالية هـدَّدت أُسس وأصول النظام الرأسمالي الغربي، ولأول مرة تتساءل الصحف الغربية ـ آنذاك عام ٢٠٠٨ – عمَّا إذا كان «وول ستريت» قد تأهلت لاعتناق الشريعة الإسلامية على نحو ما جاء

على لسان «رولان لاسكين» رئيس تحرير صحيفة «لوجورنال دي فينانس»، بالتزامن مع دعوة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وهي ذات الدعوى التي تبنتها أكبر مؤسسة مسيحية في العالم وهي الفاتيكان.

أوروبا إذن لا نريد إخافتها بخطاب استعلائي - كما يفعل الإسلاميون غير المتعلمين والأقل ثقافةً وتعليمًا ووعيًا - يقدِّم الإسلام بوصفه خصمًا لمسيحيتها، لاسيما وأنها اليوم تبحث عن الإسلام «الشريك» الحضاري، ولقد باتت مُهيأة لقبوله إذا اقتنعتْ بأن فيه حلاً لمشاكلها على صعيد التجربة وليس التنظير المحض، وهو ما فعلته المصارف الإسلامية بشكل يفوق جهود المئات من الدُعاة والفضائيات والمواقع الإلكترونية...

مما يعني أننا نحتاج إلى إبداع حقيقي على المستوى المؤسسي، وعلى صعيد الخطاب الذي يتحرى مخاطبة وجدان أوروبا أكثر من عقلها.

(٩)

عندما قَرَّرتْ بريطانيا تعيين «ساجد جاويد»، المسلم من أصول باكستانية، وزيرًا للداخلية، تلقاه الإسلاميون، ليس بوصفه إجراءً يمثِّل وجه بريطانيا الحضاري ومتعدد الثقافات، وإنما فرحوا له بوصفه انتصارًا للإسلام على المسيحية... وبعضهم ـ بجانب قطاع ليس بالقليل من عوام المسلمين ـ تلقوه بوصفه دلالة على انتشار الإسلام، وبشارة على اقتراب تحول بريطانيا إلى «إمارة إسلامية»! رغم أن «جاويد» وصف نفسه لصحيفة «ديلي ميل» بأنه (مسلم لا يمارس الطقوس الدينية)!

بعضهم ممن رأى أنه من الصعب عليه تقبُل حكاية أنها دلالة على تفوق الإسلام في أوروبا؛ تفتَّق ذهنهم على تفسير مذهل، وقالوا إنه «ماسوني» ولذا اختاروه!

بذات الطريقة التي فسَّرها إسلاميون، للأسباب التي مُنِح بسببها «محفوظ» و«زويل» جائزة نوبل: لأنهما جزء من المؤامرة على الإسلام والمسلمين... «محفوظ» بسبب دعمه لـ«كامب ديفيد»، و«زويل» بسبب محاضراته في الجامعات الإسرائيلية!

صدمة اختيار «ساجد جاويد» بين الإسلاميين، لأرفع مسئول أمني في بريطانيا، شغلتهم عن حقائق أخرى، تتعلق بسيرته الذاتية والعائلية، والتي تشير إلى أن المسألة تتعلق في جوهرها بمفهوم المواطنة والدولة الحديثة وإسناد المناصب

على أُسس الكفاءة لا على «الولاء والبراء» للزعيم أو الأمير أو المرشد (الخليفة).

الأصول العائلية باكستاني... والديانة مسلم... أما الأصول الطبقية، فإن والده بدأ كعامل في مصنع قطن، وبعدها سائق حافلات، ثم في متجر للملابس النسائية.

ساجد نفسه «مصرفي» عمل موظف حسابات في بنك... وما لا يعرفه الإسلاميون أنه قبل أن يتولى وزارة الداخلية، تقلَّد مناصب وزارية مهمة وهى وزارات الثقافة والرياضة، والأعمال، والحكومة المحلية.

سيرته الذاتية والمهنية وقفزاته السياسية -إذن- لا يمكن أن تحدث إلا في دولة المواطنة والقانون، وليس في دولة الطائفة أو في النظم الأمنية أو الدينية.

الإسلاميون (والمسلمون أيضًا) - هنا - فرحوا لـ«جاويد»، ولكن هل يقبلوا أن تُسند في بلدانهم حقيبة الداخلية -مثلاً- إلى مواطن مسيحي أو حتى ملحد لا دين له، أو لامرأة؟!

الرد السهل والتلقائي هنا والذي تتوقعه وسيحدث فعلاً قولهم: نحن في دولة مسلمة، وهو المرادف الشيك لـ«الدولة الدينية» والتي تعتمد على الفرز الطائفي... وعلى أُسس الجنس (الانحياز لسلطة الرجل).

والحقيقة التي لابد أن نعترف بها، هي أن الشعوب في العالم الإسلامي، بكل مكوناته الطائفية والإثنية «العرقية» والأيديولوجية؛ تحتاج إلى إعادة تأهيل طويلة الأمد ومتراكمة

التأثير على المستوى الإنساني، لكي يقبلوا منطق التعايش وقبول الآخر، وليعلموا علم اليقين أنه لا حل لهم ولكل مآسيهم وعلى رأسها الجهل والفقر؛ لا حل لها إلا بالعيش في دولة مدنية، تقوم على حقوق المواطنة لا على حقوق الطائفة.

(١٠)

الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» و٣٠٠ شخصية فرنسية عامة، من بينهم رئيس الوزراء السابق «مانويل فالس»، والمغني «شارل أزنافور»، والممثل «جيرار ديبارديو»، وقَّعوا على عريضة نشرتها صحيفة «لوباريزيان» الفرنسية، للمطالبة بحذف وتجميد آيات من القرآن الكريم (آيات القتال)! وذلك في نهاية شهر إبريل عام ٢٠١٨.

ومن بين أبرز الموقعين: رئيس تحرير صحيفة «شارلي إيبدو» السابق فيليب فال الذي قام بتحرير البيان، وإيمانويل فالس وهو رئيس وزراء سابق، وجون بيار رافاران وهو رئيس وزراء سابق، والمغني شارلي إزنافور، وبيرنار هنريب ليفي، وهو أكاديمي وإعلامي يهودي فرنسي، والممثل الفرنسي جيرارد ديبارديو.

وأثارت العريضة – التي نُشرت ضمن مقال تحت عنوان «ضد معاداة السامية الجديدة» وبحسب بي بي سي – جدلاً واسعًا، إذ تأتي في سياق سجال مستمر بشأن الإسلام والمسلمين في فرنسا، وتبرز ما تصفه بـ«تطهير عرقي صامت» تتعرض له الطائفة اليهودية من قِبل «متطرفين إسلاميين».

ويتحدث المقال الذي نشرته الصحيفة الفرنسية تحت عنوان «ضد معاداة السامية الجديدة» عن «تطرف إسلامي»، يدق ناقوس الخطر ضد ما تتعرض له الطائفة اليهودية في المنطقة الباريسية!.

وفي الوقت ذاته وبالتزامن مع العريضة الفرنسية، دعا باحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في مدينة وهران (الجزائر)، إلى إلغاء (سورة الإخلاص)، ودرس فرائض الوضوء من مناهج التعليم الابتدائي، وبرَّر دعوته بأن التلاميذ يلاقون صعوبة في فهم معنى تلك الفرائض رغم سهولة حفظها.

الحالتان؛ الباريسية والجزائرية، استندا إلى مبررات: الأولى معاداة السامية... والثانية عدم الفهم رغم سهولة الحفظ... التطابق والتشابه -إذن- موجود، ولكن المفارقة كانت في مستوى الضجة والجدل والعنف في التصدي للحالتين، في الأولى كان عنيفًا وتصدَّت له المؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر ودار الإفتاء)... وفي الثانية كان لينًا هشًا، لم يتجاوز الاشتباك اللفظي على منصات التواصل الاجتماعي... رغم أنه كان من المفترض أن يكون رد الفعل بالعكس، فعالم الأنثروبولوجيا جزائري مسلم، ويعرف قدسية النص القرآني، واستحالة حذفه أو تبديله... بينما الـ٣٠٠ مثقف الفرنسي، هم سلالة الثقافة الغربية التي لا تؤمن بعصمة المسيح ولا بقدسية النص الإنجيلي أو التوراتي... وسبق للكنيسة الأوربية أن حذفت نصوصًا أُعتبرت معادية لليهود... فيما تحولت المسيحية في أوروبا إلى هوية وليست عقيدة للتعبُد... فلم تكن -إذن- مفاجأة مستغربة، حال طالب مثقفون وسياسيون فرنسيون بحذف آيات من القرآن... ولكن الغريب أن يطالب بها مسلم من الجزائر.

فكيف نفسِّر عنف الرد على الفرنسيين، وسعة الصدر مع الأنثروبولوجي الجزائري المسلم؟!

(١١)

غضب المسلمين من فرنسا، وأريحيتهم إزاء الأنثروبولوجي الجزائري - رغم تطابق الموقفين (حذف آيات من القرآن) - ربما يعود إلى نظرة المسلمين المتوارثة إلى «الأرض / العالم» الذي صدرت منه عرائض الحذف: فرنسا «دار الكُفر / التآمر الصليبي»، أما الجزائر فهي من «أرض الإسلام»... وما صدر من الأنثروبولوجي الجزائري - بحسب قراءة المسلمين الجزائريين - جاء أيضًا كجزء من التآمر الفرنسي الصليبي على الإسلام!

رد الفعل - إذن - هو من صناعة الأحكام المُعلبة والجاهزة، والموروثة من سنوات الحروب الصليبية وحقبة الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي للعالم الإسلامي.

فالمصطلحات القديمة مثل «دار الكُفر / دار الحرب» و«دار الإسلام» ربما اختفت مع الزمن، كاصطلاح معرفي تاريخي، وذلك مع اختفاء «الإمبراطوريات الإسلامية / الخلافة»، وإحالة ما أنتجته من فقه (فقه الجهاد /أحكام الحرب) إلى تراث سلفي انقطعت صلته مع النظام الدولي الجديد، نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، وسقوط أخر الإمبراطوريات الإسلامية (الدولة العثمانية)...

غير أن هذا الانقطاع جاء نتيجة الانصياع القسري للقانون والمعاهدات الدولية الحديثة، صحيح أنه تمَّ إحياؤه بصيغته وقوالبه القديمة مع ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة

المتطرفة، واحتكمت إليه بنصوصه الصلبة في علاقاتها مع الدولة في الداخل ومع علاقاتها مع العالم في الخارج، وعادت مصطلحات «دار الإسلام ودار الكُفر» وأحكام الجهاد وشروطه، إلى صدارة أدبيات تلك التنظيمات والجماعات الجهادية... هذا صحيح على سبيل القطع، ولكن تلك المصطلحات استقرت أيضًا كمعنى وكقيمة وكموقف ومسلَّمة في اللاوعي الجمعي لعوام المسلمين، تُستدعى كتفسيرات كسولة ومتثائبة وقت الأزمات وكلما اتخذت الدول الغربية «المسيحية» من الإجراءات ما يحمي ثقافتها وهويتها من تنامي الإسلام الرمزي في أوروبا (حجاب، مساجد، نقاب، ذبح الأضاحي في الشوارع... وما شابه): فالتفسير التلقائي والكسول والمتثائب يضعها بوصفها امتدادًا للحروب الصليبية، بكل تقسيماته الطائفية «دار الحرب» و«دار الإسلام».

لم يسأل أحد مثلاً: لماذا ظهرت تلك الدعوات في فرنسا، هذه الأيام تحديدًا؟... فآيات القتال موجودة منذ ظهر الإسلام، في القرن السابع الميلادي، ولم يطالب فرنسي أو بريطاني أو إيطالي (إفرنجي) بحذفها، ولا حتى في أيام الحروب الصليبية بين المسلمين ومسيحيي الغرب بقيادة الكنائس ورجال الدين الدمويين، ولا أيام الفتوحات والتوسع الجغرافي للدولة الإسلامية... هذا هو السؤال الذي يستنطق أبعاد الأزمة في فحواها الحقيقي، بعيدًا عن الشوشرة والشغب والمتاجرة بها من قِبل أمراء وأثرياء الحروب الدينية.

لا تضيِّع وقتك في تعقب المثقفين الفرنسيين الذين طالبوا بحذف آيات القتال من القرآن، ولكن تعقّب الجماعات والتنظيمات التي فخَّخت المُدن ومحطات المترو ودور السينما والمسارح والكنائس وحتى المساجد والأضرحة، ورفعت السلاح ضد شعوبها وجيوشها الوطنية، مستندة إلى قراءاتها وتفسيراتها هي لآيات القتال.

الذين كتبوا عريضة الحذف في فرنسا هم فرنسيون، ولكن من وقَّع عليها واعتمدها هؤلاء المتطرفون، الذين يقتلون الكل؛ مسيحيين ومسلمين وغيرهم باسم تلك الآيات.

إعفاؤنا -إذن- من المسئولية، يعتبر تواطؤًا وجريمةً أيضًا في حق كتاب الله تعالى.

(١٢)

في حوار مع صحيفة «بيلد» واسعة الانتشار، يوم ٢٠١٨/٣/١٦، قال وزير الداخلية الألماني الجديد «هورست زيهوفر» إنه يعتقد أن الإسلام لا ينتمي لبلاده.

تصريحات «زيهوفر» خلَّفت ضجة كبيرة، واهتمت بها منصات إعلامية بشكل واسع، خاصة في العالم العربي.

ولأني أعرف أن تصريحاته ستثير غضب الإسلاميين؛ خاصةً الذين قد يفسِّرونها بوصفها امتدادًا للحروب الصليبية، وأنها صادرة بدافع كراهية متوارثة عبر الأجيال للإسلام... فإن تلك التصريحات تحتاج إلى قراءة لكامل النص الذي ورد على لسان «زيهوفر»، لأنها قد تفضي فعلاً إلى المعنى الذي يقصده، بعيدًا عن المزايدة واستغلالها من قِبل المتاجرين بالدين وأُمراء الحروب الدينية.

ووفقًا لما نقلته وكالة الأنباء الألمانية عنه قال: (الإسلام ليس جزءًا من ألمانيا. الطابع المسيحي يميِّز ألمانيا، مثل عطلة يوم الأحد وأعياد وطقوس كنسية مثل عيد القيامة وعيد العنصرة وعيد الميلاد «الكريسماس»). وأضاف «زيهوفر» الذي يترأس الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، الشقيق الأصغر للحزب المسيحي الديمقراطي الذي تتزعمه المستشارة «أنجيلا ميركل»: (لكن المسلمون الذين يعيشون لدينا جزء من ألمانيا بالطبع، لكن هذا لا يعني بالطبع أننا نتخلى عن تقاليدنا

وعاداتنا المميِّزة لبلدنا من منطلق مراعاة خاطئة)... انتهى.

وأهم ما ورد في تلك التصريحات، هو قوله (إن الإسلام ليس جزءًا من ألمانيا... ولكن المسلمون جزء منها).

البعض رأى أن قوله يخالف كلامًا سابقًا لـ«أنجيلا ميركل» عندما أقرَّت بأن (الإسلام جزء من ألمانيا)... ولا ندري ما إذا كانت تقصد الإسلام كدين أم المسلمين كمواطنين ألمان... هي لم تفسِّر ذلك في حينه، ولكن «زيهوفر» فيما يبدو اكتشف ذلك فشاء أن يفسِّر كلامه ويفرق بين الإسلام والمسلمين.

وفي وقت سابق، صدر عن «ميركل» كلام لا يختلف عن المعنى الذي قصده «زيهوفر»، عندما قالت إنها لن تسمح أن تعلو مآذن المساجد عن قباب الكنائس... وهي تصريحات تؤكد الهوية المسيحية لألمانيا.

إذن لا مشكلة مع وجود المسلمين كمواطنين، ولكن يوجد قلق ثقافي من الإسلام كمكوِّن لهوية ألمانيا الحضارية، على حساب هويتها المسيحية... حالة تشبه إلى حد التطابق أزمة فرنسا العلمانية مع الحجاب، فالمشكلة كانت في رمزية وحمولة الأخير الثقافية والحضارية، فانتشاره في الشوارع والمدارس والجامعات وأماكن العمل في فرنسا، سيكون خَصْمًا بالتأكيد من هويتها المسيحية.

والحال أنه لكل دولة الحق في الحفاظ على هويتها الثقافية أو المعمارية، فانتشار المساجد وارتفاع عددها على نحو يفوق عدد الكنائس له معنى فيما يخص الهوية المعمارية للدولة...

والعكس كذلك، فالدولة المسلمة لن تتسامح مع تزايد عدد الكنائس في الشوارع والميادين على نحو تختفي معه المساجد في الصفوف الخلفية، وكذلك الدولة المسيحية حتى لو كانت علمانية محضة والدين عندها ذات وجود شكلي فقط، لن تسمح بتزايد عدد المساجد على حساب الكنائس بالشكل الذي يعطي انطباعًا للزائر بأنها دولة مسلمة.

الصراع هنا ليس دينيًا، ولكنه صراع على الهوية... وكما للدولة المسلمة الحق في الحفاظ على هويتها، فإن لغيرها من الدول الأخرى ذات الحق... ولا داعي للغضب والتفسيرات التي تقوم على المظلومية والكراهية والحض على الحروب الدينية.

(١٣)

لماذا يُعادي العالم الغربي الإسلاميين؟!...

أنا هنا أسأل عن جزء من العالم الإسلامي (الإسلاميين) وليس عن العالم الإسلامي.

المدهش أن ردود الفعل كانت تعكس استبطانًا بأن الإسلاميين هم الأُمة وليسوا جزءًا منها... فعندما يعادي العالم الإسلاميين، يعتقد الإسلاميون تلقائيًا بأنه يعادي المسلمين كأُمة!

ممارسات الإسلاميين، تبدو وكأنهم حصلوا على تفويض من الأُمة، فهم المفوضون ـ كما يعتقدون ـ بإعادة الخلافة وأسلمة المجتمع.

المهم أني تلقيت ردودًا على مقال لي بشأن هذا السؤال نشر لي من قبل، وكلها بلا استثناء، كانت تؤكد هذا الاستبطان المتوهّم، بأنهم الأمة وليسوا جزءًا منها، ومفوضون بالوكالة عنها، بفرض ما يُسمى «المشروع الإسلامي» على الجميع وعلى العالم كله أيضًا!

فيما النظام الدولي القديم، القائم على الغزو والتوسع الإمبراطوري، لا يزال حاضرًا وبقوة في العقل الجمعي الإسلاموي، في ظل غياب كامل للوعي بأن التمدد الجغرافي للمسلمين على الأرض «الفتوحات» كانت سليلة النظام الدولي آنذاك، فالتوسع بالفتوحات كان هو القانون السائد في النظام

الدولي القديم، ويكتسب شرعية الاعتراف به، بعد أن تضع الحرب أوزارها.

الإسلاميون المعاصرون يعتقدون أن هذا النظام القديم، من الثوابت المستقرة في علاقات المسلمين بالعالم، وأنه لا يجوز التخلي عنه، حتى لو تغيَّر الزمان والمكان والنظام الدولي... ويظل حلمًا معلقًا، بسبب ظروف الاستضعاف، ولكنه يُمسي تعبدًا لله، حال توفرت شروط التمكين.

ولنكن صرحاء: صحيح أن «داعش» هي النموذج الأسوأ والأكثر دموية ووحشية، ولكنها في واقع الحال هي سليل هذه العقيدة السياسية... فإذا كانت عند «داعش» ضرورة «عاجلة»، فإنها «مؤجلة» عند ما يسمى بالتيارات الإسلامية المعتدلة.

وسواء كانت «عاجلة ـ داعش»، أو «آجلة ـ القوى المعتدلة»، فإنها في النهاية تمثِّل تحديًا غير مأمون العواقب في التعاطي مع النظام الدولي الحالي، ويثير فزعه وكراهيته للإسلاميين عمومًا، وتحمله على السكوت والرضا، على ما يتعرضون له من انتهاكات متباينة، باعتبار ذلك، ممارسة مشروعة ضد قوى شريرة وظلامية معادية للعالم وللنظام الدولي، وللإنسانية في المحصلة النهائية.

على الإسلاميين إذن أن يُعيدوا تقديم أنفسهم من جديد للعالم، كقوى مُحبة للسلام والتعايش، وليست فائضًا إنسانيًا صداميًا ومعاديًا له... حال شاءوا أن يكونوا جزءًا من هذا العالم.

(١٤)

تلقيتُ ردودًا غاضبة من إسلاميين على مقال نشر لي في «صحيفة المصريون» يوم ٢٠١٧/٩/٣٠، لأني كنت مُصِّرًا على رأيي بأن المسيحية في أوروبا ـ بعد عقود طويلة من النضال الاجتماعي والسياسي ـ تحوَّلت من دين إلى هوية... وهو التحول الذي يفسِّر كثيرًا من مواقف الغربيين سواء من المسيحية واليهودية أو من الإسلام.

الأكاديمي الكويتي «د. عبد الله النفيسي» كان قد تساءل: لماذا لا يتبرأ العلماني الغربي من المسيحية، فيما يتبرأ العلماني العربي من الإسلام.؟!...

هو سؤال مهم قد يكون بابًا للجدل والمناقشة وإضاءة المساحات المظلمة في هذا الملف تحديدًا.

وأعيد وأكـرِّر هنا ـ وفقًا لهذا التحول التاريخي في منزلة المسيحية في أوروبا ـ أن تمسك العلماني الغربي بمسيحيته، لا يعني إنه يؤمن بالمسيحية كدين، أو بنبوة أو ألوهية أو قداسة المسيح... بل ربما يكون هذا العلماني الغربي الذي يدافع عن المسيحية؛ قد يكون ملحدًا ولا يؤمن بوجود الإله من أصله، ولكنه يلوذ بالمسيحية، بدافع ثقافي، ولكونها تعطي لهويته الوطنية والحضارية تميزها الثقافي، فهو يتعامل معها كما يتعاطى مع اللغة أو مع ما توارثه من طرق في اللبس والأثاث والسكن، يعني كمفردات أو تراث اجتماعي شكَّل في محصلته

النهائية هويته الوطنية.

هم هناك قد لا يحترمون المسيح عليه السلام، ولكن لن يتنازلوا عن المسيحية كثقافة وكهوية... أنا هنا لا أتحدث عن رجال الدين «القساوسة» ولا المؤسسات الدينية «الكنائس»، فهي بطبيعة الحال تتعامل مع المسيحية كدين وكعقيدة، ولكني أتحدث عن روح المجتمع الغربي؛ عن النُّخب الفكرية والثقافية والسياسية والأمنية والعسكرية، والحاضنة الاجتماعية الأوسع والأكبر.

بعض الردود الغاضبة لم تنتبه إلى ما بيَّنتُه من فارق بين المسيحية في الغرب والإسلام في الشرق:

الإسلام عندنا دين وعقيدة ومعاملات وعبادات، مُكوِّن أساسي من الهوية الوطنية، بل إن المذاهب الفقهية تدخل من بين جُملة مكونات الهوية... مصر على سبيل المثال يُعتبر مذهبها السني له القوامة الأكبر في رسم حدود وفحوى ومعنى هويتها الوطنية، ولذا يعتبر التبشير بالمذهب الشيعي ـ مثلاً ـ اعتداءً خطيرًا يهدِّد الأمن القومي للدول السُّنية.

لماذا تسمح لنفسك بالغضب من التشيع، فيما تنتقد دولة مثل إيران حال واجهت التمدد السُّني في مُدن تقع في أطرافها؟!

ولماذا تغضب في الدول الإسلامية حال بُنيت كنائس جديدة، قد لا يكون المسيحيون في حاجة إليها، فيما تنتقد دولاً أوروبية وتتظاهر ضدها، حال اتخذتْ من الإجراءات ما يخفِّف من ظاهرة انتشار الحجاب وتمدُد المساجد في كل مكان، وبشكل

قد يستفز أوروبا المسيحية ؟!

لكل دولة هويتها المعمارية؛ المساجد في الدول المسلمة، والكنائس في الدول المسيحية... ولكل دولة حق الحفاظ على هويتها.

هذه الإطالة مهمة لفك كثير من العُقد، وفتح أبواب للفهم وتفهم حقوق الآخرين... ولمد مظلة للتعايش مع العالم، بدلاً من الصدام معه، والذي كلَّف العالم الإسلامي فاتورة باهظة.

(١٥)

من مفاتيح فهم ما يواجه مسلمو أوروبا من تحدّيات، السؤال عمَّا إذا كان الأولى هو مخاطبة وجدان أوروبا أم عقلها؟!...

فيما يتعلق بالفوبيا، فإن الأخير يظل مرتبطًا بالحالة الوجدانية؛ إذ أنه اصطلاح يوناني في الأصل، ويعني الخوف المبالغ فيه وغير المبرَّر، وكان يُستخدم في حقل الأمراض النفسية والعصبية. وقياسًا على ذلك، فإن أوروبا في منزلة المريض النفسي، ويبقى وجدانها والتأثير فيه هو الذي ينبغي أن يكون في بؤرة الاهتمام الإسلامي، متى شئنا التخفيف مما تعانيه من فوبيا تجاه الإسلام.

غالبية الأدبيات التي وُضِعت من أجل تخويفها من الإسلام، اعتمدت على مخاطبة الوجدان لا العقل، وبالرجوع إلى كتابيّ الصحفية الإيطالية «أريانا فالاتشي»، صاحبة السبق في صناعة «الإسلاموفوبيا» المعروفين بـ(الفخر والغضب) و(قوة المنطق)، فإنه قد بيع منهما في إيطاليا وحدها أكثر من مليوني نسخة، على الرغم من أنهما لا يعتمدان إلا على العبث بالوجدان الغربي وتخويفه من الإسلام، الذي سيحيل أوروبا - بحسب رأي «فالاتشي» - إلى إمارات إسلامية، وهو المنحى ذاته الذي سار عليه تلميذها في الولايات المتحدة الأمريكية الكاتب اليميني المتطرف «دانيال بايبس»، الذي استقى من الأولى منهجها في صناعة «الإسلاموفوبيا» في أمريكا، في مرحلة ما بعد أحداث

الحادي عشر من سبتمبر الدامي.

ولو كان الوضع يُقاس بالعقل ما كان لمثل هذه التيارات المعادية للوجود الإسلامي في أوروبا، أن تنتعش بحال.

لقد ناقش تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، «فِرية» أن الإسلام لا يمكن أن يتعايش مع الديموقراطية؛ إذ أظهر التقرير أن نصف المسلمين تقريبًا في العالم، أي نحو (١,٤) مليار مسلم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية، وذكر دولاً مثل: أندونسيا، ماليزيا، بنجلاديش، الهند.

وعرّج التقرير نحو بعض التفاصيل، وعرض تجربة أندونيسيا التي تعتبر أكبر دولة إسلامية من حيث التعداد (٢٠٠ مليون مسلم)، وكيف تخلَّصت من الديكتاتورية العلمانية لتُقيم نظامًا ديموقراطيًا، أفرزت في بعض مراحلها بلوغ المرأة إلى أعلى منصب سياسي في البلاد: الرئيسة «ميجاواتي سوكارنو».

وذكر التقرير أيضًا عددًا من تجارب المسلمين الأفارقة في السنغال ومالي، مشيرًا إلى عدالة الخبرة السياسية الإسلامية فيهما، خاصةً في السنغال، ضاربًا أمثلة متعددة، خاصةً في التعاطي المُنصف بين المواطنين المسلمين والنصارى الكاثوليك.

وفي السياق ذاته، فإن معهد (جالوب) لأبحاث الرأي العام في أمريكا، أجرى على مدى ست سنوات دراسة شملت أربعين دولة، خلصت إلى أن ٩٣٪ من مسلمي العالم معتدلون وأن ٧٪ منهم فقط متشددون!

الخلاصة إذن، أنه لو كان الأمر يُؤخذ بالعقل، ما تنامى كل هذا الخوف من الإسلام في أوروبا أو غيرها، على هذا النحو المَرَضي والمُثير للقلاقل والتوتر في أكثر من عاصمة غربية، وذلك وفقًا للدراسات والتقارير الغربية التي تنفي عن الإسلام ما يجعله مصدرًا للخوف والإزعاج. ولكن المسألة فقط تتعلق بالوجدان الذي اختطفه المحافظون المتطرفون في الغرب، مما سهَّل عليهم ـ من خلاله ـ مهمة شيطنة الإسلام، معتمدين على الخبرات التي كشفت عن أن الخوف يكفي وحده لهزيمة العقل أيًّا كانت منزلة وعيه ونضجه. ولعلَّ هذه الحقيقة هي التي يحتاج الدُّعاة والنُّشطاء المسلمون في الغرب إلى إعادة اكتشافها، عوضًا عن إهدار الوقت والجهد في تعليق المحنة على شماعة ما نعتقد بأنها كراهية غريزية، لا حل لها غير الشكوى وانتظار مفاجآت قد لا تأتي مطلقًا.

(١٦)

في سويسرا، يوجد نحو ٣١١ ألف مسلم، من أصل ٥٧ مليون نسمة، ويوجد بها مسجدان: الأول في زيوريخ، والثاني في جنيف. والمسجدان مزودان بمآذن.

ومع ذلك فإن بسويسرا قلقًا من بناء المساجد، وتأسَّست حركات اجتماعية وسياسية احتجاجية تحتج على ارتفاع المآذن بالمُدن السويسرية.

هذا القلق، لم يبقَ فقط حبيس الرغبة أو التمني أو الصخب الإعلامي والتحريض المجتمعي والسياسي، إنما بدأ في اتخاذ إجراءات جادة لتحويله إلى تشريع وقانون وكجزء من الدستور السويسري!

الدستور السويسري يعطي الحق لأي مجموعة من المواطنين بإطلاق مبادرات شعبية لإدخال تعديلات عليه أو إلغاء قانون سبق للبرلمان إقراره، أو تقديم مقترحات جديدة، من خلال جمع ١٠٠ ألف توقيع خلال ١٨ شهرًا، وتسليمها للحكومة لعرضه للاستفتاء العام.

ما يسمى بـ«اليمين الشعبوي» في سويسرا، وصاحب هذه المبادرة، جمع أكثر من ١٠٠ ألف توقيع (١١٥ ألف)، للتصويت على منع بناء المآذن، والحكومة لا تملك رفضه، وإنما من حقها، أن تطالب الشعب السويسري برفضه، لأنه يتناقض مع مبادئ الحرية الدينية التي يكفلها الدستور.

واللجنة المنظمة للمبادرة ترى أن بناء المآذن ممارسة مخالفة للدستور السويسري، لأن (كل من يضع الدين قبل الدولة كما يجري في الإسلام يتعارض بشكل كامل مع الدستور الفيدرالي)!

مبادرة «اليمين الشعبوي» لم تصدر من موقف ديني، وإنما من موقف وعيها بالدين الذي تحوَّل بتراكم خبرات الحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية عَبْر القرون الأربعة الأخيرة في أوروبا، من عقيدة إلى هوية، وبالتالي فهي ترى - أو تعتقد وِفق خبرتها الخاصة - أن وجود الإسلام المباشر - أو بتجلياته المختلفة - في سويسرا يهدِّد هويتها، ويضعها في أتون صراع هويات لا تأمن مستقبله ولا محصلته الأخيرة... وهذه واحدة من أسوأ نتائج الصراع بين المسيحية الغربية والدولة في أوروبا، إذ كانت من نتائج هزيمة المسيحية الغربية كدين وانتصار العلمانية عليها؛ أن أُحيل الدين من عقيدة إلى هوية، والأخيرة عادةً لا تقبل التعدُد ولا التعايش ولا التجاور، مع أي هوية أخرى مخالفة وحيَّة وناهضة تهدِّد الأولى في مستقبل وجودها الحضاري.

(١٧)

كان للكاتب الراحل «محمد جلال كشك» - رحمه الله - في اشتباكه مع دُعاة حقوق المرأة في مصر، بعض الإضاءات التي لا نبالغ إن قلنا إنها أصابت كبد الحقيقة، فيما يتعلق بالجدل الدائر بشأن الحجاب، سواء أكان هذا الجدل محتدمًا في العالم العربي، أو في غيره على نحو ما يحدث الآن في فرنسا.

أوضح كشك أن هناك ثمة علاقة مفترضة بين الحجاب والدين أو الانتساب الحضاري، بمعنى أن الحجاب إضافةً إلى كونه فريضة دينية هو في واقع الحال رمز أو دلالة على الانتماء للإسلام ولثقافته القرآنية، ربما تكون هذه العلاقة غير حاضرة في خاطر المحجبات، ولكنها حاضرة حضورًا ملتهبًا في تفكير المعارضين للحجاب، ومن ثم فإن الهدف ليس تعرية رأس الفتيات ولا تحرير المرأة من الحجاب بل «قطع رأس الإسلام»، على حسب قوله.

والحال أن ما يُعطي هذه القراءة صدقها، أن النُّخب السياسية والثقافية عادةً ما تكون شديدة الوعي بمركزية الرمز ودلالاته الحضارية. صحيح أن الممارسات الرمزية قد تبدو لعوام الناس عملاً فنيًا أو معماريًا محضًا، أو أنها خالية من أية دلالة سياسية أو ثقافية، وهي في واقع الحال اتجاهات تتقاطع فيها السياسة والثقافة والحضارة بشكل أو بآخر، غير أنها تتخذ من الرمز أو الفن أو من المعمار أدوات للتعبير عن نفسها، فلقد رفضت حكومة

حزب الوفد المصري العلماني الليبرالي عام ١٩٣٠م إقامة ضريح سعد زغلول في مسجد، وقرَّرت بدلاً من ذلك تشييده على شكل فرعوني وثني!! إذ أراد الوفد أن يخوض معركة سياسية مع دُعاة «الجامعة الإسلامية»، ويعبِّر من خلال هذا المنحى - بناء القبر على الهيئة الفرعونية - عن انحيازه إلى فكرة «الوطنية المصرية» التي تستمد ثقافتها من الفرعونية. وكانت الأخيرة قد دلفت إلى عقول بعض النُّخبة المصرية، بعد دخول الإنجليز مصر، وانتشار منهج التعليم «الدنلوبي» الذي أعاد إحياء الثقافة الفرعونية، في إطار الاشتباك الثقافي بين الاستشراق الفرنسي من جهة، والاستشراق الإنجليزي من جهة أخرى، في محاولة من كليهما لفرض هيمنته الثقافية على المجتمع المصري. وبالمثل فإن رسم «أبي الهول» على أوراق العملة وعلى طوابع البريد - وهو منحى في ظاهره فني أو جمالي - كان يخفي بين تلابيبه دعوة سياسية إلى «الجامعة المصرية»، خاصةً أن هذه الخطوة جاءت تقليدًا لاتجاه مشابه اتخذه «الكماليون» بتركيا عقب سقوط الخلافة، حين اتخذوا من «الذئب الأبيض» - وهو رمز أسلافهم من الوثنيين - شعارًا لهم، وقرَّروا أن يُرسم على طوابع البريد.

ونذكر في هذا الإطار أن قادة ثورة يوليو عام ١٩٥٢، حظروا على الرجال ارتداء «الطربوش»، إذ اُعتبر آنذاك رمزًا لـ«الملكية»، وانتماءً لثقافتها الاجتماعية.

وفي هذا السياق فإنه قد تباينت الآراء بشأن القانون الفرنسي الأخير الذي حظر ارتداء المسلمات للحجاب في مؤسسات

الدولة الرسمية، البعض يرى أنه لا يتضمن أي شبهة تحيز ضد المسلمين، على أساس أنه يحظر أيضًا الشارات الدينية الأخرى لليهود والمسيحيين. والحال أن هذه الشارات كانت سائدة وبشكل علني في المجتمع الفرنسي منذ صدور قانون عام ١٩٠٥ الذي فصل الدين عن الدولة، دون أن يثير حفيظة أو ريبة أحد، ولم تعتبر طوال المائة عام المنصرمة، تعديًا أو تهديدًا للعلمانية الفرنسية، ولم تكن موضوعًا للخلاف والجدل بين القوى السياسية المختلفة، ولا استنفرت أجهزة الدولة، ولا سُنَّت التشريعات والقوانين للحد منها. والحال أن هذا التعايش بين هذه الشارات والدولة، كان تعايشًا طبيعيًا وامتدادًا رمزيًا للأصول الثقافية للدولة، بيد أنه لم يكن في أصله دليلاً - كما يعتقد البعض - على إعلاء العلمانية الفرنسية لقيمتيّ الاختلاف والحرية الشخصية، وإنما ظاهرة تحتضن ضمنيًا، قدرًا من التحيز للثقافة اليهودية - المسيحية، باعتبار أن أوروبا بما فيها فرنسا، هي في حقيقة الأمر، سليلة هذه الثقافة. وتكتسب الأخيرة أهميتها في الوعي الجمعي الغربي، من كونها المُحدِّد الأساسي لهوية الغرب وخصوصيته الحضارية وتمايزه الثقافي، لا سيما أنه ليس ثمة من يدَّعي أن العلمانية وفي أكثر صِيغها نقاءً ومثاليةً، تعتبر وعاءً ثقافيًا يعبِّر عن هوية أمة وانتسابها الحضاري.

ولعلَّ ذلك ما يفسِّر هذا الموقف الفرنسي الرسمي وغير الرسمي المتشدد إزاء الحجاب، فالأخير بما يتضمنه من حمولة رمزية لثقافة وحضارة مغايرة ومناضلة في الوقت ذاته، لا يمثِّل

– كما يدعي بعض الفرنسيين – تهديدًا للعلمانية الفرنسية، وإنما تهديدًا لثقافتها أو بالأحرى لهويتها، أي أن ظاهرة الحجاب وضعت الدولة أمام خيارين: إما الانحياز للعلمانية والتخلي عن الهوية، وإما العكس. فانحيازها للأولى يفرض عليها أن تتحلى بالحيدة التي أقرَّها قانون ١٩٠٥، ولا تهتم لا بالسفور ولا بالحجاب، سواء في المؤسسات التعليمية أو في غيرها. غير أن قانون الحظر – وإن اتشح بمبررات تظهر عكس ما تبطن – كان إعلانًا عن انحياز الجمهورية الفرنسية لهويتها، وليس لعلمانيتها كما تذهب حججهم في هذا الإطار.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه ليس ثمة مصداقية للادعاءات التي تقول: إن القانون جاء استجابةً لرغبة الدولة في حماية الفتيات من أي شكل من أشكال الإكراه الذي يمكن أن تمارسه الأسرة أو ما يُسمى بالتنظيمات الإسلامية المتشددة، إذ إن تصرف الدولة ذاتها يتناقض مع هذا الادعاء، ويأتي في هذا السياق نموذج الطالبتين (ليلى ١٨ سنة، وألما ١٦)، حيث قرَّرت إدارة المدرسة فصلهما لارتدائهما الحجاب، رغم أنهما ينحدران من عائلة يهودية مشهورة في فرنسا وأوروبا عمومًا وهي عائلة «ليفي»، والدهما «لوران ليفي» محامٍ يهودي معروف في فرنسا بمواقفه اليسارية، وأمهما جزائرية مسيحية غير متدينة، أي أن الحجاب في هذه الحالة كان ممارسة مُبرأة من أي شبهة إكراه. وتكتسب حالة «ليلى وألما» أهميتها من أنها كانت حالة غير ملتبسة، وغير قابلة لتعدد القراءات والتأويلات، وأضاءت حقيقة أن موقف المدرسة من الحجاب – ممثلة للدولة – كان

موقفًا ثقافيًا لا علمانيًا.

أزمـة الحجاب في فرنسا إذن كشفت عن أن العلمانية الفرنسية لا تمارس حضورها كوعاء حاضن للاختلاف والتعدد – أي لا تمارس علمانيتها – إلا من خلال الأُطر الثقافية والاجتماعية المهمشة، أو تلك المفرغة من أية مضمون أو بنية عقائدية – نضالية، والتي لا تمثِّل تهديدًا لهويتها الثقافية وليس لعلمانيتها السياسية، مثل الجماعات الداعية إلى عبادة الشيطان، أو البوذية، أو الزواج المثلي، أو الحرية الجنسية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن هنا فإن فرنسا لم تفشل في محاولتها دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي، وإنما تعمدت تهميشهم، وحصارهم داخل المناطق والجماعات المهمشة، وحشرهم داخل الأُطر المشابهة، غير المؤهلة بطبيعتها للتمدد والتأثير الثقافي، هنا وهنا فقط تظل العلمانية الفرنسية محتفظة بوظيفتها كمظلة يستظل بها التعدد والاختلاف. وهذا شرط أساسي من الشروط التي تستقي منه العلمانية الفرنسية حيويتها؛ ولذا فإن فكرة دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي، ربما تكون واقعًا، ولكن عندما يستسلم المسلمون لثقافة فرنسا وهويتها المسيحية، وليس الانصياع كما يُدعَى لمبادئ العلمانية، فليس ثمة مشكلة في الأخيرة، فهي في روحها وقوانينها تقبل هذا الاندماج، متى تحررت من القيود الحضارية أو الثقافية، وكذلك من أعباء الحفاظ على الجذور المسيحية للهوية الفرنسية.

(١٨)

أضاءت أزمة الحجاب بفرنسا، عام ٢٠٠٤ بعض المساحات التي كانت مظلمة، في طريقة التعاطي الإسلامي مع قضايا المسلمين، التي تُثار خارج الأُطر الجغرافية الإسلامية من جهة، وتصطدم في الوقت ذاته مع المرجعية التشريعية لتلك الأُطر من جهة أخرى. وهي حالة لم تعتبر مأزقًا واختبارًا لقدرة المراجع الإسلامية على التماهي أو المواءمة، مع تحديات هذا الواقع، وعلى النحو الذي يحقق التعايش بين تلك الأطر والثوابت العقيدية للمسلم بداخلها وحسب، وإنما اُعتبرت اختبارًا أيضًا لوعي تلك المراجع بطبيعة الأزمة وقدرتها على سبر أبعادها الحقيقية.

والحال أن ما يُعرف بـ«أزمة الحجاب» بفرنسا، كشف الكثير مما كان خافيًا ويمثِّل اضطرابًا مُخيفًا في كثير من المواقف، تجلَّى ذلك في اكتشاف عدم وجود صيغة شرعية جاهزة ومتفق عليها، تعالج حاضر الأزمة من جهة، وتُحتسب لمستقبل مشابه لتلك الأزمة من جهة ثانية. ما جعلها تقبل في النهاية - وفي مفارقة شديدة الغرابة - الاحتكام إلى المرجعية العلمانية للخروج (أو قُلْ الهروب) من الأزمة.

وفي نفس هذا السياق كشفت أيضًا عن انحرافات جوهرية في دور المؤسسات الدينية وإعلائها للضرورات السياسة، على حساب المقتضيات الشرعية من جهة ثالثة.

فعلى صعيد الوعي بطبيعة الأزمة كان من اللافت أثناء احتدام الجدل بشأنها، انشغال مراجع إسلامية لها مكانتها ووزنها في مجالي الفكر والدعوة فيما افترضته بأنه سوء فهم وقعت فيه باريس بشأن الحجاب، عندما أنزلته منزلة الشارات الدينية الأخرى، مثل «الكيبا» عند اليهود و«الصليب» عند المسيحيين. وصرفت جُل جهدها في إثبات أن الحجاب ليس رمزًا وإنما فريضة، وكأن القرار الفرنسي يمكن تعليقه، متى تبين للإدارة الفرنسية، أن تخلّي الفتاة المسلمة عن حجابها، سيكون مدعاة لـ«غضب الرب»!

والحال أن القضية في مضمونها لم يعُزْها الاستيضاح حول ما إذا كان الحجاب فريضة أو محض شارة لا تستوجب إثابة بإتيانها ولا عقابًا بتركها، وفي الوقت ذاته لم تكن - كما ادَّعت باريس - خوفًا فرنسيًا على علمانية الدولة. فلا الافتراضات الأولى كانت صحيحة ولا الادعاءات الثانية كانت حقيقة، والدليل على هذه وعلى تلك، أن فرنسا صدَّتْ أية إمكانية للحوار، وذهبت إلى أبعد من ذلك، عندما قرَّرت أن يمتد مشروع القانون - الذي ادعت في بادئ الأمر أن الهدف منه حماية القاصرات في المدارس من أي شكل من أشكال الإكراه الديني، الذي يمكن أن تمارسه الأسرة أو الجماعات الإسلامية المتشددة عليهن - ليشمل حتى العاملات في مرافق الدولة المختلفة!

والحقيقة أن الحكومة الفرنسية نجحت في أن تجعل الجدل عند هذه الحدود يمس القضية مسًّا سطحيًا، وذلك بحشر الرموز الدينية اليهودية والمسيحية مع الحجاب، فشغلت المسلمين

ببيان أن الحجاب شيء مختلف من جهة، وبدت باريس وكأنها مُبرَأة من شبهة التحيز وأنها تريد فقط الحفاظ على حيدة الدولة تجاه كافة المعتقدات من جهة أخرى... لتضيع الحقائق خلف هذا التسطيح والتبسيط للقضية برمتها.

والنتيجة أن استسلم الأزهر - في عهد إمامه الراحل الشيخ سيد طنطاوي رحمه الله - للتفسير الفرنسي، وقرَّر ألا يكون أقل حيدة من حيدة الجمهورية الفرنسية المزعومة، وليترك للأخيرة حرية إيذاء المسلمات في دينهن، رغم أن الأزمة في مضمونها وحقيقتها، كانت أزمة صراع هويات وثقافات وأديان، وهو ما لم ينتبه إليه من تصدوا للقرار الفرنسي، ما جعلهم يقبلون؛ وبلا وعي؛ حلاً فرنسيًا وليس إسلاميًا للأزمة.

وفي هذا الإطار فإن ما طُرح بشأن مجابهة الأزمة، لم يخرج عن خيارين: الأول يطرح صيغة قانونية برفع دعاوى أمام القضاء الفرنسي، استنادًا إلى أن قانون حظر الحجاب جاء منافيًا للدستور الفرنسي، والثاني – والذي مثَّله موقف شيخ الأزهر – طرح موقفًا محايدًا من الأزمة، باعتبارها شأنًا فرنسيًا داخليًا.

وفي هذه وفي تلك كانت طريقة التعاطي – وبغير إدراك متعمد – متماهية مع العلمانية الفرنسية. فالأولى استندت إلى مرجعية الدستور الفرنسي «العلماني»، فيما أقرَّ شيخ الأزهر بحق فرنسا في إصدار القانون، متذرعًا بأنها دولة علمانية وليست إسلامية. وهي إحدى المفارقات المثيرة للدهشة، إذ إنه في الوقت الذي يجمع فيه المسلمون على استعلاء المرجعية التشريعية الإسلامية على ما دونها من مرجعيات، وأن الأولى

هي الوحيدة التي يُردُّ إليها ما اختلف المسلمون بشأنه، فضلاً عن حالة العداء الأيديولوجي والطبيعي غير المفتعل، بين الإسلام والعلمانية، نجد رؤى الحل تستدرج من حيث لا تدري، لتدرج حلولها وفقًا للأجندة العلمانية!

(١٩)

أخر عبارة انتهى بها فيلم «الفتنة» لليميني المتطرف «غيرت فيلدرز» تقول: (أوقفوا أسلمة أوروبا)!.

العبارة أفصحت عن الهدف الأساسي من الفيلم الذي ينطلق من موقف عنصري قلق على هوية أوروبا المسيحية، ليس من نزعة دينية متطرفة، فمنتج الفتنة ليس متدينًا، وإنما من ضمير ثقافي عدواني ومتطرف.

المحصلة كانت مفجعة للطرف «الجاني»، فالفيلم اختفى تقريبًا من على الإنترنت، وظهر مكانه فيلم «المفتنون» الذي أنتجته الرابطة العربية الأوروبية في بروكسيل، ردًا على «الفتنة»؛ تناول العنصرية في هولندا، وعرض مظاهرات تطالب بحظر المساجد، وعرض ما يتعرض له المسلمون من تعذيب وتنكيل في أبو غريب وفي أفغانستان وفي فلسطين على يد الاحتلال الصهيوني.

وأخر استطلاع للرأي تشرف عليه محطات تليفزيونية ومراكز متخصصة، أشار إلى تراجع شعبية حزب «فيلدرز»، واكتظت امستردام بورش عمل حوارية مع مثقفين وإعلاميين هولنديين، أجابت عن تساؤلات بشأن القرآن والإسلام، بلغت سنام نجاحها بإعلان عدد من الهولنديين إسلامهم.

وفي ذات السياق هدَّدت شركات هولندية بملاحقة «فيلدرز» قضائيًا إذا أدَّى الفيلم إلى مقاطعة تجارية. ونقلت الصحف

الهولندية عن رئيس المنظمة الهولندية العمل لأصحاب العمل «برنارد فينتيس» قوله: (لا أعرف إذا كان فيلدرز غنيًا أو يملك تأمينًا جيدًا، لكن إذا تعرضنا لمقاطعة فسنرى إذا كنا نستطيع تحميله مسؤولية ذلك).

يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٨ انشغل الرأي العام بالبحث عن تفسير معقول ومنطقي لتصرف بابا الفاتيكان «بنديكت السادس عشر، عندما تولى بنفسه تعميد صحفي مصري، وفي احتفالية صاخبة نقلتها الفضائية الإيطالية «رايونو» على الهواء مباشرة!

بعد أسبوع من هذا التصرف الفاتيكاني الرسمي غير المسئول جاءت الإجابة على لسان صحيفته «لوزرفاتوري رومانو» وبعنوان كبير: (لم نعد في القمة... المسلمون تفوقوا عددًا).

الحوار الذي نشرته صحيفة الفاتيكان يوم ٣٠ مارس ٢٠٠٨ مع «المونسنيور فيتوريو فورمينتي» الذي أعدَّ كتاب الإحصائيات السنوي لعام ٢٠٠٨، وأثبت فيه أن المسلمين يشكِّلون ١٩,٢٪ من سكان العالم، مقابل ١٧,٤٪ للكاثوليك، كان تقريبًا وراء عصبية البابا بندكتوس السادس عشر، وتصرفه الذي خلا من الوقار ومقتضى جلال منصبه الديني، وحمله على هذا التصرف الشعبوي والانفعالي والذي جاء - فيما يبدو من سياق الأحداث - من قبيل تعويض الإحساس بالنقص، وتحقيق نصر إعلامي يستهدف الشوشرة على الإحصائيات التي كانت في دلالتها الحقيقية شهادة فشل وهزيمة فاتيكانية كبيرة في وقت المسلمون فيه في أضعف حالاتهم، ما يثير تساؤلاً أكبر بشأن قدرة الفاتيكان على الاضطلاع بمسئولياته حال تحولت مراكز القوة من قلب أوروبا إلى قلب العالم الإسلامي.

(٢٠)

يمتلك المحافظون الجُدد في أمريكا صحيفة تُسمَّى «هيومن إيفنتس»، ومعناها بالعربي «أحداث إنسانية»، وهي واحدة من أكبر إصداراتهم انتشارًا...

من خلال الصحيفة، حثَّ المحافظون الجُدد، الشعب الأمريكي، على ضرورة الاطلاع على كتاب ، وضعه «مايك ستاين» أحد أبرز الكتاب المحافظين شهرة وحضورًا في المشهد الثقافي الأمريكي... الكتاب اسمه «أمريكا وحدها: نهاية العالم كما نعرفها» والذي يتوقع فيه «ستاين» أن تختفي أوروبا كـ«كتلة مسيحية» بعد أسلمتها بالتدرج في ظل المد الإسلامي المتنامي فيها، معلقًا الآمال على أمريكا وحدها في مواجهة هذا المد للحفاظ على الحضور المسيحي في الغرب.

صحيفة «هيومن إيفنتس» أوردت هذا الحث في صورة بيان، بعنوان: «هل ستستبدل أوروبا المسيحية بالإسلام؟» نقلته عنها وكالة «أمريكا إن أرابيك» بواشنطن، وجاء في بعض فقراته: (يومًا ما قريبًا سوف تستيقظون -أي المحافظين الأمريكيين- على أصوات الأذان من مآذن المسلمين، الملايين من الأوروبيين قد حدث لهم هذا بالفعل).

وأضاف: (لو كنت تعتقد أن هذا لن يحدث، فأنت لم تولِ اهتمامًا للأمر، كما تنبه له الكاتب اللامع مارك ستاين، أشهر الكتاب المحافظين في عالم المتحدثين بالإنجليزية، في كتابه

الذي كان من أكثر الكتب مبيعًا على قائمة صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية «أمريكا لوحدها: نهاية العالم كما نعرفه».

وكالة «أمريكا إن أرابيك» أوردت بعض ما جاء في كتاب «ستاين» ومنه قوله: (المستقبل يمتلكه كثيرو الإنجاب والواثقون من أنفسهم. والإسلاميون لديهم الصفتان، بينما الغرب - المتمسك بالتعددية الثقافية التي توهن من ثقته، والمتمسك بمبدأ بلاد الرفاهية التي تدفعه نحو الكسل والانغماس الذاتي، وعدم إنجاب الأطفال الذي يودعه إلى النسيان - يبدو أنه أكثر عرضة لخراب حضاري).

ويضيف ستاين في كتابه قائلاً إن أغلب العالم الغربي (لن ينجو في القرن الواحد والعشرين، ومعظمه سوف يختفي بشكل مؤثر خلال أعمارنا، بما في ذلك العديد من البلدان الأوروبية، إن لم يكن أغلبها).

وقال أيضًا» (إذا لم يتحد الغرب كله، فسوف تكون أمريكا هي الدولة المتبقية وحدها، وربما إلى جانبها أستراليا، التي يصفها الكاتب أنها رفيقة الولايات المتحدة، في الشجاعة في مواجهة المسلمين)...

كما هاجم البيان المحكمة الأمريكية العليا وقرارها الذي قالت فيه إن الشريعة الإسلامية لا تنتهك «الفصل بين الكنيسة والدولة».

جاء ذلك بالتزامن تقريبًا، مع «أزمة المآذن» في ألمانيا، عندما نبهت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» في مؤتمر

للحزب الديمقراطي المسيحي إلى أنه (يتعين أن ننتبه إلى عدم بناء قباب للمساجد أعلى بشكل واضح من أبراج الكنائس).

وأيًّا كان الدافع في الحالتين: التطرف الديني لمحافظي أمريكا، أو الأصول الدينية المحافظة لـ«ميركل» باعتبارها ابنة كاهن لوثري، فإن المسألة تتجاوز رأي جماعة سياسية معينة مثلما هو في الأولى، أو شخصية كما هو الحال في الثانية، لتعكس اتجاهًا عامًا للحفاظ على الهوية الحضارية للغرب. وهو منحى المفترض أنه لا يستفز أحدًا من المخالفين، فهو حقهم، مثل أنه من حقنا - مثلاً - أن نحافظ على هوية مصر وثقافتها العربية الإسلامية من أية محاولة لاختطافها من قبل أي تيار ديني أو سياسي أو فكري معادٍ لها.

(٢١)

يحتل كتاب داروين (١٨٠٩-١٨٨٢) عن أصل الأنواع، والذي ظهر عام ١٨٥٩، منزلة ربما تكون أكثر قداسة عند جماعات المصالح «اللوبي» في العالم الغربي المسيحي، من الكتاب المقدس ذاته!

الولايات المتحدة الأمريكية «الرسمية»، ترفض بشكل قاطع أية نظرية تنتهك حرمة «النشوء والارتقاء» كما وضعها داروين، كان أخرها إجهاض طلب تدريس نظرية «التصميم الذكي» جنبًا إلى جنب مع «أصل الأحياء» في المدارس الأمريكية، ولو من باب حرية التعبير!

وفي عام ٢٠٠٤ صادرت فرنسا العلمانية، «أطلس الخلق»، الذي ينقض نظرية داروين. ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الإجمال تفرض حماية صارمة على النظرية، ولا تقبل المسَّ بمضمونها أو التشكيك بصحتها!

كان غريبًا إلى حد الدهشة، أن يتشدد الغرب المسيحي «الرسمي» في التمسك بالتفسير الحرفي للدارونية، على الرغم من أنها لا تزال عند حدود «النظرية» التي لم ترق إلى درجة «الحقيقة» العلمية!

إن هدم هذه النظرية، يعني تقويض الأساس الأخلاقي والتسويغ العلمي الذي قامت عليه الحضارة الغربية، سواء على صعيد تطورها وحراكها الداخلي، أو على صعيد نظرتها وفهمها

للعالم من حولها. فالدارونية هي التي سوّغت تميّز العنصر الغربي واستعلائه على الآخر على أساس أنه الأفضل، ووفّرت له الغطاء الأخلاقي، لاستعمار مناطق شاسعة من العالم واستنزاف موارده، على أساس أن القانون الحاكم المطلق للعالم، يقوم على «الانتقاء الطبيعي»: الفرز الطبقي والاجتماعي والعرقي والسلالي، وأن الطبيعة تتجه نحو تنظيف المجتمع من الفقراء والضعفاء وتخليص العالم منهم، لإيجاد مكان للأقوياء فقط.

الدارونية في نسختها الاجتماعية، لا تزال هي المرجعية التي تُستقى منها فكرة الديمقراطية، «الفرز» لاختيار الأقوى، وتقليص دور الدولة وحصره في حماية «الحرية الفردية»... وهذه الأخيرة هي التي تهمنا في هذا السياق.

بل يمكننا القول إن الغرب المعاصر بكل تجلّياته السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والاقتصادية، هو في واقع الحال صناعة دارونية محضة، بمعنى أنها وليدة منطق القوة والصراع والبقاء للأصلح والأقوى، حتى في التفاصيل «الأنيقة» التي تتخفى خلف أكثر شعاراتها نعومة وجاذبية.

فحرية التعبير - على سبيل المثال - سواء على مستوى «المعنى» أو على مستوى «التوظيف»، لا يحددهما توافق وطني محايد، ولكن المحصلة النهائية لعملية فرز القوى المالية والاجتماعية والدينية والسياسية في المجتمع؛ إذ تفرز معها معنى خاصًا لحرية التعبير يعبر عن مصالح القوى المنتصرة، وتمكنها «شرعية الانتصار» من السيطرة على حدود وأسقف هذه الحرية.

لقد حاكمت عاصمة التنوير «باريس» عام ١٩٩٨ «روجيه جارودي» على أحد كتبه! وذلك لأن حرية التعبير هنا ليست محايدة، وإنما هي منحازة لمصالح الطرف الاجتماعي أو الديني أو الاقتصادي أو السياسي الأقوى، والذي تستقي منه تلك الحرية معناها وحدودها وسقفها أيضًا.

بالمثل فإن الدنمارك «الدولة» ـ على سبيل المثال ـ هي صنيعة الدارونية الاجتماعية، التي تفرض عليها عدم التدخل في الحرية الفردية، ومنها ما يُسمّى بـ«حرية الرأي»، فيما تظل الأخيرة، في نسختها الدنماركية الحالية، طليقة في المساحات التي تفتقر إلى قوى اجتماعية تحميها من الاستباحة مثل الإسلام بدرجة كبيرة، والمسيحية بدرجة أقل، فيما تُعتبر اليهودية الديانة الوحيدة التي لا يستبيحها أي تيار سياسي باسم حرية التعبير؛ لأسباب تتعلق بموازين القوى داخل المجتمع الدنماركي، الذي هو جزء من فسيفساء غربية واسعة لا تعترف ولا تحترم إلاّ «الأقوى».

(٢٢)

يوم ٣ يناير ٢٠٠٨، طالب الصحفي الأمريكي «جيم هوكلاند» في عموده بـ»واشنطن بوست»، بضرورة توسيع دائرة النقاش حول الدين والسياسة خلال موسم السباق الرئاسي في الولايات المتحدة.

«هوكلاند» شدَّد على أن النقاش لا يقتصر على بلاده فقط، بل يمتد إلى خارجها، لأن الدين ـ بحسب رأيه ـ أصبح «مجددًا قوة دافعة بارزة في ساحة الشؤون الدولية».

كان واضحًا حجم الاضطراب في قدرة الصحفي الأمريكي على تقييم الوضع على نحو يقترب من الحقيقة، ففي حين رأي أن الحضور الطاغي للدين في الإعلام الأمريكي وفي سجالات المرشحين على كرسي الرئاسة، ما هو إلا محض سلعة لجذب المزيد من الزبائن: مشاهدي شاشات التليفزيون وزوار الإنترنت، فإنه عجز عن تقديم إجابة شافية أو مقنعة عن وصول سياسي بروتستانتي متطرف مثل «بوش» إلى البيت الأبيض في أمريكا، وسياسي بريطاني مضطرب دينيًا مثل «توني بلير» إلى مقر رئاسة الوزراء في «داوننغ ستريت» بلندن، وسياسي كاثوليكي متشدد مثل «نيكولا ساركوزي» إلى منصب رئيس قِبلة التنوير «فرنسا» والتي تصنف بأنها أكثر دول أوروبا تطرفًا في علمانيتها.

هوكلاند فسَّر ظهور «ساركوزي» في الغرب بأنه كان رد فعل على ظهور «أسامة بن لادن» في الشرق؛ خاصةً في نسخته

الجديدة كمخطط ومحرض على أحداث سبتمبر الدامي! غير أن ما يدحض تفسيره هو أن بلير وبوش كان ظهورهما سابقًا لتدمير برجيّ التجارة العالمي بالولايات المتحدة.

عودة الدين مجددًا كقوة دافعة بارزة في العلاقات الدولية، ليس له تفسير لدى كثير من المحللين الغربيين، بعضهم يعتبرونه «قَدرًا» ينبغي عدم تجاهله، وليس ثمة ما يسمح لبذل المزيد من الوقت للبحث عن أسبابه.

هذا تقريبًا رأي «هوكلاند» وعالم اللاهوت كاثوليكي «جورج ويغل» واستدل الأول بالثاني سيما بكتابه «Faith, Reason and the War Against Jihadism »، ورأيه في أن (الغرب إذا لم يتعامل بصورة جدية مع الأفكار الدينية كقوة فاعلة في الأحداث والتطورات فإنه سيكون بمثابة من ينزع سلاحه وهو يخوض حربًا) وأن (ثمة إمكانية لصياغة قيم مسيحية ضمن أيديولوجية كونية مضادة لمحاربة القاعدة وشركائها).

الغرب يكابر، أو بالأحرى يصاب بالخجل أحيانًا، فيحيل تنامي التطرف الديني لدى النُّخب السياسية الغربية، إلى تطرف تنظيم القاعدة، وهو تبرير كسول أو مراوغ لا يريد أن يعترف بالمكون الديني في صوغ الهوية الغربية، فأزمة الحجاب في فرنسا والمآذن في ألمانيا، على سبيل المثال، كانتا دفاعًا عن المسيحية -ليست كدين- ولكن كعاصم من الذوبان في الثقافة الإسلامية الواردة، خاصة وأنها ثقافة رسالية ومناضلة وحية.

هوكلاند في مقاله بـ«واشنطن بوسط» يقول إنه أُصيب فقط بالدهشة، من تصريحات «ساركوزي» خلال زيارته للفاتيكان

في نهاية عام ٢٠٠٧، والتي قال فيها حرفًا ونصًّا إن الكاثوليكية تشكِّل (واحدًا من مصادر الحضارة الفرنسية)، وقال في واحد من تعليقاته (إن جذور المجتمع الفرنسي مسيحية في الأصل).

ساركوزي كان صريحًا وأكثر صدقًا في تعبيره عن حقيقة هذا الهوس الديني في العالم الغربي، إنه الخوف على «الهوية الوطنية»، ولعل هذا التحول الخفي والخجول، قد يكون هو الدافع الحقيقي للحروب في الشرق الأوسط، وإن اتخذ الصراع على النفط غطاءً له.

(٢٣)

عندما حدث إعصار «كاترينا» بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥، وخلَّف دمارًا واسعًا ـ الخسائر في الممتلكات المؤمن عليها فقط بلغت نحو ٣٤ مليار دولار ـ عزا أمريكيون الدمار إلى «غضب الرب»، وأنه كان عقابًا على قبول المسئولين الرسمين لما كان يرتكب من آثام ومعاصٍ في «نيو أورلانز» أو ما وصفته جماعة «توبي أمريكا Repent America» بـ«مهرجان الانحلال الجنوبي Southern Decadence»، والذي كان يحضره عشرات الآلاف من الشاذين جنسيًا في الحي الفرنسي الذي دمره الإعصار تدميرًا كاملاً.

وعندما أُصيب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «آريل شارون» بالجلطة في بدايات صيف عام ٢٠٠٦، عزا إسرائيليون وأمريكيون مرضه بأنه «غضب من الرب». وفي شهر ديسمبر من ذات العام، وفي برنامجه اليومي الشهير «نادي ٧٠٠» على «شبكة الإذاعة المسيحية» قال الإذاعي المحافظ والمرشح السابق لانتخابات الرئاسة الأمريكية «بات روبرتوسون» إن الجلطة كانت ردًّا من الله على تقسيم الأرض المقدسة!

اعتبر «روبرتسون» مرض شارون رسالة من الرب يقول فيها لأي رئيس وزراء لإسرائيل يقرر أن يقسمها ويتخلى عنها: لا، فهذه أرضي. وأضاف (إنه كان يقسِّم أرض الرب، وأقول الويل لكل رئيس وزراء لإسرائيل يتخذ منهجًا مماثلاً).

في كتابها «الحرب الصليبية الأخيرة» قالت الصحفية الأمريكية «بربارا فيكتور»: إن غالبية المحافظين الجدد الذين التقتهم من رجال أو نساء في مجالات السياسة والعلم والاقتصاد، أكدوا لها أن اتصالاً مباشرًا قد حدث بينهم وبين المسيح!

وتضيف أنها اكتشفت من خلال مقابلاتها لاستكمال أبحاثها ودراساتها (أن بلدها أصبح فريسة للتطرف واللاعقلانية).

بقول «ديفيد بارسونز» أحد أبرز النشطاء الأصوليين في الولايات المتحدة (إن الكتاب المقدس يوصي بمباركة اليهود. ونحاول أن نفعل ما يوصينا به الكتاب المقدس. فعودة اليهود هي أكبر علامة على أن غايات الرب لخلاص الأرض تتحقق وكذلك كل وعوده ليس للشعب اليهودي وحده وإنما لكل البشر).

ويعلِّق إيمانه بالرب على هذا الشرط قائلاً: (ما لم يفِ الله بوعوده لإسرائيل وللشعب اليهودي، كيف سيمكنني أن أنتظر منه أن يحترم ميثاقه معي كمسيحي؟!)

ناشر النسخة العربية لـ«الحرب الصليبية الأخيرة» أحصى عن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن بعض أقواله في ذلك الشأن:

- إن الله شاء لي أن أصبح رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية.

- لا يمكن للمرء أن يكون رئيسًا لهذه البلاد (الولايات المتحدة) من دون الإيمان بالله، ومن دون قناعة بأننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله.

– من لا يؤمنون بيسوع المسيح، بمن فيهم اليهود، سيذهبون إلى الجحيم.

– أنا ملتزم كأي مسيحي خلاصي، وهذه طريق بلا نهاية.

– لقد اختارني الله للأمريكيين جميعًا، ديمقراطيين أم جمهوريين، مسيحيين أم يهود. في المحصلة أنا في عهدة جلاله.

ويوم ٤ يناير ٢٠٠٨، رأي رئيس الوزراء الإسرائيلي، إن «العناية الإلهية» جاملت إسرائيل وساندتها بتولي جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة، ونيكولا ساركوزي رئاسة فرنسا، وأنجيلا ميركل مستشارية ألمانيا، وجوردون براون رئاسة وزراء بريطانيا!

المفارقة هنا، أنه لم يعد ثمة فارق تقريبًا بين الغرب والشرق، فيما يتعلق بالجدل حول علاقة الدين بالسياسة، الفرق يكاد يكون في التراث السياسي للتجربتين، ففيما تكتظ خبرة الأول -وذلك لدمويتها- بكل ما يبعث على الفزع والخوف بل والرعب من عودة الدين في إدارة الدولة وعلاقاتها الخارجية، فإن تجربة الثاني سيما الإسلامي، لا زالت تتبوأ مكان الحلم الذي تطوق وتطمئن إليه النفوس ظنًّا بأنها الخلاص من الظلم.

(٢٤)

دار النشر الأمريكية «رانـدوم هـاوس»، قررت يوم ٨ من شهر أغسطس ٢٠٠٨، سحب رواية «جوهرة المدينة»، عن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ كتبتها الروائية الأمريكية «شيرلي جونز»، وذلك قبل صدورها بعشرة أيام.

المسئول في دار النشر الأمريكية «توماس بيري»، قال لـ«رويترز»: (تسلمنا نصيحة حذرة، إن إصدار الرواية ربما يسئ للمسلمين، وربما سيسبب عنفًا من المتطرفين).

بالتأكيد كان بإمكان «راندوم هاوس»، أن تكسب الملايين من رواية مثيرة للجدل، غير انها تصرفت تصرفًا مسئولاً، يتعلق بأمن الولايات المتحدة بحسب تقديرها.

من المفارقات بالغة الدلالة، أن أستاذة التاريخ بجامعة «تكساس» بـ«هيوستن» البروفسيرة «دينس سبيلبيرغ»، انتقدت الرواية ووصفتها بـ»القبيحة والسخيفة»، فيما دافعت عنها المسلمة المثيرة للجدل الأمريكية وباكستانية الأصل «إسراء نعماني» صاحبة كتاب «وحيدة في مكة» والتي تتباهي علنًا بأنها أنجبت ولدًا من علاقة محرمة، وقالت إن رواية «جوهرة المدينة» ما هي إلا رواية، تستهدف تعريف الإسلام لغير المسلمين بطريقة ميسرة!

والحال أن الفارق بين «سبيلبيرغ» الأمريكية الأصل، وبين «النعماني» الباكستانية الأصل وهو الفارق بين العفوية في

التعبير، والتزلف للمنظرة ولفت الأنظار وادعاء التحرر والتنوير ومفارقة العالم الإسلامي «الظلامي»... وكله بـ«ثمنه».

المؤسسات الكبرى والدول بتجلياتها الرسمية، تتعالى عادة على انفعالات الشارع، وتجتهد في حدود ما تعتقد أنه تصرف مسئول، حتى وإن لم يعجب قِطاعًا ليس بالقليل من الرأي العام، وخرج عما استقر في ضميرها من تقاليد وأعراف، تكون عادة ثمرة تجربتها السياسية والإنسانية عبر التاريخ.

فرنسا بعلمانيتها اللائكية ـ المتطرفة ـ لم تتحمل الحرية الشخصية «الحجاب» ولا حرية التعبير «محاكمة جارودي ١٩٩٨» ثم مصادرتها لـ«أطلس الخلق» التركي في فبراير عام ٢٠٠٧... وكلها إجراءات كانت صادمة لما استقر عليه من انطباع بشأن «طهارة» التجربة الفرنسية باعتبارها الخبرة النموذج ومصدر الإلهام لكل قوى التنوير في العالم والتي تنزلها منزلة التقديس والعصمة من ارتكاب ذات الكبائر الثقافية أو السياسية، التي اعتادت عليها السلطات الرسمية في العالم الثالث!

وفي الوقت الذي اعتبره المسلمون «عملاً عدوانيًا»، اعتبرته باريس ـ الرسمية، «عملاً مسئولاً»، فانتشار الحجاب يهدِّد هوية فرنسا المسيحية، وكتاب «الحلال والحرام» للقرضاوي ـ بمضمونه الفقهي ـ يعمِّق من خصوصية وتمايز الحالة الإسلامية في فرنسا، وينعش الشعور بالانتماء والولاء للأممية الإسلامية العابرة للحدود، و«أطلس الخلق»، ينقض نظرية داروين «البقاء للأقوى»، والتي تعتبر المبرر الأخلاقي

للدول الاستعمارية الكبرى، لاستخدم القوة في العلاقات الدولية، ويسوغ لها الحق في إتباع سبيل الإبادة الجماعية ـ إذا اقتضى الأمر ـ حال تعثرت مصالحها الاقتصادية بوجود شعب من الشعوب الضعيفة والمستضعفة.

(٢٥)

كيف نظر مسلمو العالم العربي إلى اقترح «روان وليامز» رئيس أساقفة «كانتربرى» بتبني بعض مواد الشريعة الإسلامية في القانون البريطاني؟!

إن رصد وتحليل مضمون تلك النظرة، ربما يجيب عن التساؤل الأهم، فيما يتعلق بمستوى نُضج الوعي الجمعي العربي وقدرته على فهم «الآخر-الغربي» ومفهوم الأخير عن فكرة التعايش مع الإسلام.

المسلمون في العالم العربي تلقوا اقتراح «وليامز» وفسَّروه عبر أكثر درجات المنطق طفولية، إذ اعتبروه شهادة مسيحية على أفضلية الشريعة على القانون البريطاني، أو بمعنى أبسط؛ انتصارًا للإسلام في البلاد المسيحية! ولم يستثن من هذا المنطق البسيط إلا بعض المؤسسات الإسلامية السُّنية الرسمية، حيث كانت على وعي مغاير وأكثر فهمًا لمغزى ودلالة الاقتراح.

«وليامز» لم تكن تعنيه مثل تلك المفاضلة بين الشريعة والقانون البريطاني، ولكنه كان يبحث عن مخرج لإنقاذ مبدأ التعددية الثقافية الذي تأسس عليه المجتمع البريطاني، من مخاطر حقيقية تنذر بتقويضه، بسبب القلق من الوجود الإسلامي المتنامي في بريطانيا من جهة، وميله إلى التمايز عن البيئة الغربية من جهة أخرى.

اقتراح رئيس أساقفة «كانتربرى»، وردود الفعل البريطانية العنيفة عليه والتي بلغت مبلغ الهوس، كانت تدور رحاها بعيدًا عن الحقل الديني، إذ لم يكن الدفاع عن الإسلام كدين حاضرًا في ذهن «وليامز» حال قدم اقتراحه، ولا كان الذود عن المسيحية العقدية، حاضرًا في وعي النُّخبة التي ردَّت عليه بـ«هستيريا» على حد تعبير المتحدثة باسم لجنة الشئون الإسلامية البريطانية «كاثرين هيزلتاين».

كان الأول يبحث عن صيغة قانونية لحل مشكلة اندماج الأقليات المسلمة، من خلال الاعتراف ببنود معينة من الشريعة الإسلامية في القانون البريطاني تراعي ما أسماه «الضمير الديني في المعاملات»... فيما كان الطرف الثاني يدافع عن علمانية بريطانيا وليس عن المسيحية، وعن وحدة القانون ومجابهة أية محاولة لفرض تشريع موازٍ للقانون المدني.

إذن... لا الإسلام كدين ولا المسيحية كعقيدة، كانت حاضرة في السجال الحاد على خلفية اقتراح «وليامز»، وإنما كان السؤال عن آلية مناسبة لدمج المسلمين في مجتمع استقر على أن يعيش في حواضن التعددية منذ عقود.

بل إن قطاعًا من النُّخبة العلمانية البريطانية، فسَّر طرح أسقف الكنيسة «الأنجليكانية» بأنه «اقتراح التفافي» يستخدم الإسلام بانتهازية لخدمة المسيحية في مواجهة أوروبا الوثنية؛ على حد تعبير البابا بندكتوس السادس عشر، في حين بالغ البعض منهم باعتبارها مؤامرة مسيحية-إسلامية تستهدف النيل من علمانية بريطانيا!

والحال أن النُّخبة البريطانية تعتبر أقل النُّخب السياسية في أوروبا التي يقلقها مستقبل مسيحيتها، فإذا كانت ألمانيا وفرنسا ـ على سبيل المثال ـ تولي «المسيحية ـ الثقافية» أهمية قصوى باعتبارها مكونًا أساسيًا للهوية، فإن بريطانيا استقر لديها بالتراكم قبولها بأن يحل الإجماع الوطني محل الهوية في رسم حدود تمايزها الحضاري، وانتهى هذا الإجماع على أن يتعايش الجميع في ظل بيئة متسامحة لا بأس من تعدد هوياتها وتجاورها في كنف نظام قانوني واحد يقبل به الجميع.

ولعل ما يفسِّر غياب مثل هذا القلق على المسيحية؛ عدم اكتراث النُّخبة الليبرالية البريطانية بما نشر من تقارير قالت صراحة إن (بريطانيا تهجر المسيحية) وخلو الكنائس من روادها، واضطرار مقاطعة «ويلز» على سبيل المثال إلى استقدام كهنة من القبائل الهندية التي اعتنقت المسيحية على يد البعثات التبشيرية من «ويلز» لتسد النقص الحاد في رعاة الكنائس المحلية، وذلك وفق تقرير نشرته صحيفة «وطني» المسيحية المصرية في يناير عام ٢٠٠٧.

ولذ فإنه من الخطأ الجسيم اعتبار جدل الشريعة والقانون في بريطانيا فتحًا إسلاميًا لبلاد الفرنجة، فهو الخطأ الذي سيترتب عليه أخطاء أكثر جسامة، ربما يسدد فواتيرها المسلمون البريطانيون حال استقبلوا هذا الجدل، بذات التفسير العاطفي الذي اعتمده مسلمو العالم العربي. غير أن ما يبعث على التفاؤل أن المؤسسات الدينية الرسمية في العالم العربي، كانت أكثر وعيًا بفحوى هذا الجدل، وكذلك النواب المسلمين في مجلس

العموم البريطاني، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن المؤسسات الرسمية لا زالت هي الأقرب إلى الممارسات المسئولة، والقادرة على فهم طبيعة الحراك السياسي الديني في أوروبا خاصة في الملفات التي يكون المسلمون أو الإسلام طرفًا أساسيًا في أتونه.

صحيفة «وطني» المسيحية في مصر، نشرت تقريرًا في يناير عام ٢٠٠٧ بعنوان «بريطانيا تهجر المسيحية» أوردت فيه نصًّا: (وعلى مستوي الحياة اليومية يبدو وكأنها دولة لا دينية «على الأقل لا مسيحية» تراجع فيها دور الدين وهُمِّش إلى أقصى الحدود. نسبة المواظبة على حضور القداس وصلت إلى أقل من واحد في كل عشرة أشخاص معظمهم من كبار السن مما يعني كارثة مستقبلية. وإن كان من الجدير بالذكر في هذا المجال أن المهاجرين من مسيحي أفريقيا: معظمهم ينتمون إلى طائفة Pentecostals وكاثوليك أوربا الشرقية وأتباع الكنائس الأرثوذكسية المختلفة قد بدأوا يحتلون المقاعد الشاغرة في الكنائس. ووصل الحال في منطقة ويلز إلى أنها أصبحت تستقدم كهنة من القبائل الهندية التي اعتنقت المسيحية على يد البعثات التبشيرية من ويلز لتسد النقص الحاد في رعاة الكنائس المحلية... يوم الأحد لم يعد هو يوم الرب، ولذا تلجأ الكنيسة الإنجليزية إلى محاولات مستميتة للوصول إلى الناس حيث أماكن تواجدهم في هذا اليوم: المقاهي والنوادي الرياضية وحتى البارات).

(٢٦)

«بيو»... مؤسسة أمريكية ترأسها «مادلين أولبريت»، تقدِّم نفسها للرأي العام، باعتبارها مؤسسة مستقلة لا تعبر عن أي اتجاه حزبي أو فكري أو أيديولوجي، مهمتها نقل الحقائق وترجمة الواقع كما هو؛ من خلال إجراء استطلاعات رأي متعددة ومتنوعة، غالبيتها في الشأن الأمريكي ببُعديه الداخلي والخارجي.

«بيو» أجرت استطلاعًا للرأي حول «العولمة والثقافات المحلية»، شارك فيه ٤٥ ألف شخص من ٤٦ دولة، نشرت نتائجه صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧، وكانت موفقة في اختيار عنوانه الذي التقط أهم ما في الاستطلاع ليكون لافتته المثيرة والمفاجئة للجميع، إذ وُضِع له عنوان يقول» الأمريكيون خائفون من الغزو الثقافي»!

ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه على النحو التالي:

١ ـ رغم أن الأمريكيين اشهروا بفخر، من خلال هذه الاستفتاءات، أن ثقافتهم أحسن من الثقافات الأخرى، لكنهم وللغرابة، كشفوا أنهم، مثل غيرهم من الشعوب، خائفون من الأجانب، وثقافات الأجانب، وعادات الأجانب. إذ يشعر الأمريكيون بتغيرات جذرية طالت حياتهم في السنوات الخمس الأخيرة، فقد زادت هجرة الشركات الأمريكية إلى دول العمالة الرخيصة، واتسعت الشقة بين الأغنياء والفقراء داخل أمريكا. ووقع خلال هذه الفترة هجوم ١١ سبتمبر، وأثبتت أن العولمة

طريق باتجاهين، متعاكسين على الأرجح. كما وتبين أن العولمة هي مزيج من اقتصاد وسياسة ودين وحرب، و«إرهاب».

٢ـأوضحت استفتاءات «بيو» المتعددة أن أكثر أنواع الخوف تناميًا وسط كل الشعوب هو الخوف من الأجانب، والثقافات الدخيلة. وعلى رأس الخائفين الشعب الأمريكي، قائد الغزو الثقافي في العالم... حيث طلبت نسبة ٧٥٪ من الأمريكيين التشدد في دخول الأجانب القانونيين، ومنع الذين يدخلون بطرق غير قانونية

٣ـ قال أغلبية الأمريكيين أنهم يخافون من زيادة الشقة بين الأغنياء والفقراء، واعتبروا أن هذا أحد عيوب الرأسمالية، واقترحوا أن تتدخل الحكومة لوقف ذلك. قبل عشرين سنة حيث سألت مؤسسة «غالوب» للاستفتاءات عن وجود «انقسام طبقي» وسط الأمريكيين، وأجابت نسبة الربع بالإيجاب. لكن تضاعفت النسبة في استفتاء «بيو» هذا إلى النصف. وتضاعفت نسبة الذين قالوا إنهم فقراء من ١٥٪ قبل عشرين سنة إلى أكثر من ٣٠٪ في الوقت الحاضر. وكتب الاقتصادي «هارولد مايرسون» في جريدة «واشنطن بوست»: (لم تختفِ الطبقة الوسطى، لكنها صارت بدون ضمان صحي، وبدون رصيد معاشي، وبدون وظيفة مضمونة). وأضاف: (حوّل بوش والجمهوريون مشاكل أمريكا إلى إرهاب وأجانب، ونسوا الرأسمالية المتطرفة التي لا يقدر الأمريكيون على الدفاع عن أنفسهم ضدها). ولهذا، لم يكن غريبًا أن نسبة ٦٠٪ من الأمريكيين رحبوا بالانفتاح التجاري العالمي، بعد أن كانت

النسبة ٨٠٪ قبل خمس سنوات.

٤ـ أوضحت الاستفتاءات اتفاق الشعوب على أن العولمة والانفتاح التجاري وانتشار الرأسمالية يفقدها ثقافاتها. واتفقت في ذلك الدول الكبيرة والصغيرة، والغنية والفقيرة، والقوية والضعيفة. حيث قال أكثر من ٧٠٪ من الأمريكيين: (نعم، نفقد تدريجيًا ثقافتنا وتقاليدنا وعاداتنا). وقال ٦٠٪: (يجب حماية ثقافتنا وطريقة حياتنا من التأثيرات الأجنبية). انتهى الاقتباس من نتائج الاستفتاء

وهي شهادة على أن كل أمة ـ حتى تلك التي لا حضارة ولا ثقافة ولا تاريخ لها مثل الأمريكيين ـ يخافون من الغزو الثقافي، ويغيرون على هويتهم الثقافية والحضارية.

(٢٧)

«برونو غيغ» كاتب ومثقف وسياسي فرنسي، تخرَّج من «المدرسة العليا للإدارة»، وهي مؤسسة متخصصة، لا يتخرج منها إلا كبار مسئولي الدولة في فرنسا. له عدة كتب أشهرها «الشرق الأوسط: حرب الكلمات»، فضلاً عن عشرات الدراسات الأخرى المتخصصة في الشرق الأوسط، وكان - حتى يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٨ - يشغل منصب نائب محافظ مديرية «سانت» في جنوب غرب فرنسا.

في فبراير من العام ٢٠٠٨، نشر عدد ممن يسمون «المحافظون الجدد» في فرنسا، عددًا من المقالات، في صحيفة «لوموند» انتقدوا فيها كل منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد وحشية الكيان الصهيوني في فلسطين!

كتب «غيغ» مقالاً يوم ١٣ مارس ٢٠٠٨، في موقع «أمة كوم» - الذي يقدِّم نفسه بأنه الموقع الأول للإسلام الفرانكفوني على الإنترنت - ردَّ فيه على مقالات المفكرين المحافظين الفرنسيين المدافعة والمبررة للوحشية الإسرائيلية، وقال: (إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي قتل فيها القناصة فتيات لدى خروجهن من المدارس)، كما انتقد أوضاع السجون الإسرائيلية التي يتوقف فيها التعذيب يوم السبت لأسباب دينية.

ما كتبه «غيغ» كان في إطار حرية الرأي، وسياق سجالات فكرية بينه وبين كُتَّاب آخرين من المحافظين الجدد، وفي دولة

تأسست شرعيتها التاريخية على التنوير بكل أنماطه وأشكاله، وحصر وظيفة الدولة في حماية الحرية الفردية، ومنها حرية التعبير... ومع ذلك بمجرد أن أُحيطت وزيرة الداخلية ـ آنذاك ـ «ميشال اليو ماري» علمًا بمحتوى المقالة، قررت وعلى الفور إقالة «غيغ» من منصبه!

«جاك رييه» رئيس المديرية التي يتبع لها «غيغ» قال: (إن الأخير تجاوز شروط ممارسة مهنته، وأنه على موعد في الأيام المقبلة مع هيئة شئون الموظفين بغية نقله لوظيفة إدارية مدنية، وسيتوقف عن ممارسة مهامه حتى ذلك الموعد).

إذن حرية التعبير في عاصمة التنوير، لها حدود وأسقف، لا تقررها معايير الحق والباطل ولا نضال المثقفين الفرنسيين خلال القرون الأربعة الماضية، وإنما هو قرار دولة يخضع للحسابات السياسية.

إذن ما استقر في الأدبيات الليبرالية الغربية، على حياد الدولة إزاء مسألة حرية الرأي، هو كذبة كبيرة، فهذا الحياد ليس مطلقًا، وإنما يخضع لحسابات الدولة ذاتها والتي تتقاطع في بؤرتها الحضور الدولي والإقليمي، كل بحسب أوزانه النسبية، ويؤثر على قرار السيادة وربما على ثوابته الاجتماعية، ولعل ذلك يفسر مغزى ظهور مبدأ حياد الدولة إزاء حرية التعبير، إذا كان الإسلام هو الموضوع الذي استسهلت استباحته تلك الحرية المزعومة.

(٢٨)

في معرض انتقاده لفيلم «الفتنة» الشهير عام ٢٠٠٨، قال «ديزموند توتو» رئيس الإنجليكاني السابق في «كيت تاون» بجنوب أفريقيا في مقال له يوم ٢ فبراير ٢٠٠٨، بصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية: (إن فيلم داعية الكراهية «فيلدرز» لا يسئ إلى المسلمين وحسب، وإنما نحن كمسيحيين نشعر بأننا متضررون من هذا الفيلم).

«ديزموند» تحدَّث كثيرًا عن الفرق بين التماس معرفة الدين، كحق مشروع، وبين تعمد الإساءة والإهانة والاستفزاز إلى حد التحريض على ممارسة العنف، وخلص إلى أن ادعاءات فيلدرز لم تُطلَق لطرح أسئلة أو إثارة نقاش، وإنما أطلقت بكل بساطة، لاستفزاز ردود فعل عنيفة من المتطرفين من كل جانب.

لقد أصاب مقال «ديزموند» كثيرًا من الحقائق بشأن الأزمة التي خلفتها «الفتنة» الهولندية، غير أن أهم ما كشف عنه وبصراحة شديدة، إن الإساءة للقرآن، أساءت أيضًا إلى المسيحيين، وإذا كان رئيس الأساقفة الجنوب أفريقي، لم يفصح عن تفاصيل هذه «الإساءة» التي لحقت بـ«المسيحية»، إلا أنها إشارة ذكية، تعكس وعيًا بخطورة الإساءة إلى قرآن على شرعية المسيحية التاريخية على أقل تقدير، حتى وإن لم يؤمن به المسيحيون كـ«وحي من الله».

لا شك في أن القرآن هو الوثيقة الوحيدة التي أعادت الاعتبار الاجتماعي للمسيح عليه السلام، والتي أنهت وإلى الأبد «الشهادة اليهودية» المسيئة له ولأمه عليهما صلوات الله تعالى وسلامه، وهي معروفة ولم تتغير حتى الآن.

لقد استقرت التقاليد الاجتماعية والقوانين المدنية والدينية على التوصيف الاجتماعي لمن يولد بلا أب «ابن زنا» ومن تحمل وتلد بلا زوج «بغي»، وهي التقاليد والقوانين التي احتكمت إليها الشهادة اليهودية بشأن معجزة حمل الصديقة مريم ووضعها عيسى عليه السلام.

لقد برأ القرآن مريم من تهمة الزنا وابنها من رميه بـ«اللقيط»، بل أنزل الأولى منزلة «خير نساء العالمين» ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاء الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران -٤٢ . ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ التحريم - ١٢

والثاني - المسيح - «كلمة الله وروح منه» و«من المقربين» و«السلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيًا»: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾النساء١٧١

﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾آل عمران -٤٥

بل لا توجد في القرآن الكريم سورة ولا آية واحدة ذكر فيها اسم واحدة من زوجات محمد صلى الله عليه وسلم، ولا إحدى بناته ولا حتى قرة عينه فاطمة، فيما أفردت سورة كاملة في القرآن تحمل اسم «مريم»، فيما ورد اسمها في القرآن ٣٤ مرة!

ومن ثم فإن الإساءة إلى القرآن هي بالتبعية إساءة فعلاً إلى المسيحية، وتكذيبه يعيد الاعتبار الضمني للرأي اليهودي في المسيح وأمه، وإذا كان الغرب لا تعنيه لا الإساءة لمحمد ولا للمسيح عليهما السلام، بعد أن تحولت المسيحية من دين إلى هوية، وحلَّ العقل محل الله، ولم تعد ثمة قداسة إلا للشهوات، فإن على المسيحية الشرقية المؤمنة أن تكون على وعي بما تمثله مثل هذه الإساءات من تهديد حقيقي على الإيمان المسيحي، مهما كان الخلاف مع الإسلام بشأن طبيعة المسيح عليه وعلى محمد الصلاة والسلام.

(٢٩)

عبَّر كثيرون عن دهشتهم من قدرة الديمقراطية الأمريكية على تحمل وصول أمريكي من أصول أفريقية مسلمة مثل «باراك أوباما» إلى مقعد الرئاسة في البيت الأبيض. وبعضهم تساءل عن حجم السماحة الأمريكية وما إذا كانت ستقبل بـ«الكيني» الذي لا يزال يحمل اسم أبيه المسلم، بأن يتولى أعلى منصب سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدهشة في الأولى، والتساؤل في الثانية، يعكسان شعورًا بعدم الثقة في نضج المجتمع الأمريكي بشأن تجاوز الفرز الطائفي في الانتخابات الرئاسية. الأمريكيون لم يخضعوا لمحكات كبيرة لاختبار هذا النضج سوى عام ١٩٦١، عندما انتخب الكاثوليكي الديانة «جون كندي» رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتحمله الأمريكيون البروتستانت أكثر من عامين ليغتالوه عام ١٩٦٣...

وثم اختبار آخر بعيد أحداث سبتمبر الدامية عام ٢٠٠١، عندما شاءت واشنطن نفي تهمة اضطهاد الأقلية المسلمة بأمريكا، فقررت تعيين مواطن أمريكي مسلم يدعى «عثمان صديقي» سفيرًا لها في دولة لا يعرف أحد في العالم أسمها ولا مكانها على خريطة الكرة الأرضية، وهي دولة «توفالو»!. ودولة «توفالو»- بحسب موسوعة ويكيبيديا- هي جزيرة تقع في المحيط الهادي بين الهاواي وأستراليا. مساحتها ٢٦ كم٢ وبذلك تكون رابع أصغر

دولة في العالم. عدد سكانها ١١٤٦٨ نسمة... وهذه هي المرة الوحيدة التي شاءت الإدارة الأمريكية فيها مجاملة نحو ٢٠ مليون أمريكي مسلم يعيشون على أراضيها!

ظل الوضع مسكوتًا عنه بعدها إلى أن نكأ ترشيح «باراك أوباما» تلك الجراح مجددًا.

«هيلاري كلينتون» أعادت فتح ملف قابلية المجتمع الأمريكي على قبول حق المرأة في تولي الولاية العامة - بحسب التعبير السياسي الإسلامي - ثم كشف «أوباما» مكانة الفرز الطائفي في الحراك السياسي الأمريكي.

تعرضت «كلينتون» لكثير من الحملات الإعلامية والسياسية العنصرية التي استندت إلى الفرز السياسي على أساس (الجنس - النوع)، ثم نال «بارك أوباما» حملات أكثر شراسة وخِسة من قوى أمريكية ذهبت إلى تصنيفه ليس بحسب حقوق المواطنة وإنما بتقييمه وفقًا لانتمائه الديني، كان من بينها الحملة التي شنَّتها ضده «كلينتون» ذاتها، عندما عمَّمت على شبكات الإنترنت صورًا له بالملبس «الكيني» أو «الصومالي» وعلى رأسه العمامة التي يشتهر بها المسلمون، باعتباره مسلمًا من جهة وتشكيكًا في وطنيته من جهة أخرى.

الملفت أن الظاهرة لم تكن استثناء، فهي كانت تخاطب الضمير الأمريكي العام، وهو منحى لم يكن ليصدر لولا وجود إحساس بأن لديه القابلية لوضع مثل هذا الفرز في اعتباراته أمام صناديق الاقتراع.

(٣٠)

الذين يسيئون إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في العالم الغربي، باسم حرية التعبير، لا يقدمون على هذا الصنيع من منطلق طائفي محض أو غيرة على المسيحية، فهم ليسوا دينين أصلاً، وهو موقف لا يخص النُّخب العلمانية والليبرالية الغربية، وإنما هو اتجاه عام، يمتد ليمس قطاعًا ليس بالقليل من الوجدان الشعبي الغربي.

ليس لدى الغربيين ما يقدِّسونه، فكل شيء قابل للامتهان، ولقد نقلت قناة الجزيرة في تقرير مصور لها من الدنمارك، بشأن الأزمة التي خلَّفتها إعادة ١٧ جريدة دنماركية إعادة نشر الرسومات المسيئة للنبي ـ صلى الله عليه وسلم – في ١٢ فبراير عام ٢٠٠٨؛ على لسان شباب دنماركيين قولهم إن المجتمع الدنماركي مجتمع ديمقراطي كل شيء فيه عُرضة للنقد بما فيه الله والمسيح!

ولقد سمعت بنفسي حوارًا بين البطلين في فيلم أمريكي، يطالب فيه أحدهما بضرورة تعديل الإنجيل ليتماشى مع متطلبات العصر.

لقد صدر في عام ١٩٦٠ رواية لليوناني «نيكوس كازانتزاكس» بعنوان مسيء للمسيح عليه السلام: «أخر وسوسة للمسيح» تحولت بعد ثمانية وعشرين عامًا إلى فيلم سينمائي.

الفنان «كوزيمو كافالارو» نحت تمثالاً للمسيح من

الشيكولاتة اسماه «إلهي الحلو» عرض في صالة لعرض الأعمال الفنية في حي «مانهاتن بنيويورك، في مارس من عام ٢٠٠٧.

الغرب إذن لا يهمه لا المسيح ولا المسيحية... صحيح أن هذا ليس حُكمًا مطلقًا، وأن هناك ثمة فروق في موقع المسيحية كدين من دولة إلى أخرى في العالم الغربي، إلا أنه قد تمَّ استبدال الكثير من الثوابت الدينية خلال المواجهات الدامية مع الكنيسة منذ القرن السابع العشر الميلادي، إذ انتهى هذا الصراع بأن حلَّ الجسد محل الدين، والعقل محل الله... وتحولت المسيحية من دين إلى هوية يستعصم بها الغربيون كلما شعروا بما يهدِّد وجودهم وهويتهم الثقافية والحضارية.

على سبيل المثال فإن أشقاءنا في المغرب العربي، يصفون العلمانية الفرنسية بـ«اللائكية»، وهي ـ بدون الدخول في تفاصيل تطورها التاريخي ـ مذهب عقلاني يقول باستقلالية الدولة عن المسلمات الغيبية، ومع ذلك قال الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا سيركوزي» صراحةً أمام بابا الفاتيكان في نهاية العام ٢٠٠٧، أن المسيحية هي أصل من أصول الهوية الوطنية الفرنسية. ولقد أكَّد المستشار الألماني السابق «هلموت كول» والرئيس الفرنسي الأسبق «جيسكار دستان» على أن الاتحاد الأوروبي «ناد مسيحي» ولا مكان فيه لتركيا.

المسيحية الغربية ـ إذن ـ ليست أكثر من ملاذ ثقافي آمن، يعتصم به الغربيون للذود عن وجودهم ضد الثقافة الإسلامية الوافدة، سيما وأنها ذات مضمون رسالي ونضالي تكتسب

المزيد من الأتباع، داخل مجتمع تآكلت هويته الحضارية بتآكل المسيحية العقدية، بعد هزيمتها سياسيًا على يد طلائع حركة التنوير.

التحرش بالمسلمين الغربيين من خلال النيل من النبي صلى الله عليه وسلم، يأتي في هذا السياق، إنه في سياق صراع وجود حقيقي، طبيعته صامته وهادئة، غير أن الغرب يخشى هذا الهدوء، فأرادها جلبة وشوشرة أعطت للعقل الغربي إجازة إلى أجل عير مسمى.

(٣١)

يؤاخذ البعض المسلمين إذا أسرفوا في التعبير عن غضبهم لنبيهم صلى الله عليه وسلم، وقد تأتي المؤاخذة من علمانيين مسلمين أو من غربيين، وكلاهما ـ الأول لعلمانيته، والثاني لغربيته ـ يجهلان مكانة النبي بالنسبة للمسلم المتدين، فيستغربان أو يدينان هذا الغضب النبيل، سيما إذا أشطت ـ بحسب تقديرهم ـ أو اتخذ موقفًا جماعيًا على نحو ما جرى بعد إعادة نشر الرسوم المسيئة في فرنسا مرة أخرى في سبتمبر ٢٠٢٠ لأشرف الخلق عليه صلوات الله تعالى وسلامه.

اللافت أن بعض المسلمين يرون في الاحتجاجات عملاً غير حضاري، وبالطبع فإن حسبة حضاري وهمجي في تقديره، عادةً ما تكون مستندة إلى صورة مثالية لأوروبا أو الغرب عمومًا، وهي الصورة التي استقرت في ضميره، باعتبارها النموذج في كل شيء بما فيها الاقتداء بها إزاء أزمة الرسوم المسيئة.

توجد في الواقع حالة من المبالغة الشديدة فيما يتعلق بمثالية العقل الغربي في إدارة أزماته، وبعيدًا عن التفاصيل، فإن حالات كثيرة مشابهة استهدفت المسيح عليه السلام، في دول خارج النطاق العربي سواء أسيوية أو غربية، وتباينت ردود الأفعال تجاهها من المصادرة الرسمية إلى ارتكاب أعمال عنف بالغة الخطورة.

في ٢٤ أغسطس عام ٢٠٠٧ قررت الحكومة الماليزية، وقف إصدار صحيفة «ماكال أوساي» اليومية التي تصدر بلغة «التاميل» لمدة شهر، عقابًا لها على نشر رسم للمسيح وهو يمسك سيجارة وعلبة من الجعة.

في سيدني الأسترالية، وقعت أحداث شغب وصفتها وكالات الأنباء بـ«الثورة»، احتجاجًا على معرض للأعمال الفنية الدينية، يُشَّبه صور أسامة بن لادن بصور للمسيح

وعندما تحولت رواية «أخر وسوسة للمسيح» لليوناني «نيكوس كازانتزاكس» إلى فيلم سينمائي عام ١٩٨٨، أُحرقت دور عرض سينمائية في باريس، استخدم فيها قنابل حارقة وعلى نحو ما حدث ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨.

وعندما عرض الأمريكي «أندريس سيررانو» لوحته المُسماة «البول على المسيح»، أحدثت ضجة كبيرة في الولايات المتحدة، انتقلت إلى مجلس الشيوخ عام ١٩٨٧، والذي شهد جدلاً حادًا بشأن حدود وسقف حرية التعبير.

فعلى الرغم من أن نسبة التدين في العالم الغربي متدنية جدًا، إلى الحد الذي يحمل بعض دوله، إلى استيراد رجال دين من «الهند» لإقامة القداس في الكنائس بعد أن خلت من رجال الدين ومن روادها من العامة، فإن هذه النسبة رغم ضآلتها، تشعر بالاستفزاز إذا ما أُسيء إلى ما تعتقده دينيًا، وتذهب أحيانًا احتجاجاتها مذهب استخدام القنابل كما حدث في باريس، فما بالنا بالعالم الإسلامي، الذي يقدِّم حب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حب الأنفس والأولاد والأموال؟

(٣٢)

لم يشهد العالم العربي والإسلامي وحدة الموقف بين نُخبه الفكرية، مثل تلك التي حدثت ردًّا على الإساءة الدنماركية ـ فبراير ٢٠٠٨ ـ للنبي صلى الله عليه وسلم، حتى المثقفين العلمانيين العرب والمسلمين، لم يكن بوسعهم إلا التضامن مع الغضب العام أيًّا كان نوعه ودرجته أو عنفه، لأن الإساءة الأخيرة كانت جماعية تقف وراءها الدنمارك الرسمية، حين أعلنت عن ضبط إرهابيين إسلاميين كانوا في سبيلهم إلى اغتيال صاحب الرسم الكاريكاتوري المسيء والذي نشر في سبتمبر عام ٢٠٠٥، فيما ثبت عدم صحة الادعاء، وأُطلِق سراح المتهمين لعدم ثبوت الأدلة، وهي القضية التي أفضت إلى هذه الإساءة الجماعية، ليبدو المشهد كأنه كان مقصودًا من «الدنمارك ـ الدولة» في ذاته.

اللافت في هذا الإطار، أن حركة الشارع ـ في نسخة ٢٠٠٨ للإساءة ـ شابها التردد من جهة والارتباك من جهة أخرى، إذ أن خبرتها السابقة وضعتها موضع الإدانة لدى قطاعٍ ليس بالقليل من الدُّعاة ومن العلمانيين في آنٍ واحد، ما جعلها تفقد الثقة في قدرتها على إبداع وإنتاج صيغة جديدة للاحتجاج لا تستفز المرجعيات الدينية التي لها سلطة التأثير على الرأي العام الإسلامي.

وفي المقابل، فإن الموقف «العربي ـ الإسلامي» الرسمي،

أُصيب بذات القدر من الارتباك، إذ لن تترك له «الدنمارك الرسمية» فرصة المناورة والتفلت من استحقاقات الأزمة، بعد تورطها رسميًا في صناعتها، وهو ما ورَّط بالتبعية النظام الإسلامي الرسمي ليكون طرفًا أصيلاً - لا وسيطًا - في إدارة الأزمة بشكل أو بآخر.

ربما لا يكون الـرأي العام المسلم، على وعـي بدقة هذا المنعطف، الذي وقفت عنده كوبنهاجن في ذلك الوقت أمام العواصم الإسلامية، غير أنه باحتجاجاته الخجولة - وتحت تأثير خبرته السابقة كما أسلفت - يبدو أنه يتطلع بأن تقوم الدولة بدورها في وقف مسلسل الإساءات، ليس بسبب إدراكه بان الأزمة الأخيرة وضعت الإرادات الرسمية وجهًا لوجه، ولكن بسبب ما استقر في وعيه من أن تراث المقاطعة والعنف، ربما يكونا قد أثمرا نتائج عقابية للاقتصاد الدنماركي، غير أنهما أيضًا وضعا حركة الشارع موضع التوظيف الدعائي المُسيء للمسلمين أيضًا، وهو التوظيف الذي أثَّر في قدرة الاحتجاجات الشعبية على أن تحافظ على حماسها وعلى ثقتها في النتائج، فتخلت طواعية عن جزء من دورها للدولة التي لا زالت - رغم ما أصابها من خصم من رصيدها الجماهيري - تحتفظ في الوعي الجمعي بدور العارف بالسياسة أكثر من النشطاء خارج دائرة الفعل السياسي.

ربما تكون أحلام الشارع بسيطة، وهي البحث عن أداة لوقف إيذائه في مشاعره الدينية، وصحيح أيضًا أن هذه الأداة، لازالت - رغم مرور سنوات من عمر الأزمة - غامضة وتائهة وبعيدة المنال،

بسبب أن الأزمة في حد ذاتها بالغة التعقيد، وغياب اللوبي الإسلامي في الغرب، الذي يختصر كل هذه التعقيدات ويقفز عليها، وليفرض سُلطته الاعتبارية على صانع القرار الرسمي الغربي... هذا كله ربما يكون صحيحًا، غير أن أخطر ما في هذه الأزمة، ربما يتعلق بجانب مفصلي يخص شرعية النظام الرسمي الإسلامي، إذ لا زال «الدين ـ الإسلام» في غالبية دول العالم الإسلامي، يمثِّل مرجعية أساسية تستقي منها النُّظم شرعيتها، رغم كل ممارستها التي تعكس نزعتها البرجماتية لا الدينية، وهي الحقيقة التي تعزِّز من قلق الأنظمة حيال مآلات أزمة الرسوم المسيئة في نسختها الأخيرة: فالتقاعس الرسمي يعني خَصمًا من شرعيتها في الداخل، والتصعيد الرسمي أيضًا، قد يورِّطها في تهمة المشاركة في إعادة الاعتبار لفكرة الوظيفة الدينية للدولة، وهي التهمة التي تؤلب عليها علماني الداخل، والقوى الدولية الأخرى بالخارج، وهذا هو أصل المأزق الذي تواجهه الدول الإسلامية في أزمة الرسوم.

(٣٣)

لا نريد أن يُتهم المسلمون بأنهم يغضبون لدينهم بانتقائية، حال رصدت ردود أفعالهم، إزاء الإساءة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، والإساءات للأنبياء الآخرين عليهم السلام.

والحال أن المسيح قد ناله من البذاءات في الدول الغربية المسيحية ذاتها، ما لم ينله نبي في مثل منزلته من الله تعالى، بلغت حد تصوير أعضائه التناسلية بالشيكولاتة والتهكم عليه وتسميته بـ«إلهي الحلو»، وأشياء أخرى لا أريد أن أذكر تفاصيلها الآن توقيرًا لهذا النبي الكريم.

وإذا كان رد الفعل المسيحي «المتدين» في أوروبا كان عنيفًا أحيانًا في الرد على الإساءة، بلغت حد إشعال الحرائق ببعض المرافق أو دعوات بالمقاطعة، إلا أنها كانت احتجاجات خجولة ليست في حجم ما يستحقه المسيح عيسى عليه السلام من توقير، ربما كان بسبب تحول المسيحية في الضمير الغربي عمومًا من دين إلى هوية، فيما باتت الأخيرة هي الأَولى بأية احتجاجات رسمية أو شعبية حال نالها حظ من التهديد بأي شكل من الأشكال، ولذا تسكت أوروبا عن الإساءة للمسيح وتنتفض من انتشار الحجاب، لأن الأخير يعتبر تهديدًا للمسيحية؛ ليس باعتبارها دينًا، ولكن باعتبارها مكونًا أصيلاً لهوية الغرب إجمالاً.

لكن ما يجدر الإشــارة إليه هنا أن المسلمين في العالم الإسلامي، لم يحتجوا على الإساءة للمسيح! رغم أنهم هم الأَولى

به كما تعلموا من قرآنهم وسُنة نبيهم صلى الله عليه وسلم!

عام ٢٠٠٨؟ كتب الأستاذ الإسرائيلي في الفلسفة الإدراكية «بيني شانون» مقالة في مجلة «تايم أند مايند» البريطانية ونشر جزءًا منها موقع «سي إن إن» يوم ٢٠٠٨/٨/٣؟ قال فيه: (إن النبي موسى كان «محششًا» عندما استلم الوصايا العشر من الله، التي تعتبر ركيزة الديانة اليهودية! وأن الإسرائيليين الذين كانوا معه؛ كانوا على الأغلب تحت تأثير الحشيش)!

وبحسب «سي إن إن» ـ التي نقلت جزءًا من المقال ـ فقد اتسم الرد الأولي على هذه النظرية الجدلية من قِبل المجتمع الديني الأرثوذوكسي في إسرائيل والحاخامات الأقوياء بكونه أقل حماسًا وأكثر فتورًا، حيث رفضوا التعليق على مزاعم الكاتب الإسرائيلي!

المسلمون يقرأون في صلواتهم قول الله تعالى في نهاية سورة البقرة ﴿ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾، ولذا فإنه كان من المفترض أن تفرز الإساءة للمسيح أو لموسى عليهما السلام، في العالم الإسلامي، مواقف احتجاجية مماثلة لتلك التي خرجت اعتراضًا على الإساءة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك لم يحدث! وهو المنحى الذي قد يُسيء إلى المسلمين وتوصيف احتجاجاتهم بأنها احتجاجات طائفية تفرِّق بين محمد وعيسى وموسى عليهم السلام.

اعتقد أن هناك مأزقًا حقيقيًا وكبيرًا، لا يتعلق بالإساءة للأنبياء في ذاتها، ولكن أيضًا بوعي الأطراف التي من المفترض أن تتصدر مشهد الذود عن عنهم شعبيًا ورسميًا وتشريعيًا.

(٣٤)

ربما يعرف قليلون أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كان تلميذ أحد أكبر فلاسفة القرن العشرين، الفيلسوف الفرنسي الراحل « بول ريكور» الذي توفي في مايو عام ٢٠٠٥. أو على الأقل كان معاونًا له.

المدهش أن «بول ريكور» شكر تلميذه «ماكرون» في مقدمة كتابه الأشهر والذي صدر عام ٢٠٠٠ بعنوان « الذاكرة، التاريخ، الإنسان» والذي (يدين له بنقد صائب للكتابة ولصياغة الجهاز النقدي لهذا المصنف).

«جاك دريدا» وصف أستاذ ومعلم «ماكرون»؛ «بول ريكور» بأنه (فيلسوف التسامح والغفران)... وينعته الفيلسوف الفرنسيّ «كريستيان دو لاكومبان» بـ«فيلسوف كل الحوارات الممكنة».

ولكي «ندعبس» في الأصول الفلسفية المكونة لمشروع ماكرون السياسي، علينا أن نتعرف جيدًا على «بول ريكور». بالطبع من الصعب في مقال الإلمام بفلسفته وهي فسيفساء متنوعة وواسعة وتستعصى على الفهم إلا بشق الأنفس.

في دراسة له عن «فشل العدالة» يقول «بول ريكور»، فيما يتعلق بسؤال العنف الممارس داخل المجتمع (أنه من الأفضل بالنسبة إلينا كضحايا محتملين، وأيضًا كمعتدين محتملين، أن تكون فكرة إرضاء المذنب - عبر إعادة إدماجه داخل جماعة

المواطنين ـ مكملة لفكرة إرضاء الضحية ـ عبر تقييم الضرر الذي لحق بها –. بذلك، يتراجع مفهوم الانتقام ليفسح المجال أمام مفهوم التسامح).

وفي «الإنسان الخطاء» يقول بول ريكور: (من الممكن أن نخطئ. نحن خطاؤون، ولكن الشر وإساءة استخدام الحرية ليس أصيلاً ولا حتى ضروريًا، هو فقط ممكن).

وفي مجمل مشروعه الفلسفي كان كفيلسوف «قاري» وكوني عابر للأزمنة والأمكنة، كان يتمحور حول نقطة جوهرية وهي صوغ «فلسفة توليفيّة» تبحث – كما يقول النُقَّاد – (عن الوحدة بين وجهات النظر التي لا يمكن التوفيق بينها ظاهريًا).

ولذا يعتقد محللو الفحوى أو المضمون ـ ومن بينهم إيلين برينان متخصصة في فلسفة ركيور ـ أن ثمة علاقة وطيدة بين الخطاب السياسي للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وفلسفة «ريكور» خاصةً الرؤية المركزية الأوروبيّة السياسيّة التي يحاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تقديمها إلى العالم: «فرنسا موحَّدة، وأوروبا موحّدة في توليفة سياسية في مواجهة أيديولوجيا اليمين المتطرف».

نقطة أخرى أريد الإشارة إليها، وهي موقع المذاهب الدينية المسيحية وتأثيرها على التكوين النفسي والوجداني لـماكرون، فالأخير درس في مدرسة بروفيدانس وهي مدرسة ثانوية كاثوليكية خاصة في مدينة اميان وهي مدرسة أسَّسها مجمع اليسوعيين. ثم تابع دراسته في مدرسة هنري الرابع، وحصل منها على بكالوريا، تعتبر هذه المدرسة من المدارس المرموقة

في فرنسا ومنها تخرج علية القوم، وهي تدعم اللغة العربية حيث تعتبر من المدارس المهمة في فرنسا التي تعلم اللغة العربية.

ولكن أستاذه «ريكور» تربى هو وأخته مع أجداده ومع عمة غير متزوجة في رينيس. والذين كانوا ملتزمين دينيًا بالبروتستانتية الفرنسية الإصلاحية وهو مذهب أكثر تقدمًا وتعتبر الكاثوليكية التقليدية مذهبًا رجعيًا، بل إن الأولى قامت من أجل إصلاح الثانية.

وحتى الآن لا يوجد دليل علمي على أن ماكرون تأثر بالكاثوليكية... وأن أستاذه ريكور اتخذ من البروتستانتية مرجعية فلسفية له.

ولكن يبقى السؤال: هل فشل ماكرون في الاستفادة من العامين الذين تلقى فيهما الفلسفة التوليفية من أحد أعظم فلاسفة القرن العشرين «ريكور» في أن يحقق وحدة فرنسا؟

وهل لا يزال ـ الرئيس المثقف ـ هو الأصلح في تحقيق هذه الوحدة بدمج الأقليات المسلمة في النسيج الوطني الفرنسي؟!

الإجابة حتى اللحظة مُعلقة، وإن استشراف المستقبل في عهد ماكرون لا يبعث على التفاؤل.

(٣٥)

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وصف عملية قطع رأس مدرس التاريخ، الذي عرض الصور المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه «إرهاب إسلاموي» ولم يقل «إرهاب إسلامي»... المدرس قُتِل يوم ١٦ أكتوبر عام ٢٠٢٠على يد شاب شيشاني متطرف.

راجعتُ عددًا كبيرًا من المنصات الإعلامية العربية والأجنبية التي نقلت تصريحات ماكرون؛ الأجنبية منها التزمت بالنص الحرفي «إرهاب إسلاموي»، فيما تجاهلته العربية؛ أو قُلْ حرَّفته إلى عبارة «إرهاب إسلامي»!

لماذا كان يتعين عليَّ وضع هذا الاستهلال في البرواز؟! لأن اللغة مراوغة وأحيانًا تكون مضللة وقد تشتعل الحروب بسببها، أو كما قال «نصر بن سيار الكناني» ـ أخر ولاة بني أمية على خرسان ـ:

أرى تحت الرماد وميض جمر ويوشك أن يكون له ضرام

فإنّ النار بالعودين تُذكى وإن الحرب مبدؤُهُا كلام

فإن لم يطفئها عقلاءُ قومٍ يكونُ وقودها جثث وهام

ولعلَّ البعض يسأل: هل ثمة فرق بين إسلامي وإسلاموي؟!

أقول: نعم، بالتأكيد... ولكن ما يهمني هو ما إذا كان هذا الفرق أيضًا يوجد في اللغة الفرنسية؟، لأن المصطلح ورد على لسان

الرئيس الفرنسي، وماكرون رئيس مثقف ودرس الفلسفة وكان تلميذًا - كما قلتُ فيما تقدَّم - لفيلسوف الإنسانيات «بول ريكور»، وشارك ماكرون بنفسه في تحرير ونقد كتابه الأشهر «الذاكرة، التاريخ، الإنسان». ولذا اعتقد أن ماكرون - هذه المرة - كان شديد الوعي وهو يستخدم مصطلح «إسلاموي» بدلاً من «إسلامي».

ويظل السؤال حاضرًا: هل للكلمتين معنيان مختلفان في الخطاب الثقافي الفرنسي؟

في دراسة لـ«نجم الدين خلف الله» بعنوان «إسلامي أم إسلاموي؟ نقلات على رقعة المصطلحات» نُشِرتْ في «العربي الجديد» في ٢٦ يوليو ٢٠١٦. يقول خلف الله: (على أثر الأحداث الدامية التي ضربت فرنسا مرة أخرى، اندلعت سِجالات إعلاميَّة حادَّة حول استعمال السُّلطات الفرنسية الرسميَّة لِمُصطلحَيْ islamique «إسلامي» وislamiste «إسلاموي، مُتَطرف»)... ويضيف: (فمن جهةٍ أولى، يتمثل التَّصوّرُ الثقافي، المُعَبَّر عنه بنعت: «islamiste»، الإرهابَ تشويهًا للدين الإسلامي وانحرافًا عن مَبادئه، تُفضي إليه الحَرْفية في التعامل مع النصوص التأسيسية «القرآن والسُّنَّة» والتأويلية «كُتب التفسير والفِقه والعقيدة»، ويُغذِّيه التعاطي الجافُّ مع بعض تعاليمه، التي توحي ظواهرها الملتبسَة، بالدعوة إلى العُنف والتحريض عليه)...

وتابع: (ويُفضِّل المُعبِّرونَ عن هذا المفهوم استعمالَ هذا النعت باعتبار أنَّ اللاحقة iste تدلُّ، في اللسان الفرنسي، على

الانتماء الخاطئ إلى مذهبٍ والمغالاة في مناصرته، فيصير المفهوم مرادفًا للتطرُّف والأصولية في قِراءةٍ سائدة في الأوساط المحافظة، تفسِّر الانحراف بالنصوص الدينية ذاتها... على أنَّ مزية هذا النعت أنه يسمحُ، في ذات الآن، بإخراج بقية المسلمين من طائلة الاتهام، كما يفتح المجالَ لقبول العناصر الإسلامية المعتدلة).

أريد أن أقول هنا؛ إنه كان هناك تضليل متعمد وتزوير مقصود لما ورد على لسان ماكرون، ربما بسبب تنامي ظاهرة «المثقف الشعبوي» العربي الذي يبحث عن رضا الجماهير وتهييجها «وجمع الليكات»... وربما بسبب توظيف الحدث لتصدير أزمات العالم الإسلامي المحطم للخارج وحشد الجماهير للاشتباك في معارك بعيدة عن مطالبها الأساسية.

(٣٦)

مشكلة إيمانويل ماكرون مع ما وصفه بـ«الإسلام الانفصالي» هي مشكلة إرث «قشتالي» قديم ـ نسبة إلى قشتالة الأندلسية بعد وقوعها في يد المسيحيين ـ تستبطنه الثقافة الفرنسية المعاصرة وتعيد إنتاجه مع الأقلية المسلمة (أنصح بقراءة رواية رضوى عاشور «ثلاثية غرناطة»).

علمانية الغرب ليست واحدة، بعضها جيد كنُظم سياسية ـ وأنا لستُ علمانيًا، ولكن عن نفسي أتمنى أن أعيش في ظل نُظم مشابهة لها ـ ولكن أكثر أنماط العلمانية سوءًا وتطُرفًا هي العلمانية الفرنسية، ولذا فشلتْ في قدرتها على الاحتواء السلمي المتدرج للثقافات المتنوعة داخلها.

سَنّ التشريعات القمعية في فرنسا ما بعد الحداثة ـ لقمع المعتقد الديني ـ لا يختلف كثيرًا عن محاكم التفتيش في «قشتالة»، في الأخيرة كانت العقوبة القتل حرقًا، وفي الأولى الموت طردًا وإقصاءً وسجنًا وحرمانًا من الحق الإنساني.

كان الأولى بفرنسا أن تتصدى لعلمانيتها، وتجيب على سؤال «الفشل» لماذا فشلت في دمج المسلمين والتعايش تحت مظلة وطنية واحدة، ولماذا عزَّزت علمانيتها مما وصفه ماكرون بـ«الإسلام الانفصالي»؟

النموذج الفرنسي دليل على أن التطرف أيًّا كان مصدره؛ دينيًا أو علمانيًا؛ يعتبر تهديدًا للديمقراطية وللدولة التي تُعلي من

قيمة الإنسان وحقوقه...

على فرنسا أن تتخلى عن علمانيتها المُضللة والمراوغة، عليها أن تختار إما العلمانية بمُثلها العُليا المحايدة والتي تقف على مسافة واحدة من جميع الأديان والعقائد والمذاهب السياسية والأيديولوجيات المتباينة والمتناقضة والتداول السلمي للسلطة حتى لو جاءت برئيس مسلم أو مسيحي أو يهودي أو ملحد أو لا دين له... وإلا أن تعيد النظر، بشأن ما إذا كان «الإليزيه» في نسخته الماكرونية، مؤهلاً للحفاظ على الشرعية التي قامت عليها الدولة الفرنسية منذ عام ١٩٠٥.

(٣٧)

في البداية لا نتوقع من رئيس مسيحي كاثوليكي في دولة مسيحية ووريث تاريخ طويل من الحروب الدينية الدموية أن يكون مُنصفًا في الحكم على الإسلام كدين.

بالإضافة إلى أن العالم الإسلامي، صدَّر صورة عن الإسلام غير مشجعة على أن يطمئن إليه العالم... ولعلِّي هنا أطلب أي أمارة في هذا العالم المأزوم تُناقض ما قاله ماكرون وأن الإسلام ليس مأزومًا... فهو فعلاً مأزوم؛ ليس في ذاته كدين؛ ولكنه مأزوم بأُمراء الدم والحروب الطائفية والدينية التي يمارسونها باسمه.

ثانيًا: أنا لا أدافع عن ماكرون، ولكني أريد أن أحتفظ لنفسي بمسافة كافية بعيدًا عن المزايدات الشعبوية وديماجوجيتها، فهي تمثِّل تهديدًا لإعمال العقل، وتُحيل الناس إلى محض قطيع يساق بعصا المثقف الشعبوي حتى ولو شدهم بحيله إلى أعواد المشانق.

ثالثًا: لا أريد الدخول في منطقة التأويل وحرف النص عن حرفيته... الرجل قال «إسلاموي» وهو تعبير آخر يختلف عن «إسلامي»، وأنا لي الظاهر، أما باطنه فهو لا يعلمه إلا الله.

ثم ماذا ننتظر من رئيس دولة حيال جماعات دينية لا تتورع في جز رؤوس مواطنيه في الشوارع... هل سيقابلهم بالورود ويوزِّع عليهم البونبوني؟!... رد فعله كان طبيعيًا.

الحرية في فرنسا جعلت وزير العدل يدين إجراءات ماكرون القمعية، ويطالبه بالتريث والتقاط الأنفاس. ووصف النُّخبة السياسية التي تطالب بالانتقام بـ«البذاءة» والمزايدات التي تبحث عن أصوات الناخبين وليس عن مصلحة فرنسا.

والسؤال الأهم: هو ماذا كسب المسلمون الفرنسيون من صنيع هذا المتطرف المجنون الذي قطع رأس المعلم الفرنسي أيًّا ما كان السبب؟! ترون الآن حملات الترويع الجماعية وكأن ماكرون رئيس قادم من دول الشرق الأوسط.

يتعين علينا أن نعترف بأن جز رأس المدرس بدعوى الانتقام لجناب النبي.؛ كان أكبر إساءة للنبي ولرسالته صلى الله عليه وسلم.

(٣٨)

حتى قُبيل أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، تواترت الأخبار والتقارير والدراسات والسيناريوهات التي تشي بأن الهجمة الأمريكية ـ على وجه التحديد ـ على العالمين العربي والإسلامي انطلقت مستندة إلى مقولات وأطروحات تتحدث عن حتمية الصدام الثقافي والحضاري معهما.

وتحدثت النُّخب السياسية والفكرية الأمريكية صراحةً عن ضرورة إخضاع العالمين العربي والإسلامي عسكريًا وثقافيًا واقتصاديًا، ناهيك عن أن فكرة الغزو الأمريكي للعراق ـ على سبيل المثال ـ وكذلك أجندات الإصلاح التي كانت مفروضة على المنطقة آنذاك، خرجت من رحم أطروحات واحد من أكبر مستشرقي العصر الحديث؛ وهو اليهودي البريطاني ـ الأمريكي «برنارد لويس» وأفكار وتوصيات الأمريكي / اللبناني «فؤاد عجمي». حتى أن الأول أسدى لـ«بوش» نصيحته المعروفة عشية الغزو قائلاً: (عليكم أن تظهروا أقسى القوة وإما أن ترحلوا) وهي توصية من أكبر مرجعية روحية أستند إليها المحافظون الجُدد في الإدارة الأمريكية ـ آنذاك ـ في تشكيل رؤيتهم للعالم تبيح في مضمونها السيناريو الأكثر وحشية إن لزم الأمر في سبيل تمرير المشروع الأمريكي في العالم الإسلامي.

الحملة على العالم الإسلامي كانت في ذلك الوقت تستعر في حواضن ثقافية وفكرية أمريكية، ترى أن كراهية المسلمين

للغرب ليست بسبب المظالم التاريخية التي ارتكبها الغرب ذاته ولا يزال يرتكبها في حق هذه الأمة، وإنما بسبب فشل المشروع الحضاري الإسلامي في ولوج المسلمين إلى الحداثة، فيما نجحت الحضارة المسيحية بصيغتها الأوروبية في إحراز تفوق للغرب سياسيًا وثقافيًا وحضاريًا وعسكريًا على العالم الإسلامي، بل مكَّنت الأول من الهيمنة الكاملة على الأخير وتحويله إلى محض مصدر للطاقة والمواد الخام وإلى مجرد مستهلك يعيش عالة على الحضارة الغربية في آنٍ واحد!... وهو تفسير مهذب يشير ضمنيًا إلى انتصار دين على آخر في إطار الصراع الحضاري بين المسلمين والعالم الغربي فيما تعتبره إدانة ضمنية للإسلام ذاته.

بل إن «برنارد لويس» في حديث له لشبكة «سي سبان» بعد فترة قليلة من أحداث ١١ سبتمبر قال: (إن سؤالاً خاطئًا يُطرح دائمًا هو لماذا يكرهنا المسلمون؟ بالرغم من أن هذا الكره طبيعي جدًا حيث التنافس الألفي - أي لقرون طويلة - بين الديانتين العالميتين (الإسلام والمسيحية) والآن من وجهة نظر خاطئة يظن المسلمون أن الإسلام سيربح).

وفي السياق ذاته كتب مستشار البنتاجون ـ آنذاك ـ «ريتشارد بيرل» مقالاً عام ١٩٩٠ مُشيرًا فيه إلى أن المسلمين غاضبون منذ عام ١٦٨٣ عندما فشل العثمانيون في فصل «فيينا» المسيحية وضمها للإسلام!

واللافت والمهم هنا، أنه رغم هذه المكاشفة الأمريكية لحقيقة الصراع والصدام بين العالمين الإسلامي والغربي فإن

كثيرًا من المثقفين العرب استنكفوا أن يحذوا حذوهم، وهو خيار في واقع الحال يُحمد لهم، بل وذهبوا إلى تأويل تلك المقاولات على الوجهة التي تنفي عن القطاع المؤثر في مؤسسات القوة بالولايات المتحدة عنصريته وتفسيره الديني لمستقبل الصراع مع العالم الإسلامي، وهو موقف جيد، فوَّت الفرصة على توفير غطاء أيًّا كان نوعه، للنزعات اليمينية الشعبوية في العالم الإسلامي، والتي تتعمد «تديين ـ من الدين» صراعات المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، وهو المنحي الذي كلَّف العالم الإسلامي ضياع عدد من دوله منها أفغانستان والعراق والصومال.

والحال أن المسلمين اليوم باتوا جزءًا من الولايات المتحدة الأمريكية وقوة تصويتية تدرج على أجندة حسابات وأولويات السياسيين الأمريكيين ومع غيرهم من الأقليات الدينية والإثنية الأخرى، في سبيلهم إلى تغيير فحوى الهوية الأمريكية التي تعتمد على فكرة تفوق الرجل الأبيض، وقد تكون بمُضي الوقت أقرب إلى فكرة الإجماع الوطني، كما هو عليه الحال في بريطانيا.

المسلمون هم الآن جزء مهم من العالم، وفي قلب النقاش العام، حتى في الدول التي تقوم نُظمها السياسية على العلمانية المحضة، أي أن العالم يبحث عن حل للتعايش وليس إلى التصادم الديني، فعلام الشحن الديني أو تديين السياسة؟... الصراع هو على المصالح وليس على الدين.

(٣٩)

كتب «د. فؤاد زكريا» في صحيفة «الأهرام» يوم ٧ أغسطس ٢٠٠٨، مؤكدًا فشل الحوار بين الأديان، وعزا ذلك إلى الطرفين: الغربي والإسلامي... غير أنه كان رفيقًا بالأول، قاسيًا على الثاني.

فالأول - بحسب د. زكريا - يأخذ بالمبدأ «السيئة تُعم»، فيحسب العمليات الإرهابية التي يرتكبها الانتحاريون؛ على المسلمين كافة. وهي بالتأكيد إدانة مخففة، اختزلها أستاذ الفلسفة الكبير، في هذه النزعة الانفعالية للغرب في تقدير الأمور ووزنها!... فيما حمَّل العالم الإسلامي المسئولية الأكبر في تدمير الحوار والتقارب والتعايش السلمي مع الغرب، بسبب العمليات الإرهابية والتي يرتكبها مسلمون بدون أسباب؛ فقط رغبة في تدمير الذات والآخرين في آن... متهمًا المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية بأنها لا تدين صنيع الإرهابيين... وبمعنى أدق الغرب بريء من «المواجهة»، والمسلمون صنعوها تحرشًا بالأمريكيين الآمنين والمسالمين والغلابة والذين لم يستبيحوا للعرب والمسلمين أرضًا ولا عِرضًا قط!

والحال أن حوار الأديان وكما ذهب د. زكريا، تجربة فاشلة، ليس فقط بسبب التحرش الإسلامي بالغرب «المسالم» واستفزازه وجرجته إلى مواجهات هو غير راغب فيها، بحسب حُسن ظن أستاذ الفلسفة الكبير فيه، ولكن بسبب الاعتقاد

بصحة هذه الخرافة التي سُميت حوارا بين الأديان، إذ لم يوجد تراث ولا تجارب متراكمة في التاريخ الإنساني، تحيل هذه الخرافة والافتراض غير الممكن إلى حقيقة ممكنة، فالأديان ـ بطبيعتها ـ لا تتحاور من أجل التعايش فيما بينها، وإنما من أجل الانتصار لنفسها، وحسم مآلات هذا الحوار على النحو الذي يثبت تفوقها عقديًا على الأديان الأخرى، التي قبلت المشاركة في مثل هذا الحوار.

لا يوجد في الدنيا شيء اسمه حوار أديان وإنما يوجد ما يُسمى بحرية الاعتقاد: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، باعتبارها المظلة المنطقية والمعقولة، التي تعصم الإنسانية من التورط في تحول «الحوار ـ الجدل»، إذا وجد، إلى «صدام» بتجلياته ودرجاته المختلفة.

في هذا السياق، صدرت في ١٤ سبتمبر عام ٢٠٠٦، تصريحات صادمة ومسيئة من بابا الفاتيكان في ذلك الوقت بنديكت السادس عشر في محاضرة له داخل جامعة ألمانية.

بابا الفاتيكان ـ حينها ـ قال كلامًا لا يمكن بحال أن يصدر عن أرفع مسؤول كنسي في المؤسسة الدينية الكاثوليكية الأكبر في العالم، ولعل البعض الآن قد نسي ما قاله، ولكن من الأهمية إعادة ذكر النص المثير والمسيء، في محاضرته التي ألقاها بجامعة ريجينسبورج الألمانية التي كان يدرس فيها علم اللاهوت: (كان الإمبراطور يعلم بالتأكيد أن هناك آية في القرآن تنص على أن لا إكراه في الدين، وهي إحدى الآيات المبكرة التي، كما يروي لنا أهل العلم، أتت في وقت كان فيه محمد نفسه

ضعيفًا ومُهددًا. ولكن الإمبراطور كان على دراية أيضًا بالنصوص الأخرى المتعلقة بالجهاد والتي ظهرت في مرحلة لاحقة. وبدون الخوض في تفاصيل التعامل المختلف بين أهل الكتاب والكفار، يتطرق الإمبراطور بشكل فظ ـ الأمر الذي فاجئنا وأثار دهشتنا ـ إلى العلاقة بين الدين والعنف في حواره مع الفارسي، إذ يقول له: «أرني ما الجديد الذي أتى به محمد، إنك لن تجد سوى الأشياء السيئة واللاإنسانية، مثل فرضه نشر الإيمان، الذي يُبشر به، بقوة السيف». بعد أن قال الإمبراطور مقولته، أخذ يقدم بالتدريج أسباب قوله هذا، متسائلاً: لماذا يعد نشر الإيمان بالقوة منافٍ للعقل؟ فنشر الدين بالقوة يتعارض مع جوهر الرب وجوهر الروح. ويضيف الإمبراطور بالقول: إن الرب لا يُسترضى بسفك الدماء. وإن عدم الاحتكام الى المنطق يتنافى مع الذات الإلهية. إن الإيمان ثمرة الروح وليس ثمرة الجسد. ومن يريد أن يهدي أحدهم إلى الإيمان، يحتاج القدرة على الكلام الطيب والتفكير السليم، ولكن ليس إلى القوة والتهديد (...) ولإقناع روح تحتكم الى العقل، لا يحتاج المرء لذراعه ولا لعدة القتال أو لأية وسيلة أخرى يمكن أن يهدد بها إنسانًا ما (...)». انتهى

(هذا النص نقلته عن البابا موقع الإذاعة الألمانية DW يوم ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٦)

ولنا هنا ملاحظتان:

الأولى: بابا الفاتيكان حرص على أن يقول مرتين إنه أقتبس جزءًا من الحوار، وذلك لكي يوضح أن تلك الجملة المتعلقة بنشر الدين بالسيف ليست له.

الثانية: وهي المثيرة للدهشة أن بنديكت أفرغ هذه الإساءة في سياق دعوته للمسلمين إلى الدخول في حوار للحضارات!! وكأن الرجل كان يريد قطع الطريق على أي جهود تتطلع إلى مثل هذا الحوار: إذ كيف تسيء لدينهم ولنبيهم... ثم تدعوهم إلى الحوار؟!

عام ٢٠٠٦ وما قبله وما بعده كان شديد الحساسية بالنسبة للعالم الإسلامي لتعرضه لضغوط قاسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، بعد الهجوم الدامي على برجي التجارة في سبتمبر عام ٢٠٠١.

ربما استقوى بابا الفاتيكان بهذا السياق الزمني والدولي والإقليمي، وتوظيفه في تقديم جردة حساب تاريخية مع الإسلام بسبب «مرارات تجربته» القديمة.

فالعالم الإسلامي كان إلى هذا الوقت في حالة من الهشاشة يبحث عن تقديم «شهادة براءة» أمام عالم، من المأزق الذي وضعه فيه متطرفو تنظيم القاعدة في أفغانستان، وطبعاته المستنسخة في العالم العربي.

شجع هذا الاستقواء البابا على أن لا يصدر منه إلا تصريحات خجولة حاول من خلالها تخفيف وقع الصدمة التي لم يتوقعها منه العالم، بمن فيهم خبراء لاهوت في جامعات غربية رصينة. وفي المقابل، وتحت تأثير الضغوط بادر ١٣٨ من علماء المسلمين بإصدار بيان بعنوان «كلمة سواء» بعد عامين من إساءات البابا، طالبوا من خلالها بـ»اتفاقية مع العالم المسيحي».

رحَّب بالدعوة زعماء الإنجليكان واللوثريين والإنجليين والمجلس العالمي للكنائس. لكن رد فعل الكنيسة الكاثوليكية كان مختلفًا. فقد أشاد المسؤول المختص بشؤون الإسلام في الفاتيكان بالدعوة لكنه قال إن من الصعب إجراء حوار ديني حقيقي مع المسلمين لأنهم يعتبرون أن القرآن الكريم هو الكلام النصي لله ولا يناقشونه بعمق.

وقال الكاردينال جان لويس توران في مقابلة مع صحيفة لا كروا الكاثوليكية الفرنسية اليومية إنه سيتعين على المسيحيين مناقشة القيود المفروضة على بناء الكنائس في العالم الإسلامي. وقال توران: (لا يقبل المسلمون أن يناقش أحد القرآن الكريم بعمق لأنهم يقولون إنه كُتِب بإملاء من الله). وأضاف: (مع هذا التفسير الجامد يكون من الصعب مناقشة فحوى الدين).

تاريخيًا لم تنجح أية صيغة للحوار بين الأديان، فحتى الآن ليس من الواضح ما هو المقصود بالحوار: الدين عند أتباعه ليس وجهة نظر ليخضع لمقتضيات وشروط الحوار، لأن كل دين مرهون بنزعة التفوق على الأديان الأخرى، ولا ينفي عن هذه النزعة وجود «المشترك» الذي يرى البعض بأنه يمكن أن يكون موضوعًا للحوار، فالاستعلاء بالتفوق سيظل حاضرًا، ليعمِّق الفجوة بين المتحاورين، فالحوار بين الأديان يعني التنازل عن جزء من الإيمان، وهو طلب غير عادل فهي ليست نزاعًا عسكريًا على أرض مختلف عليها، تتطلب تسوية سلمية يتم بمقتضاها تقديم حزمة من التنازلات السياسية، ولعل ذلك ما يفسِّر

فشل فكرة الحوار بين المؤسسات الدينية التي تمثِّل أصحاب الديانات فيما نجحت فكرة التعايش بين الأديـان المختلفة خارجها (العيش جميعًا بسلام تحت مظلة الإجماع الوطني). والتعايش لا يأتي بقرار فوقي أو سيادي فهو ليس عملية قسرية، إنما يأتي عفويًا وبالتدرج حال تُرك يتوسع ويتمدد وينضج ويثمر بعيدًا عن تدخل المؤسسات «التمييزية /الدينية» التي عادة ما يدخلها المؤمن «مسالما» ليخرج منها شكلاً آخر صداميًا مع المخالف دينيًا...

وتظل الحالة الإسلامية في أوروبا نموذجًا لهذه التجربة من التعايش الطوعي والتدريجي.

(٤٠)

وتبقى كلمة:

-١-

ربما يكون صحيحًا أن الانطباع الغربي عن الإسلام، ربما يكون مستقى من استبطان خبرة الرجل الغربي التاريخية مع المسيحية السياسية، ولكن جزءًا من هذا الانطباع ربما يكون قد تأثر أيضًا بصورة الإسلام التي يقدِّمها المتطرفون من العلمانيين العرب للغرب، وفي الأصل ليس ثمة فارق بين «الانطباع» عند الأول، و «الصورة» التي يوزعها الثاني على العالم، والسبب ببساطة أن الأخير -رغم أنه عربي مسلم- لم يعرف الإسلام إلا من خلال تجربة المسيحية مع الدولة في أوروبا، باعتبارهما تجربتين متطابقتين، وذلك إمَّا عن جهل وإما عن قصد، لموقف مسبق من الإسلام كدين وليس كحضارة!

وليس ثمة تأثير لهذه الصورة العربية عن الإسلام، على الموقف الغربي منه، إلا من قبيل تأكيد الصورة وتثبيتها في الضمير العام الغربي، من قبيل «وشهد شاهد من أهلها».

والحال أن كثيرًا من المواقف الغربية من الإسلام، ربما تكون قد بدأت من بين ظهراني الأمة وليس في باريس أو لندن أو واشنطن وبرلين، والحقيقة أن مصطلح «الإرهاب الأصولي» أو « الإسلامي» كان منتجًا علمانيًا عربيًا بامتياز، قبل تسويقه

عالميًا بعد أحداث سبتمبر الدامي، بدون التطرق إلى أنماط أخرى من صور العنف الديني البروتستانتي أو الكاثوليكي أو اليهودي المنتشرة في دول غربية ذاتها، حيث اختفى ذلك عن المشهد وليتصدره فقط «الإرهاب الإسلامي»، وجرى استثمار اللحظة التاريخية تلك في تبرير نظريات الصراع الحضاري والديني والثقافي بين الديانتين الكبيرتين في العالم: المسيحية والإسلام!

وهذه هي المشكلة: الغرب لم يعد يعرف الإسلام إلا من خلال ما يكتبه علمانيون عرب متطرفون وما يقدمونه من صورة عنه لا تخلو من جهل أو انتهازية أو تصفية حسابات وثارات سياسية وأيديولوجية لا تخفى على أحد.

- ٢ -

يوم ٥ من نوفمبر عام ٢٠١٠ نشرت الـ «بي بي سي» خبرًا بعنوان «طفلة في العاشرة من عمرها تنجب في إسبانيا»!

الخبر في أصله أعلنته وزيرة الشؤون الاجتماعية في إقليم الأندلس «ميكائيلا نافارو» والتي كشفت عن أن الطفلة رومانية وأنجبت أنثى في مدينة «خيريو ديلا فرونتيرا».

الـ«بي بي سي» نقلت عما وصفته «وسائل الإعلام الإسبانية: (أن الأب يعتقد أنه أيضًا طفل، يبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا ويعيش في رومانيا).

ونشرت وسائل الإعلام المحلية صورًا لجدة المولودة وهي

من غجر رومانيا وهي واقفة تبتسم أمام بناية متواضعة تقطنها الأسرة في بلدة «لبريخا». الجدة ـ وبحسب بي بي سي ـ قالت لصحف محلية: (إن ابنتها وحفيدتها في حالة جيدة وإن المولودة في غاية الجمال).

وذكرت صحيفة «دياريو دي خيريز» اليومية التي كانت أول من نشر الخبر إن الجدة لا تفهم سبب الاهتمام الشديد بقصة ابنتها وقالت إن هذا هو سن الزواج الطبيعي في رومانيا.

وتختتم «بي بي سي» تقريرها بالقول إن الإحصائيات تشير إلى أن ١٧٧ طفلة دون الخامسة عشرة من العمر قد أنجبنَّ في إسبانيا عام ٢٠٠٨.

تُرك هذا الخبر على موقع «بي بي سي»، إلى ما يزيد عن ثلاثة أيام، كخبر رئيسي في صدر صفحتها الأولى! ومع ذلك ظل حبيس موقعها الالكتروني ولم يخلف صخبًا إعلاميًا كما يُفترض في مثل هذه الحوادث.

اللافت في الخبر، أن الجدة قالت إن هذا هو سن الزواج الطبيعي في رومانيا... وهنا ربما تتمحور المفارقة الجديرة بالتأمل. ففي إسبانيا ـ المسيحية ـ ما يقرب من مائتي طفلة أنجبنَّ أطفالاً عام ٢٠٠٨ فقط من علاقات جنسية لا ندري ما إذا كانت مشروعة أو خارج إطار الزواج الموثق، غير أن كلام الجدة بالنسبة للطفلة الرومانية فأنه من المرجح أن الإنجاب كان من خلال علاقة مشروعة «زواج» رسمي بين طفلة وطفل عمره لا يتجاوز الثلاثة عشر عامًا، بل تكشف الجدة بأن الزواج في مثل هذا العمر هو التقليد الشائع في رومانيا «المسيحية» أيضًا.

مثل هذه الحوادث لم تثر أية احتجاجات من قبل الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان أو ما يُسمى بالاستغلال الجنسي للأطفال، بل تقبلتها تلك المنظمات باعتبارها ممارسة اعتيادية ومألوفة!... رغم أنها وقعت في المجتمعات الغربية المسيحية والتي تبدي تألمها واحتجاجاتها حال وقعت حوادث مشابهة في العالم الإسلامي، حيث يجري توظيفها على نحو يُسيء للإسلام بزعم أنه يجيز زواج القُصَّر فيما يمكن وصفه بالاستغلال الجنسي للأطفال!

المسألة -إذن- ليست مسألة «حقوق إنسان» محايدة، وإنما هي شعارات تقوم على الفرز الطائفي حيث يُسكت عنها حال وقعت في الغرب المسيحي، فيما تقوم الدنيا ولا تقعد إذا حدثت في الشرق المسلم!

- ٣ -

الغرب الحالي، هو نتاج انتصاره النهائي على المسيحية السياسية، والتي تركت في الذاكرة الجماعية الغربية؛ خبرات مؤلمة غير مسبوقة في التاريخ الإنساني، ولعل ذلك ما حمل الغرب على أن يصر بأن تظل الكنيسة بمنأى عن السياسة خشية العودة إلى عصر الحروب الدينية مجددًا.

هذه التجربة تخص الغرب وحدة، وإن كان البعض في العالم الإسلامي، يريد من المسلمين أن يسدِّدوا فاتورة هذه التجربة، بتحويلهم إلى صورة مستنسخة من خبرة الغرب مع المسيحية

السياسية... ومع ذلك فإن الغرب اليوم، مسئول عن ظاهرة العودة التدريجية للمسيحية السياسية، وإن اتخذت خطواتها «البكر» في صورتها «الروحية» المحضة، إذ يعطي الغرب في نسخته العلمانية الأكثر تطرفًا وشذوذًا؛ مبررًا وشرعية لـ«البديل الروحي» المسيحي.

وعلى الرغم من أن الكنيسة الغربية، منقسمة في مواقفها من التطرف العلماني - بشأن الزواج المثلي - تصديها له في بعض الملفات - مثل حق الإجهاض - إلا أن الفراغ الروحي الذي لم تكترث به العلمانية الغربية طوال القرون الماضية، بدأت الكنائس - رغم مشاكلها الداخلية - تتمدد فيه، على النحو الذي يمهد لعودة النفوذ السياسي للكنيسة، بكل حمولتها ومجاهدتها لتراث العنف التاريخي الذي مارسه باباوات العصور الوسطى في صورة حروب دينية كانت الأكثر قسوة في التاريخ.

هذه الظاهرة سجلها مسح تحليلي أجرته مؤسسة «بيو فورم» لبحوث الأديان، مبنيًا على آراء ٧٤٢ أمريكيًا بالغًا، بين الفترة من ١٤ إلى ٢١ أبريل ٢٠٠٩، وشمل طوائف البروتستانتيين الإنجيليين البيض، والكاثوليكيين البيض غير اللاتينيين. النتيجة أعلنتها المؤسسة يوم ٢٩/٤/٢٠٠٩، وقالت بالنص - وبحسب ما نقلته الـ سي إن إن يوم ١/٥/٢٠٠٩ -: (إن قابلية الأمريكيين لدعم استخدام التعذيب مع المشتبه بهم في الإرهاب، تزيد مع زيادة ذهابهم إلى الكنائس لحضور القداسات الأسبوعية). الدراسة التي أجرتها «بيو فورم»، أكدت العلاقة بين الميل إلى العنف وبين التردد على الكنائس الأمريكية. ولعل الرئيس الأمريكي الأسبق

«جورج بوش»، كانت انفعالاته العنيفة والمتطرفة والدموية، نتاج حضور المسيحية السياسية في تصوراته الخاصة عن «المخالف الديني» وتصنيفاته الحادة للعالم: محور الشر ومحور الخير... من ليس معنا فهو ضدنا... ثم ذروة هذه النزعة في إعلانه الحروب الدينية على العالم الإسلامي.

من الواضح ـ إذن ـ أن حركة الإصلاح الديني التاريخية، ربما لم تثمر تغييرًا جوهريًا، في المزاج العام، والذي مارس العنف مع المخالفين دينيًا، ما يطرح سؤالاً بشأن ما إذا كان إرثًا تتوارثه الأجيال المتعاقبة، ولعلها تستحق المراقبة والمسح التحليلي الدائم.

ـ ٤ ـ

إثر الفيضانات التي اجتاحت بريطانيا أواخر شهر يونيو عام ٢٠٠٧، وخلّفت أربعة قتلى وأكثر من ٣٠ ألف مشرّدًا، نقلت صحيفة «صنداي تلغراف» في عددها الصادر يوم ٢ـ٧ـ٢٠٠٧، عن أساقفة كبار في الكنيسة البريطانية قولهم: (إن الفيضانات الأخيرة التي شهدتها البلاد هي عقاب من الله على زيادة الجشع والفسق). ونقلت عن أحدهم قوله أيضًا: (إن التراخي في قوانين الزواج والتشريعات المؤيدة للمثليين هي سبب الفيضانات التي ضربت بعض المناطق البريطانية، وشرَّدت آلاف الأشخاص). وعندما عقَّب البعض على هذه التصريحات مستغربًا بالقول: (إن الأبرياء عوقبوا بالفيضانات؟!). ردَّ الأساقفة: (إن غضب الله لا يميِّز بين البشر)!

ونسبت الصحيفة البريطانية إلى أسقف وصفته بـ«رفيع المستوى» قوله: (هذا حُكم قوي وواضح؛ لأن العالم أصبح متعجرفًا في اختيار طريقه). مضيفًا: (نحن نقطف نتائج انحطاطنا الأخلاقي والأضرار التي ألحقناها بالبيئة. نحن نمرُّ الآن بأزمة أخلاقية؛ لأن كل أساليب الحياة باتت غير شرعية).

هذا الكلام، قيل في «بريطانيا الديمقراطية» وليس في بلد عربي «ظلامي»، بحسب وصف بعض غلاة العلمانيين الاستعلائيين! ولم يحدث أية ضجة، ولم تنبرِ أقلام وصحف للتهجم على الأساقفة، والسخرية منهم وتحويلهم إلى مادة إعلامية للتندر وإطلاق النكات، وما كنا سنعلم عن هذه التفسيرات الكنسية للفيضانات شيئًا، لولا أن نقلته ـ آنذاك ـ وكالة الأنباء الألمانية!

ولقد كتب عدد من الأمريكيين المنتمين إلى المحافظين الجُدد مقالات – نشرت صحيفة «الحياة اللندنية» بعضها – تكلمت صراحةً بأن (إعصار كاترينا عقوبة من الرب بسبب دعم الولايات المتحدة لانسحاب إسرائيل من غزة). وبُعيد «إعصار كاترينا» بأيام نقلت «رويترز» عن القس «فرانكلين جراهام» قوله أثناء زيارة له لمدرسة مسيحية بولاية فيرجينيا الأمريكية: (لقد كانت هناك سحابة روحية سوداء فوق «نيوأورليانز» منذ سنوات)، موضحًا أن «نيوأورليانز» مدينة تُعرف بعبادة الشيطان، وانتشار الخمور، وتعاطي المخدرات، وأن البعض يعتقد أن الله استخدم الإعصار من أجل عمل صحوة دينية هناك.

الوكالة ذاتها علّقت على ذلك بقولها: (إن بعض المسيحيين الأمريكيين يرون أن التطهير الجيد سيبدأ من الحانات والنوادي الراقصة المتراصة بشارع «بوربون» بالحي الفرنسي بالمدينة، حيث يجتمع السائحون والمحليون هناك عند قدومهم إلى المدينة، خاصة أثناء احتفالات «ماردي جراس» السنوية التي تشهد العديد من مظاهر الخلاعة والعربدة). ونقلت عما وصفته بـ«مصدرها» بأنه قد شوهد أحد الإنجيليين المنصرين ويدعى «مايكل ووكر» بشارع «بوربون» حاملاً لافتة مكتوبًا عليها (الوقت ينفد. هل تعرف المسيح؟).

كل هذه التفسيرات الدينية للظواهر الطبيعية، بلعها المثقفون العرب، فقط لأن قائلها من ذوي العيون الزرقاء والشعر الأشقر، من الذين يشعر المثقف العربي أمامه بالخضوع والطاعة والاستسلام لـ«قوامته» عليه، وكأن الله سبحانه رفعه عليه درجة!

- ٥ -

في نهاية عام ٢٠٠٧، عُقِد في القاهرة مؤتمر كان مثيرًا لاستغراب الرأي العام في ذلك الوقت تحت لافتة «المؤتمر الدولي للرفق بالحيوان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية». استمر ثلاثة أيام.

المؤتمر الذي نظَّمته وزارة الزراعة والجمعية المصرية لأصدقاء الحيوان، ناقش أوضاع الحيوانات في المنطقة وآلية

تنفيذية لحمايتها، وشارك فيه عدد من المنظمات الدولية في مجال حقوق الحيوان، و١٩ دولة عربية وأجنبية. محور المؤتمر كما جاء على لسان رئيس الجمعية آنذاك «د. أحمد الشربيني» هو «مناقشة أوضاع الكلاب الضالّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقية».

وابتداءً فإن البعض يعتقد أن الرفق بالحيوان تقليعة غربية، من بلاد الخواجات، تعكس تفوّقهم الإنساني على قسوة الشرق الهمجي، وهذا ليس صحيحًا بالمرة؛ فالرحم الغربي هو الذي قذف العالم بحِمم الشيوعية والفاشية والنازية والرأسمالية، وجميعها إفرازات بشعة ارتكبت جرائم لا تُغتفر في حق الإنسانية، هي التي خلَّفت أكثر من ٦٠ مليون قتيل في الحروب العالمية، و١٠٠ مليون آخرين من الهنود الحمر، ومثلهم من الأفارقة خلال رحلات الاسترقاق، ومليوني جزائري على سبيل المثال.

القتلة والمجرمون الكبار أمثال: هتلر وموسليني وستالين، صناعة الحضارة الغربية... السياسات الاستعمارية الغربية، هي التي جوّعت وأفلست الدول الضعيفة. لقد قرأتُ مؤخرًا أن في العالم اليوم توجد ٤١ دولة مفلسة، لا تستطيع سداد فوائد ديونها، ويموت سنويًا ١٥ مليون طفل من الجوع.

اطلعت على إحصائية تقول إن في فرنسا تسعة ملايين كلب، و٨ ملايين قطة تستهلك ٤ مليارات دولار، في حين أن ميزانية بعض الدول مثلاً ٤٠٠ مليون دولار؛ أي أن كلاب وقطط فرنسا تأكل عشر مرات أكثر مما يأكل شعب بكاملة.

أما الحضارة الإسلامية فكانت أكثر حضارات العالم إنسانية عندما كان الإسلام دينًا وممارسة حقيقية (كان خُلقه القرآن)، وليس شعارات أو مجرد مادة في الدستور؛ إذ كان هناك آنذاك أوقاف لرعاية الطيور المهاجرة والحيوانات الضالّة، في حالة فريدة لم تكن تعرفها أية دولة في العالم، بما فيها أوروبا التي ما انفكت تستعلي علينا بإنسانيتها.

نحن إذن أبناء حضارة لها السبق في الرفق بالحيوان، ليس باعتبارها ممارسة اجتماعية من قبيل التقليد والعرف والإلف الاجتماعي، ولكن باعتبارها تعبُدًا لله، فحديث النبي صلى الله عليه وسلم (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث)، هو الذي أسَّس لمنظومة الوقف في التاريخ الإسلامي، وهي المنظومة التي تكفلت وحدها بتسيير أحوال البلاد والعباد، وتركت حضارة كبيرة لم يضف إليها المسلمون شيئًا، وتركيز الإسلاميين على التاريخ العسكري الإسلامي وحده... وهو ما أحدث قطيعة بين الأجيال الحالية، وبين تاريخها وحقيقته، فخُيّل إليهم أن الحضارة بدأت بالغرب وانتهت إليه، وأن كل ما هو غربي هو بالضرورة إنساني وكل ما هو شرقي فهو بالضرورة بدوي الطبع فظ الأخلاق غليظ القلب!

هذه المغالطة، هي ثمرة القطيعة الحضارية للمسلمين المعاصرين ـ وعلى رأسهم الإسلاميون ـ مع التراث الإنساني الإسلامي في أكثر مراحله إشراقًا وتألّقًا، نتيجة تآمر تيارات ثقافية عربية عليه، وتواطئها مع الثقافة الغربية باعتبارها الثقافة المنتصرة؛ لأنها الأكثر إنسانية دون حضارات وثقافات

الآخرين! وساعدهم على ذلك قلة وعي الإسلاميين بطبيعة الحال.

- ٦ -

في الولايات المتحدة الأمريكية من ١٥ إلى ٢٠ مليون أمريكي مسلم، ومع ذلك لم نسمع قط، أن مسلمًا تبوأ مقعدًا سياديًا في المؤسسات الرسمية الأمريكية!

بعد أحداث سبتمبر الدامية، حاولتْ واشنطن إعادة غسل موقفها من الأقلية المسلمة، على خلفية التجهيز لحملتها العسكرية والثقافية على العالم الإسلامي، فقرَّرت تعيين أمريكي مسلم يدعى «عثمان صديقي» سفيرًا لدولة مجهولة لا يعرفها أحد في العالم وهي دولة «تيفالو»!

وبمناسبة اختيار الحزب الديمقراطي الأمريكي لبارك أوباما، مرشحًا رسميًا له على مقعد الرئاسة يوم ٢٨ أغسطس عام ٢٠٠٨، نشر «واشنطن ريبورت»، دراسة بعنوان «أوباما يبدأ تاريخًا جديدًا لأمريكا والعالم» تعرَّض لميراث العبودية لأمريكا؛ وذلك بمناسبة الأصول الأفريقية المسلمة للمرشح الديمقراطي، قال فيه بالنص:

(ورغم دخول أوباما البيت الأبيض، يصعب القول إن الأمريكي الأسود قد نال كل الحقوق، والفرص المتاحة لنظيره الأبيض بعد، نعم تحسنت ظروف معيشة السود بشكل عام، لكن الفوارق لا تزال قائمة. صحيح إنه لم يعد يُمنعون من

دخول المطاعم والمسارح ودور السينما، ونعم هناك الكثير من رؤساء الشركات ورؤساء المدن والصحفيين والناجحين في كل المجالات، وطبقًا لإحصاء رسمي بلغ عدد السود ٣٤,٧ مليون نسمة، أو نسبة ١٣,٤٪ من إجمالي عدد السكان. وتبقي المشاكل الكبيرة للسود الأمريكيين ممثلة في عدة ظواهر مقلقة أبرزها:

• الفقر: يعيش ٢٤,٧٪ من السود تحت خط الفقر، وتبلغ هذه النسبة ١٢,٧٪ على المستوى القومي الأمريكي. ويُقصد بالفقر أمريكيًا حصول عائلة مكونة من أربعة أفراد على أقل من ١٨,٤٠٠ دولار سنويًا.

• التعليم: يتعرض التلاميذ السود في حالات الإخلال بالنظام لعقوبات أكثر صرامة من نظرائهم البيض، ويجد الكثير من التلاميذ السود أنفسهم في مدارس ضعيفة التجهيز.

• الصحة: معدل عمر الأمريكي الأسود أقل من نظيره الأبيض بـ ٦ سنوات.

• العدالة ونظام المحاكم: يتعرض السود أكثر من غيرهم لرقابة الشرطة في الأماكن العامة، كما أن احتمال الحكم عليهم بالإعدام يبلغ أربعة أضعاف احتمال الحكم على البيض في الجرائم المشابهة.

• السكن: تكون الأماكن الأكثر تلوثا في الولايات المتحدة عادةً على مقربة من مناطق سكن السود.

• الزواج المختلط: ما تزال نادرة بين السود والبيض وتبلغ فقط (٠,٦٪).

- ٧ -

بعد الحادث الإجراميّ المُروّع ضد المصلين المسلمين في نيوزيلندا (الجمعة ١٥/٣/٢٠١٩)، أخذ الغضب العقول بعيدًا عن الرصانة والحكمة كرد فعل طبيعي ومفهوم... فالجريمة بربريَّة بلا شك، وهي إحدى تجليات ما بعد اليمين المتطرف، وأكثر تعبيراته دمويَّةً ووحشيةً... ولكن - في النهاية - علينا أن نهدأ قليلاً ونتكلم بعد أن يسكت عنا الغضب.

البعض - في عز الأزمة - طالب بأن تعترف القارة الأوروبية «القاسية»، بكل جرائمها في حق الشرق المسلم... عليها أن تعتذر عن غزوه واستعماره... وهو طلبٌ ربما يُفضي إلى شبيهه من الطرف المقابل: على المسلمين أن يعتذروا على ما فعلوه في عهود الفتوحات عندما غزوا العالم، واستعمروه وغيَّروا لغته ودينه وهويته!

مطالب عبثية وعدمية: لا الغرب سيعتذر، ولا المسلمون سيعتذرون... فالأجيال الحالية ليست مسئولة عما فعله الآباء الأولون، والقرآن أدانَ مثل تلك المقايضات العبثية في قوله تعالى: (تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

لابد أن نعترف أنه يوجد ما يبعث على الفزع، في خطابات الحضِّ على الكراهية هنا «المسلمون» أو هناك «الغربيون»، المسألة لا تتعلق فقط بموقف اليمين الأوروبيِّ المتطرف من المهاجرين، ولا من موقف الإسلاميين المعادي للغرب ولكل ما يأتي منه من أفكار وقيم واجتهادات حداثية... وإنما يتعلق أيضًا

بخطابات رسمية مرسلة وغير مسئولة: فعندما يقول «ماكرون» ـ مثلاً ـ إن «بشار» يقتل السوريين ولا يقتل الفرنسيين؛ لتبرير سكوت باريس على المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري، فعليه أن يتوقع ردًا عدوانيًا، من متطرفين محتملين قد تكتوي بناره فرنسا أيضًا... من يستطيع منع ذلك؟ وإذا حدث ـ لا قدَّر الله ـ فمن يتحمل مسئوليته؟

عندما يتحدث زعماء مسلمون محليون عن مؤامرات تُحاك ضد بلادهم في العواصم الغربية ـ مثلاً ـ فعليك أن تتوقع أن يبقى كل أجنبي في هذا البلد أو في تلك، هدفًا للاعتداء ـ بوصفه جاسوسًا ـ من مهوسين وأنصاف المتعلمين الذين يصدِّقون مثل هذا الخطاب الغوغائي الذي يعلِّق تعثُّر مشاريع الحداثة الوطنية على شماعة المؤامرات الكونية التي تُدبر بليل في برلين، ولندن، وباريس، وواشنطن ما شابه.

وإذا كان المسلمون يحتاجون إلى مراجعة مواقفهم المعادية للغرب، وأن يتصدر المشهد الإسلامي نُخبة حداثية، قادرة على صوغ مشروع مُقنِع للتعايش مع العالم؛ فإن الغرب يحتاج إلى التخلص من أسوأ نُخبة سياسية تحكمه الآن، وكلها قادمة من روافد يمينيَّة متطرفة ومعادية للآخر وللمهاجرين، ووصلت ذروتها مع تولي اليمينيّ الأمريكي المتطرف «ترامب»، رئاسة أكبر وأقوى دولة في العالم... الغرب يحتاج إلى زعماء وقادة ومجتمع أهلي يكون أقل تبلُّدًا وأكثر إنسانية وإحساسًا بمعاناة الآخرين.

الخاتمة:
شهادة غربية على الإسلام الأوربي

كان يتعين علينا عرض رؤية غربية رصينة تتبع الوجود الإسلامي في أوروبا وتاريخه ومراحل تطوره، والتحديات التي يتعثر فيها، تستنطق المسكوت عنه بشأن مسؤولية الساسة الأوروبيين الرسمين من جهة، ومسؤولية المسلمين الأوربيين من جهة ثانية، ومسؤولية النظم السياسية في العالم العربي والإسلامي من جهة ثالثة، في تأزيم عملية التعايش والتجاور والاندماج بين المسيحية الثقافية و»الوافد الجديد /الإسلام» بطبيعته المحافظة وبحمولته النضالية المثيرة للقلق، داخل الفضاء العلماني الغربي.

بعد عناء بحث حصلتُ على هذا المقال وقمت بترجمته إلى العربية والذي جاء نصًّا كما يلي:

(المسلمون في أوروبا: بناء «مشكلة»

Muslims in Europe: The Construction of a Problem

مقال من كتاب البحث عن أوروبا: مقاربات متناقضة

Article from the book The Search for Europe: Contrasting Approaches

الكاتب: Bichara Khader

من الجامعة الكاثوليكية في لوفان، لوفان، بلجيكا
Catholic University of Louvain, Louvain, Belgium

يعيش حوالي ٢٥ مليون مسلم في ٢٨ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. جاءت الغالبية العظمى من هؤلاء المسلمين بحثًا عن عمل وكانت هناك حاجة إليهم لأنهم يعملون في قطاعات يشار إليها عادةً باسم «صعبة وقذرة وخطيرة».

في الثمانينيات، بدأ يُنظر إليهم ليس على أنهم مهاجرون من المغرب أو باكستان أو تركيا ولكن على أنهم «مسلمون»، مما أدَّى في النهاية إلى تهديد النسيج الاجتماعي للمجتمعات الأوروبية.

أدَّت الهجمات الإرهابية التي شنتها مجموعات صغيرة من المتعصبين الإسلاميين وتطرف الآلاف من المسلمين الأوروبيين الأصليين إلى زيادة المشاعر المعادية للمسلمين في أوروبا. ما لم يكن هناك جهد متزامن من قبل المهاجرين للاندماج بشكل أفضل في المجتمعات الأوروبية ومن قبل الجمعيات الأوروبية لإظهار الانفتاح، فقد تصبح التوترات مثيرة للقلق.

يثير وجود حوالي ٢٥ مليون مسلم في ٢٨ دولة من دول الاتحاد الأوروبي حاليًا جدلاً وخوفًا وحتى كراهية.

لم نشهد من قبل مثل هذا المناخ من الشك المتبادل بين المسلمين والمجتمعات الأوروبية الرئيسية. تُظهر استطلاعات

الـرأي العام في أوروبـا خوفًا ومعارضة متزايدة للمسلمين الأوروبيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم تهديد للهوية الوطنية والأمن الداخلي والنسيج الاجتماعي.

المسلمون، من ناحية أخرى، مقتنعون بأن غالبية الأوروبيين يرفضون وجودهم ويشوهون دينهم ويصوره كاريكاتيرًا.

إن سوء الفهم هذا مقلق لأنه يغذي الإسلاموفوبيا الخطيرة من ناحية والتطرف من ناحية أخرى. تشعر الدول الأوروبية بالقلق من هذه التطورات لأنها تعرِّض التعايش المنسجم للخطر. وعليه، فقد اتخذوا إجراءات وسنُّوا قوانين لمكافحة القوى المتطرفة والحد من التطرف وتحسين اندماج المسلمين في البلدان المستقبلة.

لكن الوضع ليس بسيطًا. كيف يمكن لأوروبا أن تشجِّع اندماج المسلمين في الدول العلمانية؟ هل الراديكالية والتطرف مرتبطان بالتهميش الاقتصادي؟ هل هي نتاج قصة تقسم العالم إلى معسكرين: نحن وهم؟ هل التطرف قائم على الدين فقط؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا قتل متطرف نرويجي، في عام ٢٠١١، العشرات من مواطنيه من غير المسلمين؟... تستمر الدول الأوروبية في التعامل مع هذه الأسئلة الشائكة دون أن تكون قادرة على ابتكار إجابة متماسكة.

حجتي هي أن المسلمين يستقرون بشكل دائم في أوروبا، وأن الغالبية العظمى منهم يريدون العيش بسلام، وأن سياسات التكامل الأوروبية كانت غير منتظمة وغير متسقة وأن أقلية صغيرة فقط من المسلمين منخرطون في أنشطة متطرفة.

كما أنني أزعم أنه بالإضافة إلى التطرف القائم على الدين «مجموعات أو أفراد بدوافع دينية»، هناك تطرف قائم على الهوية «أحزاب اليمين المتطرف»، وهو أمر لا يقل خطورة، ويجب على أوروبا مواجهة كلتا المشكلتين عن طريق تجفيف المصادر الأيديولوجية للتطرف.

أخيرًا، أوضح أن التطرف الإسلامي في أوروبا لا يزال هامشيًا. هذا التطرف ليس نتيجة فشل الاندماج، بل هو نتيجة الروابط المحلية والعالمية، والتي ترتبط بتمزق الهوية وتعريض الشباب الأوروبي المسلم لصور الدمار والعنف التي لا تطاق في العديد من البلدان الإسلامية، ولا سيما تلك الموجودة في الشرق الأوسط. ما إذا كان هذا العنف نتيجة للتدخل الغربي، مثل غزو العراق والهجمات الإسرائيلية في غزة، أو نتيجة لهجوم الأنظمة الإسلامية على شعوبها، كما هو الحال في العراق أو سوريا، هو أمر غير ذي صلة.

• يرتبط السكان المسلمون في الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي بديناميكيات الهجرة

The Muslim population in the EU is mainly linked to migration dynamics

إن وجود المسلمين في أوروبا ليس ظاهرة جديدة. ابتداءً من عام ٧١١، غزا المسلمون مساحات شاسعة من شواطئ شمال البحر الأبيض المتوسط وأقاموا الخلافة والإمارات

بشكل رئيسي في شبه الجزيرة الأيبيرية لأكثر من سبعة قرون. كان سقوط أخر إمارة لغرناطة عام ١٤٩٢ بمثابة نهاية للحكم السياسي الإسلامي في إسبانيا. في وقت لاحق، أدَّت محاكم التفتيش إلى طرد المسلمين واليهود الصفارديين والإسبان الذين اعتنقوا الإسلام.

في نفس الوقت تقريبًا، في شرق البحر الأبيض المتوسط، هزم العثمانيون المسلمون الإغريق، وطردوهم من الأناضول، واستولوا على القسطنطينية (١٤٥٣)، التي أصبحت فيما بعد إسطنبول، وغزوا منطقة البلقان. حصلت دول البلقان على استقلالها في القرن التاسع عشر، قبل تفكيك الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. لم يُطرد البوسنيون المسلمون والألبان وكوسوفا، وهم يشكِّلون في الوقت الحاضر السكان المسلمين الأصليين في أوروبا.

تتناول هذه المقالة بشكل خاص قضية المسلمين الذين هاجروا إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والذين يمثلون الآن الجزء الأكبر من مسلمي الاتحاد الأوروبي.

في الواقع، عندما بدأت الدول الأوروبية إعادة الإعمار في نهاية الحرب، لجأت إلى مستعمراتها السابقة لتعويض نقص العمالة. هاجر مئات الآلاف من سكان شمال إفريقيا، معظمهم من البربر من المناطق الريفية التقليدية في جبال الريف، إلى فرنسا.

ذهب الإندونيسيون والسوريناميون إلى هولندا، ودخل الهنود والباكستانيون والبنغلاديشيون المملكة المتحدة. تعتبر

حالة ألمانيا أكثر تحديدًا لأنها كانت الوجهة الرئيسية للمهاجرين الأتـراك والأكـراد، على الرغم من أن تركيا لم تكن مستعمرة ألمانية، ولكنها كانت مجرد حليف في الحرب العالمية الأولى

من الـواضـح أنـه لـم يكن جميع العُمال المهاجرين في الخمسينيات من المسلمين، ولكن بالنظر إلى أن الحزام المباشر المحيط بأوروبا يتكون من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط المسلمة، والتي تمَّ استعمار معظمها من قبل الدول الأوروبية، فلا عجب أن غالبية العمالة الأجنبية المهاجرون في أوروبا مسلمون.

غادر هؤلاء المهاجرون بلدانهم في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بحثًا عن عمل ومزايا اجتماعية وأجور أعلى. كانت الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين من الجيل الأول من الشباب. لم يكونوا يعتزمون الاستقرار بشكل دائم ولكنهم كانوا يأملون في تجميع مدخرات كافية، والتي من شأنها أن تسمح لهم ببناء منزل، وفتح متجر، وشراء سيارة أجرة، وما إلى ذلك، والتحضير لعودة رابحة إلى وطنهم. نظرًا لأن إقامتهم كانت مؤقتة، فقد أرسل هؤلاء المهاجرون، سواء كانوا عازبين أو متزوجين، ما يقرب من ٨٠ ٪ من رواتبهم إلى عائلاتهم كتحويلات مالية.

بشكل عام، ساهم هؤلاء المهاجرون في الازدهار الاقتصادي للعديد من الدول الأوروبية حيث قاموا ببناء الطرق والسكك الحديدية، والعمل في مناجم الفحم، وتنظيف الشوارع والمكاتب، وبشكل عام، قاموا بالوظائف التي كان الأوروبيون

مترددين في القيام بها.

حتى عام ١٩٧٠، لم تكن هناك مشكلة هجرة، ولا بالأحرى مشكلة إسلامية في أوروبا الغربية. كان المهاجرون غير مرئيين إلى حد كبير في الأماكن العامة. لم يكن لديهم مطالب محددة تتعلق بدينهم لأنهم لم ينووا الاستقرار بشكل دائم، ولم يعانوا من التمييز أو التحيز لأنهم كانوا يساهمون في رفاهية المجتمعات الأوروبية. لم يكن هناك إسلاموفوبيا، على الرغم من وجود العنصرية الطبقية. باختصار، كان يُنظر إلى الهجرة على أنها هدية، وليست عبئًا، بل كانت أقل تهديدًا.

في أوائل السبعينيات، توقف الازدهار الاقتصادي الأوروبي. أزمة النفط عام ١٩٧٣ كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير» كما يقول العرب. منذ ذلك العام، سنَّتْ الدول الأوروبية قوانين تقيِّد الهجرة النظامية، ولكن في الوقت نفسه، خفَّفت القيود المفروضة على لم شمل الأسرة. سارع المهاجرون لإحضار عائلاتهم. أدَّت هذه المقاييس إلى تأثيرات كمية ونوعية كبيرة. إحصائيًا، زاد الحجم الهائل للسكان المهاجرين بشكل كبير في السبعينيات والثمانينيات. من الناحية الاقتصادية، تضاءل عدد العمال بين المهاجرين بشكل كبير. من الناحية الاجتماعية، كانت هناك عملية تأنيث لأعداد المهاجرين بينما افتتح وجود الأطفال مرحلة الجيل الثاني.

كل هذه التحولات أنتجت تأثيرات غير متوقعة. أولاً، أدى وصول العائلات من المناطق الريفية إلى تغيير مواقف المهاجرين تجاه القيم الدينية والثقافية. بينما وافق العمال

المؤقتون على «المساجد السفلية» (les mosqu»es des caves) كحل مؤقت لاحتياجات الصلاة، طلب المهاجرون المقيمون إقامة مساجد ومآذن. ثانيًا، ازداد ظهور المهاجرين في الأماكن العامة (النساء المحجبات، والأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، وما إلى ذلك). ثالثًا، تجمعت العائلات المهاجرة في مناطق معينة حيث يمكنهم العثور على هياكل دعم وشبكات اجتماعية غير رسمية. وهكذا يمكن للعائلات البقاء على اتصال دائم مع بلدانهم الأصلية عن طريق الهاتف أو الإنترنت أو السفر.

أخيرًا، في العقود الثلاثة الماضية، بلغت هجرة الزواج ذروتها مع دخول الجيل الأول والثاني من الشباب إلى سوق الزواج. لنأخذ مثالين فقط من هولندا، بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣، بلغت هجرة الزواج التركية ذروتها عند ٤,٠٠٠ سنويًا بينما سجلت هجرة الزواج المغربي رقمًا قياسيًا بلغ ٣,٠٠٠ سنويًا. ضمنت هجرة الزواج استمرار الخصوبة العالية بين السكان المهاجرين حيث يفضل العديد من المهاجرين من الجيل الثاني الزواج من أزواج من بلدان آبائهم الأصلية، وهم من الشباب والتقليديين والعازبين، بدلاً من الزواج من شريك مهاجر من الجيل الثاني مثلهم. من الواضح أن الهجرة الزوجية حافظت على ديناميكية الهجرة كما هي.

وهذا يميِّز بشكل كبير بين الهجرة الإسلامية إلى أوروبا والمغتربين المسلمين في الولايات المتحدة على أساسين: أولاً، المهاجرون المسلمون في أوروبا هم، على الأكثر، على بُعد ساعتين إلى أربع ساعات بالطائرة من بلدانهم الأصلية، في حين

أن المسافة بين الولايات المتحدة وأوطانهم لا تعطي سوى القليل من الخيارات سوى الاندماج في بوتقة الانصهار الأمريكية. ثانيًا، كما يجادل روبرت ليكين، «على عكس المسلمين الأمريكيين المنتشرين جغرافيًا، والمنقسمون عرقيًا والميسورون بشكل عام، يجتمع مسلمو أوروبا في جيوب قاتمة مع مواطنيهم». أخيرًا، معدل الزيجات المختلطة في الولايات المتحدة أعلى منه في أوروبا.

يفسِّر هذا التمايز، إلى حد ما، سبب عدم اعتبار الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة مصدر قلق كبير، بينما في أوروبا، على الأقل منذ الثمانينيات، أصبحت الهجرة مشكلة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن ثُلثي المهاجرين مسلمون. في الواقع، أصبح كل ما يتعلق بالإسلام في أوروبا مصدر قلق: انتشار المساجد وحجاب النساء والحماسة الدينية الجديدة. في هذا السياق، ظهرت الأحزاب اليمينية المتطرفة وبدأت في حشد الدعم في تقديم الهجرة كتهديد. ردًا على ذلك، بدأت دول أوروبا الغربية في إقامة دفاعات جديدة ضد التهديد الوسيط للهجرة الجماعية من خلال تعزيز الرقابة المباشرة على الهجرة من خلال أنظمة التأشيرات الصارمة والمراقبة الداخلية والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

لكن جميع الأطواق الصحية الموضوعة لا يمكن أن توقف أو حتى تبطئ تدفق الهجرة غير النظامية من بلدان الجنوب. أعاقت الحدود البرية الطويلة والسواحل للعديد من الدول الأوروبية

المراقبة الفعالة للحدود. في كثير من الحالات، أدَّت الضوابط البرية والبحرية فقط إلى إزاحة مسارات الهجرة، مما يجعل السفر أطول وأكثر خطورة ويزيد من ثراء المُتاجرين حيث أظهروا قدرتهم على التكيف مع اللوائح الجديدة. كانت بلدان جنوب أوروبا معرضة بشكل خاص للهجرة غير النظامية. في البداية، كانت إسبانيا وإيطاليا واليونان ومالطا بلدان عبور ونقاط انطلاق لوجهات أخرى. لكن في وقت لاحق، في التسعينيات، أصبحت بلدان المقصد النهائي لموجات المهاجرين غير الشرعيين.

وفقد الآلاف من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين حياتهم في محاولة للوصول إلى «إلدورادو الأوروبي» المتصور. لكن مئات الآلاف صنعوها. لقد عاشوا في أوضاع محفوفة بالمخاطر، سواء كانوا غير قانونيين أو غير نظاميين، ولكن على مَرِّ السنين، تمَّ تقنينهم، فيما وصفته إسبانيا بالانتظام، وإيطاليا، مصحات. في هذا الصدد، تعتبر حالة إسبانيا رمزية حيث قفز عدد المغاربة الأسنتادوس، لنأخذ مثالاً واحدًا فقط، من ٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٢ إلى ٧٥٠,٠٠٠ في عام ٢٠١٥، وهو مضاعفة بمقدار ١٥ ضعفًا. حدث الشيء نفسه في إيطاليا. ثبت أن ما يسمى بـ»حصن أوروبا» هو تمرين في الخيال.

مما لا شك فيه أن أنظمة التأشيرات التقييدية أثَّرت على الهجرة القانونية لكنها أدَّت إلى الهجرة غير النظامية. لم تثبط السيطرة الخارجية على الهجرة ومعسكرات الاحتجاز عزيمة المهاجرين. لذلك، ليس من المستغرب أن يوجد اليوم أكثر من مليون مسلم في إسبانيا وعدد مماثل في إيطاليا.

أصبحت المشكلة أكثر حدة في الآونة الأخيرة مع الزيادة الكبيرة في عدد طالبي اللجوء من البلدان الفقيرة أو المنكوبة في الجنوب، مثل سوريا والعراق وأفغانستان وإريتريا وحتى قطاع غزة. بينما يتم تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة للأحلام الغارقة، تتشاجر الدول الأوروبية حول تقاسم تكلفة الحدود البرية والشرطة الساحلية وحول توزيع طالبي اللجوء بين الدول الأوروبية.

دعونا ندرك أن التحدي مروع لأن السياسات الدفاعية والحمائية في البحر الأبيض المتوسط لم تنجح في ردع طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. وجد القادة الأوروبيون أنفسهم محاصرين بين الرافضين المذعورين، الذين يطالبون بالتكاليف المالية والمخاطر الأمنية والتحديات الاجتماعية والذين يطالبون بسياسات أكثر قوة لوقف تدفق الهجرة الجماعية، وبين المدافعين عن اللاجئين، الذين يطرحون المشكلة من حيث الكرامة الإنسانية وضرورة الحماية، مشيرًا إلى مثال الأردن ولبنان، اللذين يستضيف كل منهما أكثر من مليون لاجئ سوري.

ليس هناك شك في أن الوضع يصعب إدارته. فمن ناحية، في مواجهة ضخامة المأساة الإنسانية، لا يمكن لأوروبا أن تظل عمياء وصماء وذراعيها متقاطعتين. ومن ناحية أخرى، لا يمكنها أن تترك أبوابها مفتوحة على مصراعيها لبؤس العالم.

تُظهر هذه المراجعة التاريخية بوضوح أنه من خلال الزيادة الطبيعية وتدفقات الهجرة الجديدة، بجميع أشكالها، يتزايد عدد السكان المسلمين بسرعة في الاتحاد الأوروبي مما يثير

حيرة الدول الأوروبية، التي تُفاجأ بالأعداد الهائلة من اللاجئين وطالبي اللجوء. يمكن للمرء أن يراهن بسهولة على أن القلق الذي يحيط بقضية الهجرة لن يتلاشى طالما ظلت البلدان الإسلامية المجاورة محمومة ومزعزعة الاستقرار وطالما أن الإسلام الأوروبي هو مشكلة.

من هم مسلمو أوروبا؟
Who are the Muslims in Europe

ينقسم المسلمون في أوروبا إلى ست فئات:

١) المسلمون الأصليون الذين عاشوا في أوروبا لقرون عديدة، وخاصةً في البوسنة وألبانيا وكوسوفو، حيث يعد الإسلام عنصرًا أساسيًا في تاريخهم، ولكن أيضًا في رومانيا وبلغاريا، حيث يشكلون أقلية محلية، وفي بولندا وشبه جزيرة القرم، التي هي موطن لسكان المسلمين التتار القدامى.

٢) الطلاب ورجال الأعمال القادمون من بلاد المسلمين. يوجد في فرنسا وحدها حوالي ٧٠,٠٠٠ طالب من شمال إفريقيا، ولندن هي عاصمة رجال الأعمال العرب والمسلمين.

٣) المسلمون الذين دخلوا في البداية دون قيود، مثل مواطني الكومنولث في بريطانيا العظمى والجزائريين في فرنسا أو السوريناميين والإندونيسيين في هولندا.

٤) المسلمون الذين قدموا إلى أوروبا الغربية في الخمسينيات

والستينيات من القرن الماضي كعمال مهاجرين.

٥) مسلمو أوروبا الذين ولدوا في أوروبا لأبوين مهاجرين.

٦) وأخيرًا، طالبو اللجوء واللاجئون، الذين زادت أعدادهم بشكل كبير في السنوات الثلاث الماضية. من يناير إلى أغسطس ٢٠١٥، تدفق ٢٣٥,٠٠٠ لاجئ إلى أوروبا، غالبيتهم من الدول الإسلامية المجاورة.

نحن لا ندرج في هذه الفئات ٣٠ مليون مسلم في الاتحاد الروسي، الذي يضم العديد من البلدان الإسلامية.

في هذا المقال، سنتعامل فقط مع المسلمين من أصول مهاجرة في الاتحاد الأوروبي. وهم ينقسمون إلى ثلاث فئات: (أ) المسجلون كأجانب. (ب) الذين حصلوا على جنسية البلد الذي يعيشون ويعملون فيه، وأخيرًا (ج) أولئك الذين هم من أصل أوروبي.

إجمالاً، أقدر أن هناك حوالي ٢٣ مليون مسلم يعيشون في ٢٨ دولة أوروبية، ثلاثة أرباعهم بالفعل مواطنون أوروبيون بالتجنس أو الولادة. إلى هذه الأرقام، قد نضيف حوالي ٢ مليون مسلم هاجروا بشكل غير قانوني ولم يتم تقنينهم رسميًا بعد. وهذا يجعل إجمالي عدد المسلمين ٢٥ مليونًا، أي حوالي ٥٪ من إجمالي سكان أوروبا.

هذه الأرقام لا تشكِّل تهديدًا. ومع ذلك، هناك شعور واسع الانتشار بأن أوروبا تتعرض للغزو من قبل عدد متزايد من السكان المسلمين الذين لا يمكن أو لن يتم استيعابهم وأنهم يحلمون،

كما يجادل المدون Agnon de Albatros، بـ «تطبيق الشريعة الإسلامية في أوروبا وجعل هذه القارة الكافرة جزءًا من مجال الإسلام» (www.albatros.org).

وهكذا، أصبحت التركيبة السكانية للمسلمين موضوعًا مركزيًا للعديد من الكتب، حيث يُنظر إلى المسلمين على أنهم يطرحون «أكثر المشاكل خطورة بسبب دينهم وأعدادهم» (كريستوفر جالدويل).

أحزاب اليمين لا تقول أي شيء آخر. وكان شعار «ضد أسلمة أوروبا» هو الشعار الذي ردَّده متظاهرو بيجيدا الألمان في دريسدن عام ٢٠١٥.

هل هناك سبب للقلق؟

بالنسبة للعديد من الأوروبيين، الإجابة هي نعم، ليس فقط بسبب زيادة عدد المسلمين في أوروبا، ولكن أيضًا لأن الأوروبيين يبالغون في تقدير نسبة المسلمين في إجمالي السكان. وجد استطلاع أجراه معهد البحوث الاجتماعية عام ٢٠١٤ أن المستجيبين الفرنسيين قدروا نسبة المسلمين في فرنسا بـ ٣١٪، في حين أن النسبة الحقيقية لا تتجاوز ٦٪. وقدم الألمان النسبة ١٩٪ على الرغم من ٤٪ الفعلية.

بعض الديموغرافيين ليسوا أقل قلقًا. وهم يدركون أنه من المتوقع أن يقفز إجمالي عدد المسلمين من ٢٥ إلى ٣٥ مليونًا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٥. وهم يستدعون عوامل داخلية وخارجية. من بين العوامل الداخلية، تحديد معدلات الخصوبة الأعلى

بين النساء المسلمات وحقيقة أن السكان المسلمين أصغر سنًا: يمثِّل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا ٥٠ ٪ من السكان المسلمين في عام ٢٠١٥، مقارنة بحوالي ٣٣ ٪ في أوروبا غير المسلمة. كما يجادلون بأن النساء المسلمات يتزوجن بأعداد أكبر وفي سن أصغر ويطلقن أقل من نظرائهن غير المسلمين.

إلى هذه العوامل الداخلية، لا بد من إضافة صافي تدفق الهجرة.

على الرغم من أزمته الاقتصادية، لا يزال الاتحاد الأوروبي نقطة جذب للهجرة للعرب والأفارقة من جنوب الصحراء والآسيويين، إلخ. تشير الأحداث الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط، في عام ٢٠١٥، بوضوح إلى أن عوامل «الدفع» و«الجذب» لا تزال تلعب دورها. في واقع الأمر، لا تنتج ضغوط الهجرة الحالية حصريًا عن عوامل الدفع الخارجية، مثل الفقر والصراع والقمع. التركيز الحالي على عوامل الدفع يصرف الانتباه بعيدًا عن عوامل الجذب المهمة، مثل حقيقة أن الدول الأوروبية تستضيف بالفعل عددًا كبيرًا من المهاجرين أو السكان من أصول مهاجرة، مما يفتح قنوات جديدة للهجرة. كما تقول «إستر بن دافيد»: (كلما زاد عدد الأشخاص الذين يهاجرون من بلدة أو قرية معينة، زاد احتمال أن يتبع جيرانهم طريقهم).

لهذا الواقع، يتعين على المرء إضافة إمكانية الوصول إلى السفر، وتوسيع الشبكات الدولية وحقيقة أنه لا يزال هناك طلب في الطرف الأعلى من سوق العمل على المهنيين المؤهلين تأهيلاً عاليًا، وفي الطرف الأدنى، هناك طلب على العاملين في

القطاعات غير المنظمة من الاقتصاد، الذي يعتمد على قوة عاملة رخيصة وقابلة للاستغلال ليظل قادرًا على المنافسة. من الواضح أن ضغوط الهجرة من الدول الإسلامية وغير الإسلامية لن تتضاءل في أي وقت قريب. ومع ذلك، على الرغم من الزيادة المتوقعة في التركيبة السكانية الإسلامية في الاتحاد الأوروبي، لن يتجاوز عدد السكان المسلمين في أي دولة أوروبية ١٠٪ من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٣٥، باستثناء فرنسا وبلجيكا.

سياسات التكامل الأوروبي وحقائق الفصل العنصري
European integration policies and the segregation realities

منذ بداية هجرة اليد العاملة، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، تبنت الدول الأوروبية سياسات مختلفة فيما يتعلق بإدارة المهاجرين ودمجهم. لم تفعل بعض البلدان، مثل ألمانيا، سوى القليل في العقد الأول لتسهيل اندماج مهاجريها. اعتبرتهم «عمالاً ضيوفًا» مؤقتين (geist arbeiter). تبنت المملكة المتحدة وهولندا فكرة التعددية الثقافية، التي سعت الحكومات من خلالها إلى الحفاظ على هويات وعادات ثقافية متميزة. على النقيض من ذلك، تبنت فرنسا سياسة الاستيعاب من خلال فرض نموذجها العلماني.

مهما كان النموذج، فقد تجمَّع المهاجرون، كما قلت سابقًا، في أحياء عرقية تسمى الضواحي في فرنسا وضواحي إنجلترا.

بعد الانكماش الاقتصادي في السبعينيات وإغلاق المناجم والمصانع، أصبح المهاجرون أول من يتحمل وطأة الأزمة. ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، مما أدَّى إلى أعمال شغب واسعة النطاق في المملكة المتحدة وفرنسا (la r»volte des banlieues، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧). على الرغم من أن عددًا كبيرًا من المشاغبين كانوا من المسلمين، إلا أن معظم المراقبين يتفقون على أن الفصل الحضري وانعدام الفرص والحراك الاجتماعي التصاعدي كانا من العوامل الرئيسية وراء الاضطرابات.

كانت الاضطرابات الاجتماعية متزامنة تقريبًا مع الهجمات الإرهابية المميتة في مدريد عام ٢٠٠٤ ولندن عام ٢٠٠٥. وكانت فرنسا قد عانت بالفعل من هجمات إرهابية مماثلة في عام ١٩٩٧. ولم تسلم هولندا والدنمارك من اغتيال صانعي الأفلام ورسامي الكاريكاتير. هذه الأحداث المأساوية كانت بمثابة فتحات للعين. تعرضت نماذج التكامل القديمة للهجوم. لقد تمَّ التشكيك في التعددية الثقافية في المملكة المتحدة وهولندا، وتم التخلي تدريجيًا عن هذه السياسة، وصعَّدت الحكومات من جهودها لتحسين اندماج مجتمعاتها المسلمة. خففت ألمانيا من سياسة التجنس وسمحت للأتراك والأكراد بالحصول على الجنسية الألمانية. فقط فرنسا تمسكت بنموذجها العلماني.

مما لا شك فيه أن قضية الهجرة وسياسات الاندماج سيطرت على الجدل السياسي والفكري خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، واكتسب سؤالان زخمًا خاصًا: هل يتعرض مسلمو

أوروبا للتمييز والعزل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب تحميل الدول الأوروبية المسؤولية؟

من الواضح أن الإجابة تختلف باختلاف الانتماءات الأيديولوجية والمواقف السياسية، لكن دعونا نتمسك بالحقائق. نظرًا لأن غالبية المسلمين هم عمال مهاجرون أو مولودون من أصول مهاجرة، فهم أفقر من المتوسط الوطني، وغالبًا ما يعيشون في أحياء منفصلة. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أن الفقر غالبًا ما يرتبط بضعف الرقابة الأبوية والتسرب من المدرسة وانعدام الفرص. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تطور مقلق في الثمانينيات. بدأ يُنظر إلى المهاجرين، الذين كان يُنظر إلى مشاكلهم على أنها نتيجة لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي خلال العقود السابقة، على أنهم مختلفون ثقافيًا.

تم النظر إلى الفشل الواضح في الاندماج من منظور ثقافي، أي على أنه فشل في التكيف مع الثقافة الأوروبية وتبني المعايير والقيم والأساليب الأوروبية. بمعنى آخر، لا يندمج المسلمون لأنهم مسلمون، ويُنظر إلى الإسلام على أنه غير متوافق مع الثقافة والقيم الغربية. وبالتالي، فليس من المستغرب أن يتم بناء الإسلام على أنه مشكلة، وهذا التحول في الإدراك متزامن مع ظهور ما يسمى بالنهضة الإسلامية منذ عام ١٩٧٩. في الواقع، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كان «الآخر» عامل مهاجر من تركيا أو المغرب أو الجزائر أو باكستان، إلخ. ومع ذلك، في الثمانينيات، أصبح هؤلاء المهاجرون محاصرين في قفص مجتمعي واحد: الإسلام.

ومع ذلك، لا توجد جالية مسلمة واحدة في أوروبا. هذا خيال. يأتي المسلمون من بلدان مختلفة، ويعيشون في بلدان مختلفة ويتحدثون لغات مختلفة. إنهم منقسمون إلى حد كبير في عقيدتهم وعرقهم وكذلك في علاقتهم بالممارسة الدينية والدور الذي يلعبه الدين في حياتهم. لذلك من الخطأ إبعاد المهاجر عن وضعه هو. المهاجر المولود لأبوين مهاجرين جزائريين يحملان الجنسية الفرنسية هو أولاً فرنسي. فلماذا نحصره في مجتمع مسلم يفترض أنه مغلق وثابت إلى الأبد؟ إن الحديث باستمرار عن المجتمع الإسلامي يعني أن الإسلام يتفوق على الفرد المسلم باعتباره الفاعل المفترض للتغيير الاجتماعي والسياسي. بعبارة أخرى، كما يجادل «سامي زمني» من جامعة جنت، بشكل مناسب للغاية: (ليس المسلمون هم من ينتجون التاريخ، ولكن الإسلام هو الذي يحدِّد سلوك المسلمين وهويتهم. في النهاية، المسلم هو إنسان آلي، يديم إلى ما لا نهاية التعاليم الدينية للإسلام). مثل هذه الفرضية خاطئة وخطيرة، ليس فقط لأن الإسلام يفترض دور العدو الداخلي في حرب مجتمعية باردة بين المجتمعات الأوروبية ومسلميها، ولكن أيضًا لأن قضية الاندماج منفصلة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي. وتصبح القضية الوحيدة: مسؤولية المسلمين.

لحسن الحظ، فإن العديد من المسلمين يكافحون في طريقهم إلى المجتمعات الأوروبية ويدمجون معاييرهم تدريجيًا. تقدم العديد من قصص النجاح للمسلمين في جميع القطاعات، من الاقتصاد إلى الثقافة، دليلاً واضحًا على وجود

عقول مدهشة بين المسلمين.

المسلمون الحاصلون على تعليم عالٍ وأجور أعلى – مثل ٣٠٠,٠٠٠ عربي من الشرق الأوسط المقيمين في لندن أو المغتربين اللبنانيين في باريس – لا يعيشون في مجتمعات منفصلة ومندمجين جيدًا في المجتمع.

لسوء الحظ، فإن غالبية المسلمين في أوروبا هم عمال مهاجرون أو أبناء لعمال مهاجرين غير مؤهلين بشكل جيد للاندماج بشكل أفضل في المجتمعات الأوروبية، ليس بسبب الإسلام، ولكن بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

هل يجب إذن تجريم السياسات الرسمية لعدم الاندماج؟ أعتقد ذلك، إلى حد ما. كانت هناك أوجه قصور وحتى إخفاقات في فرنسا وأماكن أخرى. كانت السياسات الحضرية غير كافية. كانت حوافز التوظيف محدودة ولم تتم معالجة التمييز الوظيفي بشكل كافٍ. كل هذه النواقص هي الآن قيد المراجعة، ويتم اتخاذ التدابير، للأسف، حتى الآن، مع نتائج نادرة.

الشباب المسلم في أوروبا والتطرف والعنف
Muslim youth of Europe, radicalisation and violence

تعترف الدول الأوروبية بأن الغالبية العظمى من المسلمين في أوروبا لا ينخرطون في أعمال عنف أو أنشطة إرهابية، لكنهم في نفس الوقت يعترفون بوجود خلايا صغيرة أو «ذئاب

منفردة»، والتي تعتبر إسلاميين متطرفين. أنا شخصيًا لا أشارك نظرية الذئاب المنفردة لأنه خلف كل إرهابي، هناك مجموعات تقدم الخدمات اللوجستية والذخيرة والتدريب. لكن يجب طرح أسئلة شائكة: كيف يصبح المسلم الأوروبي الأصلي متطرفًا؟ لماذا؟

(إن التأكيد على أن الإسلام هو دين السيف وأن الأديان الأخرى، مثل المسيحية واليهودية أو حتى البوذية، هي أديان سلام، هو تأكيد مضلل بشكل فاضح).

يمكن أن يحدث التطرف لدى بعض الشباب المسلمين المحليين في المساجد المتطرفة، أو في السجن، أو خلال فترات الإقامة الطويلة في البلدان الإسلامية أو عبر الإنترنت.

تفجير مدريد عام ٢٠٠٤، الذي أسفر عن مقتل ١٩٢ شخصًا، نفذه مواطنون من شمال إفريقيا، معظمهم من المغاربة، كانوا مقيمين في إسبانيا، لكن قيل إن بعضهم له صلات بجماعة إرهابية مغربية مرتبطة بالقاعدة.

كان ثلاثة من منفذي هجمات لندن الأربعة عام ٢٠٠٥ من أبناء الجيل الثاني من المسلمين البريطانيين المحليين الذين تدربوا في باكستان.

ميراه، الإرهابي الفرنسي الذي قتل ثلاثة جنود وثلاثة شبان يهود في تولوز، وأولئك الذين اغتالوا رسامي كاريكاتير تشارلي إيبدو والمتسوقين اليهود كانوا من الجيل الثاني من المسلمين الفرنسيين من أصل جزائري. علاوة على ذلك، فإن بعض

الجهاديين المسلمين الشباب الذين انضموا إلى داعش في سوريا والعراق ولدوا وتعلموا في دول أوروبية، وكثير منهم من المتحولين إلى الإسلام في أوروبا.

لماذا إذن تنخرط أقلية صغيرة من الشباب الأوروبي المسلم في العنف؟

تميل الإجابات إلى الاختلاف بشكل كبير. مدرسة فكرية واحدة تتبنى وجهة نظر ثقافية تربط الإرهاب والجهاد والتطرف بالدين الإسلامي نفسه. بالنسبة لمناصريها، يعتبر العنف جوهريًا بالنسبة للإسلام نظرًا لأن معظم الصراعات الحديثة تحدث في البلدان الإسلامية ولأن غالبية الجماعات الإرهابية مسلمون، مثل القاعدة وداعش وبوكو حرام والصومال الشباب، إلخ.

مدرسة فكرية ثانية، تُعتبر واقعية، تؤكد أن فشل الحكومات الأوروبية في الاندماج الكامل للمجتمعات الإسلامية يجعل بعض المسلمين الأوروبيين أكثر عرضة للأيديولوجيات الجهادية.

يشعر بعض الشباب بالتخلي عن الركب والعزلة لدرجة أنهم يتحولون إلى الإسلام باعتباره شارة الهوية الثقافية. في مقابلة حديثة، أوضح «سلمان رشدي» ما يلي: (أعطِ كلاشنيكوف وزيًا أسود لشاب عاطل عن العمل، يكون ضعيفًا ومحرومًا، وأنت تمنحه السلطة). (Le Vif Express، ١٤ـ٢٠، أغسطس ٢٠١٥).

من الواضح أن هذه الحجج ليست مقنعة. إن التأكيد على أن

الإسلام هو دين السيف، وعلى النقيض من ذلك، فإن الأديان الأخرى، مثل المسيحية واليهودية أو حتى البوذية، هي أديان سلام مضلل بشكل فاضح وتاريخيًا خاطئ. لقرون، قسَّمت الحروب الدينية الدول الأوروبية إلى بعضها البعض. في الوقت الحاضر، ينظم الرهبان البوذيون عمليات قتل وترحيل جماعية للمسلمين في ميانمار، ويستعمر المتطرفون اليهود فلسطين وينهكون اليهود العلمانيين باسم الله.

لكن الحجة الأخرى ليست ذات مصداقية كاملة. أولاً، هناك ملايين المهاجرين الذين يعانون من الفصل والتمييز وانعدام الفرص لكنهم لا ينخرطون في أنشطة إرهابية. ثانيًا، بعض الهجمات الإرهابية، مثل تلك التي نُفذت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، ارتكبها أفراد متعلمون ومريحون اقتصاديًا. وثالثًا، من بين أولئك الذين ينضمون إلى داعش في سوريا والعراق، يمكن للمرء أن يجد عائلات بأكملها أو حتى متحولين.

في رأيي المتواضع، قد تساعد أربعة عوامل في فهم العملية التدريجية للتطرف بشكل كامل:

العامل الأول: هو التطرف القائم على الهوية. بالنسبة للعديد من الشباب المسلمين من أصول مهاجرة، سواء تمَّ التخلي عنهم أو اندماجهم بالكامل، هناك شعور واسع النطاق بأنهم غير مقبولين تمامًا كمواطنين. بعد ثلاثة أجيال، لا يزال يُنظر إلى المواطن الفرنسي من أصل جزائري على أنه جزائري ومسلم. ربما لم يزر الجزائر قط، وربما يكون غير مؤمن، لكنه لا يزال يُنظر إليه على أنه أجنبي. من الواضح أن بعض الشباب المسلمين

يشعرون بالتمزق بين بلد منشئ لا يعرفونه وبين بلدانهم الأصلية (فرنسا أو بلجيكا أو ألمانيا) التي تدير ظهورهم لهم. لا عجب أن يلعن بعض الشباب البلد الذي ولدوا فيه ونشأوا فيه.

العامل الثاني: هو التطرف الاجتماعي والاقتصادي. يرتبط هذا الشكل من التطرف بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الجيل الثاني والثالث من المسلمين. لا شك أن قلة الفرص مرتبطة بالفشل الموضوعي مثل ضعف التعليم والتدريب. البعض الآخر مرتبط بالتمييز الوظيفي. على سبيل المثال، أرسل صديق لي، شاب جزائري مسلم ومهندس ممتاز، طلبًا لوظيفة شاغرة ووقع الرسالة باسمه الحقيقي. حصل على إجابة بأن الوظيفة لم تعد شاغرة. أرسل نفس الرسالة مع بعض التعديلات الطفيفة، بما في ذلك اسمه الغربي، وتم استدعاؤه لإجراء مقابلة. يحدث هذا بشكل متكرر ويغذي الشعور بأن الدراسات الجامعية ليست بالضرورة سلمًا للحراك الاجتماعي في حالة العديد من المسلمين. على المدى الطويل، قد يزرع هذا بذور الكراهية.

العامل الثالث: هو البحث عن مهمة. في كثير من الحالات، رأينا الإرهابيين الذين أصبحوا فجأة متطرفين بأنفسهم بشدة ومتدينين بشكل متعصب، وانفصلوا عن عائلاتهم وأصدقائهم وتجسدوا ما أسماه «أوليفر روي»: (تمزق الأجيال). يسعى هؤلاء الشباب المتطرفون إلى فانتازيا البطولة، والتي أسميتها المقطع من «الصفر إلى البطل»، أو الانتقال من المجهولية إلى الشهرة. صاح قتلة رسامي كاريكاتير «شارلي إيبدو» في كانون

الثاني / يناير ٢٠١٥: (لقد انتقمنا للنبي محمد).

يعود هذا التطرف الذاتي جزئيًا إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، ولكن أيضًا إلى الانكشاف على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون الفضائي، والتي يتم تمويل بعضها بسخاء. ليس سرًا أن بعض القنوات الفضائية الممولة من بعض الدول الغنية تروِّج لقراءة حرفية للنصوص القرآنية، مما يساهم بشكل غير مباشر في تشكيل عقلية راديكالية تميل إلى رؤية العالم بمنطق ثنائي: الإسلام مقابل الآخر، الخير مقابل الشر. وهذا المنطق يؤدي إلى التعصب ونبذ المفاوضة والحوار والتسوية. وهنا يكمن الاختلاف بين الإرهابي الديني الراديكالي الذي لا يتفاوض والإرهابي القومي الذي يفعل.

العامل الرابع: هو التطرف القائم على الجغرافيا السياسية. وهذا يتعلق بالتعرض المستمر لشباب المسلمين الأوروبيين للمعاناة التي يلحقها الغرب وحلفاؤه الإقليميون بإخوانهم المسلمين في أجزاء كثيرة من العالمين العربي والإسلامي. ليس من المصادفة أن القاعدة وداعش لاحقًا زادت أنشطتها في العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. وأدَّت الهجمات الإسرائيلية الثلاث في غزة (٢٠٠٧ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤) إلى استياء دراماتيكي بين المسلمين ضد إسرائيل وحلفائها الغربيين، وخاصة الأمريكيون الذين اُتهموا بمكيالين للوقوف إلى جانب إسرائيل رغم انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. لكن الاعتقاد بأن هؤلاء الإرهابيين الذين دبَّروا الهجمات المروعة في مدريد ولندن وأماكن أخرى كانوا

ينتقمون من معاناة الفلسطينيين هو اعتقاد خاطئ ومضلل. كانت فلسطين بمثابة تبرير أكثر من كونها مصدرًا للتطرف لبعض المسلمين الأوروبيين الراديكاليين.

قد تتقارب كل أشكال التطرف هذه أم لا. لقد رأينا حالات لمتحولين أوروبيين أصليين ينخرطون في أنشطة إرهابية. كان إرهابيو الحادي عشر من سبتمبر من ذوي المهارات العالية والأثرياء. العديد من الإرهابيين ليسوا متدينين ولكنهم فجأة أصبحوا متدينين بشكل متعصب في نوع من التطرف الديني غير الرسمي. لقد رأينا أيضًا حالات التطرف في بلدان، مثل هولندا، التي قدمت الكثير لاستيعاب المهاجرين المسلمين (سياسة التوظيف بالإجراء الإيجابي، ودورات اللغة المجانية، وما إلى ذلك) في واقع الأمر، «محمد بويري» الذي قتل المخرج «ثيو فان جوخ» وُلِد في هولندا وكان يجمع إعانات البطالة.

هذه الحقائق لا تلغي تمامًا العلاقة بين فشل الاندماج والتطرف. ولكن الذي لا جدال فيه هو أن الأقلية المسلمة الراديكالية للشباب في أوروبا لديها الكثير لتفعله، كما تجادل «آنا ترياندافيليدو»: (من خلال الروابط العالمية والمحلية اليوم بدلاً من التكامل الفاشل أو العقوبة العرقية).

البنى المعادية للإسلام ومشكلات المسلمين

دعونا نعيد التأكيد على حقيقة لا يمكن إنكارها: منذ عام ٧١١، استحوذ الإسلام والمسلمون على المخيلة الأوروبية واستولوا عليها، أولاً كمنتصرين، ثم كدين منافس، وأخيرًا بوصفهم «الآخر» الداخلي مع موجات الهجرة الجديدة. وبالتالي، فإن الإسلاموفوبيا كخوف أو رأي متحيز للإسلام والمسلمين ليست ظاهرة جديدة. يكفي قراءة آلاف الكتب عن «الإسلام وأوروبا» منذ الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة الأيبيرية حتى الآن. خلال القرون الماضية، كان لدينا مجادلون ومؤرخون وصفوا الإسلام بأنه «مرآة أوروبا» – وهذا ما لم تعده أوروبا: متعصب وعنيف وغير متسامح ومعاد للنساء. في مثل هذه الصورة الأساسية، يُنظر إلى الإسلام على أنه كتلة متجانسة وثابتة وغير مستجيبة للتغيير. أظهر «إدوارد سعيد» في كتابه «تغطية الإسلام»، المغالطة الفكرية لمثل هذه الفرضية، لأنها تقع في فخ التعامل مع الإسلام بشكل موحد ولا تفهم عدم التجانس المعقد لظاهرة تاريخية.

الأمر المثير للفضول والقلق إلى حد ما هو أن الإسلاموفوبيا لا تتلاشى في القرن الحادي والعشرين. على العكس من ذلك، فهي تكتسب أهمية. لماذا؟ لا يوجد إجماع بين المثقفين حول العوامل التي تؤدي إلى إثارة هذه الظاهرة المعادية للإسلاموفوبيا. العديد من المفكرين، مسلمين وغير مسلمين، مقتنعون بأن الإسلاموفوبيا هي النتيجة الطبيعية للعنف

الشديد في البلدان الإسلامية، والهجمات الإرهابية ضد الغرب، والسلوك المستهجن لبعض مجموعات المهاجرين، وتطرف بعض الشباب من المسلمين الأوروبيين.

يزعم مفكرون آخرون أن ازدراء الغرب للإسلام والمسلمين له جذور تاريخية وهو متأصل في ثقافة التفوق في أوروبا. يذهب آخرون إلى أبعد من ذلك بالقول إن هناك صناعة جيدة التنظيم وذات تمويل جيد للإسلاموفوبيا تمكنت من جذب الرأي العام دون نزاع جاد. في هذا الصدد، تمَّ تحديد بعض وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية، باعتبارها من المساهمين الرئيسيين في تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا. تمَّ التلويح بهذه الحجة في كتاب «جون ريتشاردسون» الذي يمثِّل الإسلام: العنصرية والصحف البريطانية العريضة (٢٠٠٤)، ومقال «جاك شاهين»: (كيف خلقت وسائل الإعلام أسطورة الوحش المسلم) (يوليو ٢٠١٢).

كل هذه الادعاءات قابلة للنقاش لأنها تبالغ في تبسيط قضية معقدة. أولاً، هناك الكثير من القسوة في العالم، واندلع العنف بدوافع دينية في العديد من الأماكن، وليس فقط في البلدان الإسلامية. لكن على المرء أن يعترف بأن العنف الإسلامي قد تجاوز جميع أشكال العنف الديني الأخرى، ليس بالضرورة من حيث الحجم، ولكن من حيث «تهريب» العنف الجهادي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الهجمات الإرهابية في أوروبا. نفسها (انظر الكتاب الذي نشرته أكاديمية عبر الأطلسي: الإيمان والحرية والسياسة الخارجية، نيويورك، ٢٠١٥).

الحجة القائلة بأن تشويه سمعة الغرب للإسلام متأصل في الثقافة الغربية هي أيضًا مبالغة فادحة، لأنها تعتبر الغرب كتلة متراصة غير قادرة على التعاطف ومحاصرة في وجهات نظرها المنغلقة عن الإسلام والمسلمين. هذا خطأ تاريخيًا لأن العديد من المفكرين الأوروبيين قد دافعوا عن المسلمين في الماضي والحاضر (انظر كتاب Edwy Plenel: Pour les Musulmans، ٢٠١٤) وسلطوا الضوء حتى على المساهمة الرائعة للإسلام في الحضارة العالمية

بينما قد يفترض الحديث عن صناعة معادية للإسلام أن هناك نوعًا من المؤامرة الفكرية والسياسية ضد الإسلام والمسلمين، فهذا شيء لست مغرمًا به. ما هو مؤكد هو أن الإسلاموفوبيا مرتبطة بسياسات الهوية لأنها تسمح لأتباعها ببناء هويتهم في مواجهة الصورة السلبية للمسلمين وثقافتهم ودينهم. أدَّى الاستقرار الدائم للمهاجرين المسلمين، أو المسلمين من أصل مهاجر، في أوروبا إلى جلب «الداخل إلى الخارج» وحوّل الإسلام والمسلمين إلى قضية محلية وخطر داخلي. تفاقم هذا التغيير بسبب هجمات الفتاوى الإيرانية على الروائي «سلمان رشدي»، وأعمال الشغب في ضواحي فرنسا، والهجمات الإرهابية، والجدل الكارتوني، واغتيال المخرج الهولندي «ثيو فان جوخ»، والاعتداءات الأخيرة على رسامي الكاريكاتير في شارلي إبدو.

في سياق تواجه فيه الدول الأوروبية أزمة هوية وتراجعًا اقتصاديًا ومعدلات بطالة عالية، كل هذه الأحداث لن تؤدي إلا

إلى إحياء المشاعر المعادية للإسلام. لقد أصبح إسلام أوروبا كبش فداء وفزّاعة. ليس من المستغرب إذن أن يصبح نقاد الإسلام بين المثقفين الأوروبيين أكثر الكتب مبيعًا: أوريانا فالاتشي في إيطاليا (La rabbia e lıorgoglio، ٢٠٠١)، Thilo Sarrazin، في ألمانيا (Deutchsland schafft sich ab، ٢٠١٠)، Houellebecq، في فرنسا (Soumission، ٢٠١٥)، وكريستوفر كالدويل (تأملات في الثورة في أوروبا: الهجرة والإسلام والغرب، ٢٠٠٩) وبروس باور (بينما كانت أوروبا نائمة: كيف يدمر الإسلام الراديكالي الغرب من الداخل، ٢٠٠٦) في إنجلترا، وآخرين كثر

على المستوى الشعبي، تزداد المشاعر المعادية للإسلام بشكل كبير، كما كشفت دراسة خاصة عن الإسلام أجرتها مؤسسة برتلسمان (٢٠١٥). بالنظر إلى ألمانيا كدراسة حالة، يُظهر استطلاع الرأي العام ٢٠١٤ النسب المئوية التالية المقلقة: يعتقد ٥٧٪ من الألمان أن الإسلام يشكل تهديدًا ؛ ٦١٪ مقتنعون بأن الإسلام لا يتوافق مع الغرب. ٤٠٪ يقولون «بسبب الإسلام أشعر أنني غريب في بلدي». و ٢٤٪ يعتقدون أنه لا ينبغي السماح للمسلمين بالهجرة إلى ألمانيا.

كشف استطلاع أجرته منظمة YOU GOV في إنجلترا في أكتوبر ٢٠١٢ أن ٤٩٪ وافقوا على أنه سيكون هناك صدام حضارات بين المسلمين والبريطانيين البيض الأصليين.

هذه النسب معبِّرة تمامًا. لا تنصح الدول الإسلامية بتجاهلها لأنها مسؤولة أيضًا عن تشويه صورة الإسلام والمسلمين. لا

يمكنهم ببساطةٍ التنصل من مسؤوليتهم عن طريق تجنب القضية والإيحاء بأن الإسلاموفوبيا هي نوع من المرض الغربي المستعصي أو أن الإرهابيين الإسلاميين والجهاديين، مثل الجهاديين من أصل أوروبي، والقاعدة، وداعش، وبوكو حرام، وما إلى ذلك، لا تمثِّل الإسلام الحقيقي بل وتشوه صورة الإسلام، وهو دين سلام. هذه الحجة صحيحة سياسيًا، لكنها تخدم مصالحها الذاتية وليست ذات مصداقية.

بعد كل شيء، فإن الإسلام الراديكالي هو الشكل الديني الذي من خلاله يعبِّر نوع معين من الغضب السياسي العنيف عن نفسه. إنه بطريقة ما «صوت الاحتجاج» ضد الدول التي فشلت في الوفاء بتعهداتها، وضد القبول السائد والشذوذ في المجتمعات الإسلامية وضد النُّخب الحاكمة التي تسخر الدين في خدمة السلطة السياسية.

لذلك، بدلاً من لوم الغرب على كراهيته للمسلمين، يجب على الدول الإسلامية أن تسأل نفسها هذا السؤال الصعب: ما الخطأ الذي حدث من حيث المشاركة السياسية والفعالية الاقتصادية والتعليم الديني؟ لماذا يأتي هذا الغضب العدمي المدمر من داخل المجتمع المسلم؟ لماذا تمول بعض الدول العربية الغنية وتصدر الحركات الأصولية مع إحكام قبضتها على الاحتجاج والمعارضة في الداخل؟

ما لم يتم التعامل مع هذه الأسئلة بشكل صحيح، سيكون من الصعب اقتلاع الإيديولوجيات المتطرفة، وخنق العنف الديني باسم الله، وبالتالي تخفيف جاذبية الخطاب المعادي للإسلام.

مكافحة التطرف والتطرف في السياسات الأوروبية
Counter-radicalization and de-radicalization in European policies

منذ الهجمات الإرهابية الأولى في أوروبا، تمَّ وضع استراتيجيات وإنشاء مراكز دراسة متخصصة واعتماد سياسات لمواجهة التطرف العنيف. تتضمن مجموعة السياسات، من بين أمور أخرى، تعزيز اندماج المسلمين في الدول الأوروبية من خلال إنشاء هياكل للحوار بين ممثلي الإسلام والحكومات. في عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، أنشأت فرنسا المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (Le Conseil Fran¡ais du Culte Musulman)، وتم تعيين وزراء مسلمين في مناصب وزارية حكومية وتم تبني سياسة جديدة للضواحي (Une nouvelle politique pour les banlieues)، من بين أفعال أخرى.

على مدى عقود، كانت ألمانيا تعتبر مهاجريها عمالاً ضيوفًا مؤقتين ولم تظهر أي تسرع في تسهيل اندماجهم. تمَّ تقييد التجنس حتى التسعينيات. لكن قانونا صدر عام ١٩٩٩ سمح للجيل الثاني من الأجانب بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية. قدَّم قانون الهجرة لعام ٢٠٠٥ التمويل لدورات الاندماج الإلزامية. في عام ٢٠٠٦، افتتحت الحكومة الألمانية المؤتمر الوطني للإسلام، وفي عام ٢٠٠٧، تبنت الحكومة الفيدرالية خطة الاندماج الوطني الأولى، التي تركز على تعزيز القيم الألمانية للمساواة والمشاركة المدنية. في يوليو ٢٠١٠، أعلنت وزارة

الداخلية الألمانية عن إطلاق برنامج خروج لتقديم المساعدة للمتطرفين العنيفين الذين يسعون إلى إدارة ظهورهم للتطرف. على الرغم من أن ألمانيا أفلتت من هجمات إرهابية واسعة النطاق مثل تلك التي وقعت في مدريد، إلا أنها لم تكن محصنة تمامًا ضد الإرهاب. في ٢ آذار (مارس) ٢٠١١، أطلق مسلم من كوسوفو النار على حافلة تقل جنود أمريكيين وقتل اثنين منهم.

اتخذت هولندا سلسلة من الإجراءات لتعزيز اندماج مهاجريها. بالفعل، في عام ١٩٩٨، سنَّتْ الحكومة قانون اندماج الوافدين الجُدد. على عكس فرنسا، لم يتم حظر الحجاب، ولكن تمَّ حظر ارتداء الحجاب الكامل (البرقع) من قبل المعلمين والموظفين الحكوميين. تمَّ إنشاء هيئة إذاعية ذات توجه إسلامي في عام ١٩٨٦. وتم تشكيل مجموعة اتصال حكومية ومسلمة لتعزيز الحوار. في يونيو ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة قانونًا بشأن الخدمات البلدية غير التمييزية. في نفس العام، كان هناك سبعة أعضاء مسلمين في مجلس النواب، واحد في مجلس الشيوخ، وواحد في مجلس الوزراء، وعمدة روتردام كان مسلمًا أيضًا. مثل ألمانيا، لم تكن هولندا مسرحًا لأعمال إرهابية واسعة النطاق، ولكن في مايو ٢٠٠٢، قُتل بيم فورتوين، وهو ناقد مناهض للإسلام، وفي عام ٢٠٠٤، قُتل المخرج ثيو فان جوخ.

كانت إسبانيا دولة عبور للهجرة غير الشرعية، وبعد عام ١٩٩٠، أصبحت دولة المقصد النهائي. معظم المسلمين في إسبانيا هم من العرب والبربر المغاربة الذين كسبوا لقمة العيش في مختلف القطاعات المزدهرة. نظرًا لقربها من المغرب، جارتها

الجنوبية وشريكها الاقتصادي وصيد الأسماك، منحت إسبانيا بسخاء وضعًا قانونيًا للغالبية العظمى من المهاجرين المغاربة غير الشرعيين. ومع ذلك، في مارس ٢٠٠٤، تعرضت إسبانيا لأسوأ هجوم إرهابي في أوروبا. كان من الممكن أن يكون رد فعل إسبانيا قاسيًا، لكن على العكس من ذلك، أظهر مسؤولو وسائل الإعلام والحكومة ضبط النفس، وتجنب وصم جميع المهاجرين المسلمين. في عام ٢٠٠٦، تمَّ إطلاق منتدى للإدماج الاجتماعي للمهاجرين (Foro para la Integracion social de los inmigrantes)، وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، تمَّ اعتماد خطة استراتيجية للمواطنة والاندماج وخصصت ٢ مليار يورو للبرامج في التعليم والتوظيف والإسكان والخدمات الاجتماعية والمرأة والشباب. تنسق الحكومة مع اللجنة الإسلامية الإسبانية (CIE)، التي تمثِّل رسميًا مسلمي إسبانيا والتي تنسق جمعيتين مسلمتين رئيسيتين: الاتحاد الإسباني للجماعات الدينية الإسلامية (FEERI) واتحاد الجاليات الإسلامية. أدى الانشقاق في CIE إلى تشكيل المجلس الإسلامي الإسباني.

على الرغم من أن السياسات المتعلقة بالهجرة والاندماج ومكافحة الإرهاب هي مسؤولية الدول الأوروبية في المقام الأول، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يقف على الخطوط الجانبية. في مايو ٢٠٠٤، نشرت كتيب حول الاندماج. في سبتمبر ٢٠٠٥، تبنت جدول أعمال مشترك للتكامل. تمَّ إطلاق صندوق خاص لإدماج مواطني الدول الثالثة في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٩، تمَّ إنشاء منتدى تكامل أوروبي. هذه مجرد أمثلة قليلة على سياسات

التكامل للدول الأوروبية وإجراءات الاتحاد الأوروبي. ما إذا كانت هذه السياسات والتدابير ناجحة أم لا يتجاوز نطاق هذه المقالة.

لكن المثير للقلق هو أن جميع سياسات الاندماج لم تمنع بعض المتطرفين الشباب المسلمين من ارتكاب هجمات عنيفة مروعة في الدول الأوروبية وآلاف من الانضمام إلى الجماعات المقاتلة مثل داعش أو القاعدة.

وبالتالي، فإن تركيز سياسات الدول يتحول الآن نحو إزالة التطرف ومكافحة التطرف. في عام ٢٠٠٥، حدَّد الاتحاد الأوروبي اللهجة من خلال تبني استراتيجية واسعة لمكافحة الإرهاب تستند إلى أربعة أنواع من الإجراءات: المنع والحماية والمتابعة والاستجابة. في السنوات الأخيرة، أصبحت استراتيجية مكافحة الإرهاب هذه ركيزة سياسات جميع الدول الأوروبية. تبنت جميع الدول الأوروبية مجموعة واسعة من الإجراءات ردًا على الإرهاب والتطرف. وتشمل هذه تشديد الأمن والمراقبة؛ جهود أكبر لمنع التطرف في السجون أو في المساجد أو عبر الإنترنت؛ تعزيز التدريب على التنوع في المدارس؛ إعادة تأكيد الطابع العلماني للدولة؛ تدريب الأئمة المحليين؛ وإعادة إدماج العائدين من مناطق القتال. كل هذه الإجراءات تتحرك في الاتجاه الصحيح. لكنها قد تكون غير كافية إذا استمرت الدول الأوروبية في تجاهل بعض الحقائق المزعجة.

الحقيقة الأولى هي أن قوة الأفكار يجب أن تؤخذ في الاعتبار. التطرف الإسلامي هو الفرع الطبيعي للأيديولوجية الأصولية التي تتسلل إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتغزو

المساجد المحافظة وتنتشر عبر القنوات التلفزيونية الممولة بسخاء. وطالما أن الدول الأوروبية تتسامح في وسطها مع الأئمة المتطرفين الذين ينشرون التعصب والكراهية، وتقبل أن تواصل الدول الإسلامية الأجنبية تمويل بناء المساجد، وممارسة التأثير الهيكلي من خلال تعزيز العلاقات الدينية الوثيقة مع مهاجريها والنظر إلى الجانب الآخر عندما تقوم الأنظمة الإسلامية المحافظة بقمع الإصلاحيين فيها، فقد تكون الحرب ضد التطرف مسعى شاقًا.

الحقيقة المزعجة الثانية هي أنه من التضليل الفادح التأكيد على أن أقلية صغيرة فقط من المسلمين تدعم تصرفات المتطرفين والجهاديين أو أن الجماعات، مثل داعش، غير ممثلة للإسلام على الإطلاق. الواقع يتحدث على عكس ذلك، يتمتع المتطرفون بالدعم الكافي ليس فقط لأنهم يُنظر إليهم على أنهم طليعة إسلامية ترفض الإملاءات الغربية، ولكن أيضًا لأن العديد من المسلمين ما زالوا يحلمون بإعادة الإسلام إلى مجده الماضي. يكفي قراءة بعض الكتب المدرسية الدينية في البلدان الإسلامية لرؤية تمجيد الماضي الإسلامي وكيف يتم تصوير الغرب على أنه صليبي أو كافر. يمكن للاتحاد الأوروبي استخدام سياساته الحالية، مثل سياسة الجوار الأوروبية، أو الاتحاد من أجل المتوسط أو الحوار بين الاتحاد الأوروبي والخليج، لمعالجة هذه الأمور الحساسة.

الحقيقة الثالثة المزعجة تتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي نفسها. لم تكن السياسات الأوروبية متماسكة في تعاملها مع

الدول المتوسطية والعربية والإسلامية. في كثير من الأحيان، طغت المصالح التجارية أو الاستراتيجية على القيم الأوروبية. بعد الانتخابات الفلسطينية الديمقراطية عام ٢٠٠٦، لم يعترف الاتحاد الأوروبي بشرعية فوز حماس. على مدى عقود، غض الاتحاد الأوروبي الطرف عن احتلال واستعمار إسرائيل لفلسطين، والتي غالبًا ما توصف في وسائل الإعلام الأوروبية بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. لعبت فرنسا وبريطانيا دورًا رائدًا في العمليات العسكرية في ليبيا دون أي تحليل جاد مسبقًا للعواقب الدراماتيكية المحتملة لانهيار النظام. لفترة طويلة، سُمح للحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة بفرض سياساتها الطائفية دون توبيخ أو معاقبة. سُمح للنظام السوري بتدمير بلده وذبح شعبه، مما أجبر الملايين على الفرار من البلاد.

هذه الأمثلة القليلة ليست سوى تذكير بأن مكافحة التطرف في الداخل والخارج تبدأ من خلال التأكيد على قوة القيم والمثل العليا في السياسات المحلية والخارجية. لم تهزم الشيوعية بقوة السلاح، ولكن بقوة المثل العليا. وعلى نفس المنوال، فإن محاربة التطرف الداخلي بالوسائل الأمنية فقط، أو قصف داعش للاستسلام، هو طريق أكيد للفشل.

الخلاصة: Conclusion

الغالبية العظمى من المسلمين في أوروبا مهاجرون أو أبناء مهاجرين، وحوالي نصف المسلمين في الدنمارك والدول الاسكندنافية هم لاجئون سياسيون. الجزء الأكبر من ٢٣٥,٠٠٠ مهاجر الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط منذ يناير ٢٠١٥ هم من اللاجئين وطالبي اللجوء. إن عدد السوريين والعراقيين والأفغان والإريتريين بينهم دليل واضح على أن المآسي الإنسانية هي اليوم الدوافع الرئيسية للهجرة القسرية. لقد فوجئت الدول الأوروبية بحجم الظاهرة وقلقها إلى حد ما من حقيقة أن الغالبية العظمى من الوافدين الجدد هم من المسلمين الذين يُنظر إليهم على أنهم يضخمون ويتضخمون في تعداد المسلمين الأوروبيين البالغ عددهم ٢٥ مليونًا، وهو رقم أثار مخاوف بالفعل. في المجتمعات الأوروبية.

فحص المقال المراحل المختلفة لتدفقات الهجرة، من هجرة العمالة المؤقتة إلى المستوطنات الدائمة، وأظهر البناء التدريجي لمشكلة المسلمين في أوروبا وظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة المعادية للمسلمين. وتناولت قضية التطرف لدى بعض الشباب المسلمين الأوروبيين وناقشت سياسات إزالة التطرف التي تتبناها الدول الأوروبية. الرسالة التي حاول المقال إيصالها بسيطة: المسلمون يستقرون في أوروبا، وستزداد أعدادهم في السنوات القادمة. بالنظر إلى هذا الواقع، يجب على الدول الأوروبية بذل قصارى جهدها لتعزيز اندماجها، ويجب

على المسلمين المساهمة من خلال إظهار ارتباطهم وولائهم لبلدانهم الأصلية الجديدة.

- التعريف بالكاتب

«بشارة خضر» أستاذ فخري بجامعة «لوفان» الكاثوليكية ومؤسس مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي المعاصر. كان عضوًا في فريق الخبراء رفيعي المستوى المعني بالسياسة الخارجية الأوروبية والأمن المشترك (المفوضية الأوروبية) وعضو مجموعة الحكماء حول الحوار الثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الرئاسة الأوروبية). حاليًا أستاذ زائر في جامعات عربية وأوروبية مختلفة. أصدر ما يقرب من ٣٠ كتابًا عن العالم العربي، والعلاقات الأوروبية – العربية، والأورومتوسطية، والعلاقات الأوروبية الفلسطينية.

هامش:

(١) نشر المقال في موقع OpenMind
OpenMind: BBVA's knowledge community
(OpenMind هو مشروع غير ربحي تديره BBVA ويهدف إلى المساهمة في توليد ونشر المعرفة حول القضايا الأساسية في عصرنا، بطريقة مفتوحة وحرة. يتجسد المشروع في مجتمع النشر عبر الإنترنت.)

(٢) لينك المقال:

https://www.bbvaopenmind.com/en/articles/muslims-in-europe-the-construction-of-a-problem

المؤلف في سطور

• صحفي ومفكر وباحث في علم الاجتماع السياسي والديني

• عضو الجمعية العمومية بنقابة الصحفيين المصريين

• شغل منصب رئيس تحرير شبكة المعلومات العربية

• شغل منصب مدير تحرير مجلة المنار الجديد (فكرية فصلية)

• له مقال ثابت في جريدة الحياة اللندنية

• كاتب مقالات ودراسات في عدد كبير من الدوريات العربية والدولية

• شارك في مؤتمرات وندوات فكرية وثقافية في غالبية العواصم العربية

• استضافته العديد من الفضائيات العربية والدولية لمناقشة قضايا مثيرة للجدل

• حصل على جائزة «مهرجان أوسكار إيجيبت» للتميز الصحفي لعام ٢٠٢٠

• حاز كتابه «المكبوت الديني في أوروبا» على أفضل كتاب لعام ١٩٩٧.

• البريد الإلكتروني: dr_msultan@hotmail.com

• صدر له:

– المكبوت الديني في أوروبا: دار المنار الجديد، ١٩٩٧م

– الأقباط والسياسة / تأملات في سنوات العزلة: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

– الإخوان المسلمون والجماعة الوطنية في مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

– الشبيهان: مجموعة قصصية. دار أفاتار للطباعة والنشر، ٢٠٢١م.

– الفيلا رقم ٥: مجموعة قصصية. دار أفاتار للطباعة والنشر، ٢٠٢١م.

– الدين والتراث والهوية / توثيق مائة عام من المعارك الفكرية في مصر: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، ٢٠٢١م.

– كنائس ومساجد / والهوية الوطنية للدولة: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠٢٢م



شمس للنشر والإعلام

ت فاكس: ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥ (٠٢)

www.shams-group.net